الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne démocratique et populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de renseignement supérieur et recherche scientifique

جامعة الشاذلي بن جديد . الطارف

Université Chadli ben djedid – el tarf

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Ded Sciences Economiques .Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي :..... السنة الجامعية:...../.....

قسم:.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تحديات البنوك المركزية في مواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا المستجد بالإشارة لتجارب عالمية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

- منذر شيماء
- عجمي خليدة

تحت إشراف الدكتورة:

بوقفة نفيسة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

تم تطرق في هذه الدراسة الى التعريف بالبنك المركزي والذي يعد أعلى سلطة نقدية وآلية استخدامه لأدوات السياسة النقدية التقليدية لتحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة والسياسة الإقتصادية عامة هذا في الحالة الطبيعية للإقتصاد كما تم توضيح الأدوات الغير تقليدية للسياسة النقدية الممكن إستخدامها من طرف البنك المركزي في حالة الأزمات، وكيف ساهمت في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية الناتجة عن جائحة كورونا في الاقتصاد.

كما تم عرض بعض التجارب العالمية لكبرى البنوك المركزية في هذا الإطار ذلك إضافة إلى التطرق لبعض تجارب البنوك المركزية العربية ومن خلال عرضنا لهذه التجارب أشارت نتائج البحث إلا ان معظم البنوك المركزية لجأت إلى إستخدام أدوات غير تقليدية للحد من الإنعكاسات السلبية لأزمة كورونا على النشاط الإقتصادي أهمها التيسير النقدي وإعتمد معدلات الفائدة الصفرية وحتى السلبية.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة التحديات التي تواجه البنوك في أعقاب انتشار فيروس كورونا و كذلك التعرف على الإجراءات التي إتخذتها البنوك المركزية حول العالم في مواجهة تداعيات أزمة كورونا وهذا بالإشارة إلى تجارب دولية.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية؛ التيسير الكمي ؛الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية ،سعر الفائدة الصفري ،سعر الفائدة السلبي

Resumé

Dans cette étude, la définition de la Banque centrale, qui est la plus haute autorité monétaire, et son mécanisme d'utilisation des outils traditionnels de politique monétaire pour atteindre les objectifs de la politique monétaire en particulier et de la politique économique en général, ont été discutés dans l'état normal des choses. Les outils non conventionnels de politique monétaire pouvant être utilisés par la Banque centrale en cas de crise ont également été clarifiés. Et comment avez-vous contribué à faire face aux répercussions négatives de la crise financière résultant de la pandémie de Corona sur l'économie ?

Certaines expériences mondiales de grandes banques centrales ont également été présentées dans ce contexte, en plus d'aborder certaines des expériences de banques centrales arabes.L'assouplissement monétaire a adopté des taux d'intérêt nuls, voire négatifs.

Cette étude vise à connaître les défis auxquels sont confrontées les banques à la suite de la propagation du virus Corona, ainsi que

Découvrez les mesures prises par les banques centrales du monde entier pour faire face aux répercussions de la crise de Corona, en vous référant aux expériences internationales.

Mots clés : politique monétaire ; Assouplissement quantitatif, outils de politique monétaire non conventionnels, taux d'intérêt zéro, taux d'intérêt négatif.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي " أبي الشاذلي "و"أمي مليكة"

إلى العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من إخوة وأخوات

إلى أخي يزيد وزوجته رجاء وأولاده حفظهم الله

إلى اختي الغالية كريمة وزوجها سليم وبناتها آدامهم الله بالصحة والعافية.

إلى اخي عصام وزوجته سمية وبناته رعاهم الله برعايته

إلى أخي حمزة وزوجته هاجر أسعدهما الله وحفظهما

إلى رفيقات دربي وصديقات طفولتي اللاتي ساندني في كل خطوة : فريال، شيماء، منال، نسرين، نجاة، هاجر، شهد.

إلى صديقتي العزيزة التي شاركتني في هذه المذكرة خليدة

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد ولو بدعوة خير أقدم لهم شكري وإمتناني.

شيماء منذر

إهداء

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

أهدي هذا العمل المتواضع الى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب أطال الله في عمره "عجمي مصطفى" وإلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى صرت كبيرة أمي الغالية" سليمة" رزقها الله الصحة والعافية .

إلى إخوتي الذين كان لهم بالغ الاثر في كثير من العقبات والصعاب "أدم، سندس، بسمة، حنان"

إلى زوجي الغالي وقرة عيني "مهدي"

إلى كل الأهل والأحبة.

إلى صديقاتي " منال، زينب، هاجر، عبير، حميدة"

إلى رفيقتي التي تقاسمت معي مشقة هذا العمل "شيماء"

إلى جميع أساتذتي الكرام الذين لم يتوانوا في مد يد العون لي

أهدي إليكم بحثي هذا.

عجمي خليدة

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

سورة هود : الآية 88

أولا الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضا والصلاة والسلام على المصطفى سيدنا محمد ﷺ تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة: الأستاذة الدكتورة "بوقفة نفيسة" التي أشرفت على هذا العمل برحابة صدر وطيب خاطر، وعلى كل جهودها المبذولة في سبيل إخراج أفضل صورة فجزاها الله خير الجزاء.الشكر موصول أيضا للجنة المناقشة التي أخذت على عاتقها مهمة قراءة هذا العمل وتقييمه.

فهرس المحتويات:

التعيين	الصفحة
الملخص باللغة العربية	
الملخص بالغة الفرنسية	
الإهداء	
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة المختصرات والرموز	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية و توجهاتها الراهنة	**19_58**
تمهيد الفصل الأول	**19**
المبحث الأول: عموميات حول البنوك المركزية	**20**
المطلب الأول: : ماهية البنوك المركزية	**20**
المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي	**27**
المطلب الثالث: أهداف و دور البنك المركزي في النشاط الإقتصادي	**30**
المبحث الثاني :السياسة النقدية و السياسة الإحترازية و العلاقة بينهما	**31**
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	**31**
المطلب الثاني :ماهية السياسة الإحترازية الكلية	**38**
المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة الإحترازية الكلية والسياسة النقدية	**42**
المبحث الثالث: إستقلالية البنوك المركزية	**44**
المطلب الأول:مفهوم إستقلالية البنك المركزي و أشكاله	**44**

المطلب الثاني :الأسس النظرية لإستقلالية البنك المركزي	**48**
المطلب الثالث :الإستقلالية بين التأييد و المعارضة	**54**
خلاصة الفصل الأول	**58**
الفصل الثاني: أزمة كوفيد-19 و تأثيره على عمل البنك المركزي	**92-60**
تمهيد الفصل الثاني	**60**
المبحث الأول:عموميات حول أزمة كوفيد-19	**61**
المطلب الأول:ماهية أزمة كوفيد-19	**61**
المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد -19على المستوى العالمي	**63**
المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا على مستوى الدول العربية	**73**
المبحث الثاني:التحديات التي تواجه البنوك المركزية في أعقاب إنتشار جائحة كورونا	**79**
المطلب الأول:إضعاف قدرة القطاع المصرفي على تمويل الإقتصادفي المستقبل	**79**
المطلب الثاني:مشكلة طبع النقد و تحديات التضخم و الإنكماش	**80**
المطلب الثالث:أزمة الديون العالمية	**82**
المبحث الثالث:إستقلالية البنوك المركزية و توجهاتها عقب أزمة كوفيد-19	**84**
المطلب الأول:أشكال ملكية البنوك المركزية في العالم و أثرها في سياستها	**84**
المطلب الثاني :الجدل الدائر حول إستقلالية البنوك بعد الجائحة	**85**
المطلب الثالث:توجهات البنوك المركزية عقب جائحة كورونا	**88**
خلاصة الفصل الثاني	**92**
الفصل الثالث:تجارب البنوك المركزية العالمية في مواجهة أزمة كوفيد-19	**118-94**
تمهيد الفصل الثالث	**94**
المبحث الأول:تجربة البنك الفيدرالي الأمريكي	**95**
المطلب الأول:عموميات حول البنك الفدرالي الأمريكي	**95**
المطلب الثاني:إجراءات البنك الفيدرالي الأمريكي لمواجهة أزمة كوفيد-19	**98**
المطلب الثالث:الإنعكاسات الناجمة جراء الإجراءات المتخذة تجاه أزمة كورونا	**102**
المبحث الثاني:تجربة البنك المركزي الأوروبي	**104**

المطلب الأول :عموميات حول البنك المركزي الأوروبي	**104**
المطلب الثاني: إجراءات البنك المركزي الأوروبي لمواجهة أزمة كوفيد -19	**107**
المطلب الثالث:مساعدات البنك المركزي الأوروبي لمنطقة اليورو	**109**
المبحث الثالث:تجربة البنك المركزي المصري	**111**
المطلب الأول:عموميات حول البنك المركزي المصري	**111**
المطلب الثاني :إجراءات البنك المركزي المصري في مواجهة أزمة كوفيد-19	**112**
المطلب الثالث:الإنعكاسات المتوقعة جراء أزمة كوفيد -19	**114**
خلاصة الفصل الثالث	**118**
خاتمة	**120**
قائمة المصادر و المراجع	**123**

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	توقعات المنظمات الدولية حول نمو الإقتصاد العالمي لعام 2020%	64
2	معدلات النمو الإقتصادي لإقتصاديات الكبرى في ظل تفشي فيروس كورونا%	65
3	مساهمة الولايات المتحدة و الصين و الإتحاد الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتصنيع و الصادرات على المستوى العالمي%	67
4	ترتيب أكبر عشرين دولة في مؤشر تنافسية السياحة و السفر لعام 2019%	69
5	الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة(فبراير 2019-مارس2020)	69
6	فرضيات عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي فيروس كورونا	72
7	معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية	75
8	ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية السفر و السياحة العالمي 2019	77

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	البنوك المركزية في العالم خلال القرن العشرين	25_23
2	مؤشرات السلامة الاحترازية	40_39
3	مفتاح توزيع المساهمة في رأس المال البنك المركزي الأوروبي 1993.	104

قائمة المختصرات والرموز:

المختصر	معنى المختصر
ASCO	**AMERICAN SOCIETY OF CLINICAL ONCOLOGY**
BIS	**BANQUE DES RéGLEMENTS INTERNATIONAUX**
ECB	**EUROPEAN CENTRAL BANK**
FOMC	**FEDERAL OPEN MARQET COMMITTEE**
FRB	**FEDERAL RESERVE BOARD**
HQLA	**HIGH QUALITY LIQUID ASSETS**
LTV	**LOAN TO VALUE**
LCR	**LIQUID COVERAGE RATIO**
OPEC	**ORGANIZATION OF THE PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES**
SMR	**SENSITIVITY TO MARQET RISQ**
SPI	**SCIENTIFIC PROGRAM IRTUAL**

المقدمة

المقدمة

تعتبر البنوك المركزية في مختلف الإقتصاديات العالمية مؤسسات ريادية لمالها من خصائص ووظائف تنفرد بها دون سواها من مؤسسات الدولة المالية الإقتصادية ،مما أهلها قانونيا واقعيا لقيادة هذه الإقتصاديات لوضع سياسات نقدية ناجحة، وذلك بإستعمال وسائل وأدوات وأساليب متعارف عليها دوليا وهو ما يعرف بالأدوات التقليدية للسياسة النقدية ،غير أنه في ظل الأزمات لم تعد تؤثر بنفس الفعالية مما إضطرت البنوك المركزية إلى إبتكار أدوات جديدة لمواجهة الإنعكاسات السلبية لآثار الأزمات على الإقتصاد ككل. ومن بين هذه الأزمات ما يمر به العالم حاليا وهي الأزمة الإقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا وباء عالميا وسارعت الدول لفرض القيود والإغلاق الواسع للحد من تفشي فيروس كورونا، ما تسبب في تباطؤ النشاط الاقتصادي في جميع دول العالم تقريبا ،مما دفع السلطات النقدية والمالية إلى إتخاذ إجراءات وسياسات غير مسبوقة لمواجهة تلك التداعيات.

ومع ذلك يمكن القول أن البنوك المركزية تصرفت بقوة أكبر مما كانت عليه في الأزمات المالية السابقة للحفاظ على إستقرار النظام المالي ودعم الاقتصاد كونه خط الدفاع الأول في مختلف دول العالم.

وقد اختلفت الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية للتعامل مع تأثير أزمة كورونا بين التقليدية وغير التقليدية مما يتفق مع خصوصيات اقتصادها ومؤسساتها.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: **كيف تحدت البنوك المركزية عبر العالم تداعيات أزمة كوفيد-19 ؟**

و للإجابة على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مكانة البنك المركزي في الاقتصاد حتى يتكفل بمهمة إيجاد مخرج للإقتصاد من الأزمة؟
- ما هي الأدوات الممكن إستخدامها من طرف البنوك المركزية في فترة الأزمات؟ وهل يمكن الاعتماد فقط على الأدوات التقليدية؟
- هل هناك اختلاف لما فعلته البنوك المركزية العربية عن نظيرتها العالمية حتى تواجه الأزمة؟

فرضيات الدراسة:

- البنوك المركزية هي مؤسسات مالية تقع على قمة هرم النظام المصرفي مما يؤهلها لقيادة قاطرة الاقتصاد.

- الأدوات التقليدية للسياسة النقدية تصلح فقط أثناء الحالة الطبيعية للإقتصاد مما يحتم على البنوك المركزية إبتكار الجديد.
- ليس هناك إختلاف بين البنوك المركزية العربية والعالمية في آلية مواجهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى عرض المفاهيم الأساسية للبنك المركزي والسياسة النقدية ،ومعرفة وظائفها وأدواتها.
- تهدف أيضا لمعرفة التحديات التي تواجه البنوك في أعقاب انتشار فيروس كورونا
- التعرف على الإجراءات التي إتخذتها البنوك المركزية حول العالم في مواجهة تداعيات أزمة كورونا وهذا بالإشارة إلى تجارب دولية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تمتع السياسة النقدية والبنوك المركزية بطبيعة مميزة وخاصة للغاية، تجعل ديمومة شفافيتها ومصداقيتها وإستقلاليته أعمدة رئيسية في خلق مناخ الثقة في سياستها النقدية وفاعليتها وأن التحديات التي فرضت جراء توالي تدخلاتها العميقة لمواجهة الأزمات لا سيما أزمة كورونا تمثل تهديدا لهذه الأعمدة ولذلك كان من المهم بحث هذه التحديات، في إطار محاولات لإستشراف مستقبل البنوك المركزية بعد جائحة كورونا.

منهجية الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وهي التحديات التي تواجه البنوك المركزية عقبة جائحة كورونا

المنهج الاستقرائي: وذلك لمعرفة الجوانب المتعلقة بأهم نتائج تدخلات البنوك المركزية على الواقع الإقتصادي.

المنهج التاريخي: وهذا لأن الدراسة سوف تناقش بعض تدخلات البنوك في أزمات سابقة.

المنهج الإستنباطي: وذلك من خلال استنباط بعض التوجهات المستقبلية للبنوك المركزية عقب الجائحة.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي إطلعنا عليها في هذا المجال ما يلي:

❖ **دراسة صاري (2016):** بعنوان

السياسات النقدية الغير تقليدية في الدول المتقدمة وإنعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية.

مقال علمي في مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،المجلد 9 ،العدد1 ،جامعة البليدة.

تهدف الدراسة للتعرف على مدى إمكانية البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على مواكبة الممارسات غير التقليدية للبنوك المركزية في الدول المتقدمة ،فقد ركزت أغلب البنوك المركزية على مدى العقود القليلة الماضية على استقرار الاسعار بوصف أهدافها الوحيد وكان هذا التركيز سببا في سيادة فكرة استهداف التضخم باعتبارها الاطار المفضل للسياسة النقدية، الأمر الذي أدى الى استقلال عمل البنوك المركزية وبعد انفجار الأزمة المالية اضطرت البنوك المركزية إلى الابتعاد على النحو متزايد عن استهداف التضخم ،والتوجه الى تنفيذ العديد من السياسات والممارسات النقدية غير التقليدية من أجل تخفيف العواقب الناجمة عن الانهيار وقد توصلت إلى ان استخدام ادوات غير تقليدية أمر مفيد فقط في الظروف الاستثنائية فإن البنوك المركزية ينبغي ان تهدف الى اعادة السوق لحالته الطبيعية للقضاء على الحاجة إلى استخدام أدوات غير تقليدية.

❖ **دراسة بخدة ومزيان** (2020): بعنوان

دور البنوك المركزية في مواجهة الأزمة الناجمة عن أزمة كورونا تجارب عالمية وعربية:

مقال علمي في مجلة أبحاث كمية و نوعية في العلوم الإقتصادية و الإدارية ، المجلد2، العدد 1.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف واجهت البنوك المركزية عبر العالم الآثار السلبية على الإقتصاد للأزمة الناتجة عن جائحة كورونا، وما هي الآليات المستخدمة في ذلك .وتطرقت الدراسة إلى الإجراءات التي إتخذتها بعض البنوك المركزية العالمية والعربية في مواجهة التداعيات أزمة كورونا ،وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم البنوك استخدمت أدوات غير تقليدية للحد من الإنعكاسات السلبية لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادي أهمها التيسير النقدي واعتماد معدلات الفائدة الصفرية وحتى السلبية.

دراسة بن معمر و جيلالي(2020):بعنوان

إدارة المخاطر في البنوك و مواجهة أزمة فيروس كورونا :الجزائر نموذجا.

مجلة التراث ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،المجلد 10،العدد3.

تهدف الدراسة إلى معرفة كيف يمكن للبنوك الجزائرية إدارة المخاطرلموجهة و تحريك عجلة الإقتصاد في ظل مقاربة أصحاب المصالح.و قد إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي و التحليلي في سرد التدابير الإحترازية للبنوك، بالإضافة إلى تدابيربنك الجزائر الإحترازية المتخذة في مواجهة أزمة كورونا ،و قد توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر أصدر العديد من التعليمات لزيادة السيولة المالية و منح القروض و تأجيلها و إعادة جدولتها لتجنب الأثار السلبية المتأتية من المخاطر البنكية ،سعيا منه للحفاظ على الإستقرار المالي للبلاد.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ،والإجابة عن الإشكالية الرئيسي الأسئلة الفرعية التي ذكرناها فيما سبق ،واختبار الفرضيات المقدمة وتحليلها ارتئينا الى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حاولنا من خلالها الإلمام بكل جوانب البحث ،مع الحرص قدر الإمكان على الترابط والتسلسل المنطقي للأفكار وجاء هيكل الدراسة كالآتي : مقدمة عامة لموضوع البحث اشتملت على كل من الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة اضافة الى العناصر الاخرى.

ثم التطرق إلى الفصل الأول المؤطر تحت عنوان :الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية و توجهاتها الراهنة والذي تناول ماهية البنوك المركزية والتي تعتبر من أهم مؤسسات الدولة والسياسات المتبعة في هذه البنوك ثم التطرق إلى إستقلاليتها.

أما الفصل الثاني المؤطر تحت عنوان :أزمة كوفيد19-و تأثيره على عمل البنك المركزي، والذي يتمحور حول جائحة كورونا التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والتي أثرت بشكل كبير على البنوك المركزية حيث تم التطرق إلى مفهومها والتحديات التي واجهتها خلال أزمة كوفيد19 وتوجهاتها عقب الأزمة

أما الفصل الثالث يندرج تحت عنوان: تجارب البنوك المركزية العالمية في مواجهة أزمة كوفيد -19حيث تناول فيه دراسة كل من تجربة البنك الفيدرالي الأمريكي والإجراءات التي إتخذها لمواجهة هذه الأزمة بالإضافة إلى دراسة تجربة البنك المركزي الأوروبي والمصري

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية وتوجهاتها الراهنة

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية و توجهاتها الراهنة

تمهيد الفصل:

يعد البنك المركزي السلطة النقدية في البلاد ومن أهم مؤسسات الدولة في المجال الإقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص والذي تناط به مهام متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الإستقرار النقدي والمصرفي وثم الإسهام في تحقيق الإستقرار الإقتصادي للدولة وتوضح طبيعة التطورات في مجال الصيرفة المركزية أن هناك إهتماما متزايدا بدور البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم وقسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: نشأة البنوك المركزية ووظائفها، خصائصها وأهدافها.

المبحث الثاني: السياسة النقدية تعريفها ،أهدافها بالإضافة إلى السياسة الاحترازية والعلاقة بينهما.

المبحث الثالث: تطرقنا الى استقلالية البنوك المركزية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك المركزية

لقد عرفت البنوك المركزية منذ القرن التاسع عشر (19م) كمؤسسة أساسية في قمة النظام المصرفي تهتم بوضع السياسة النقدية وتنفيذها، حيث كانت في القديم تعرف ببنوك الإصدار إلى أن التطور الحاصل في الإقتصاد العالمي أدى إلى تطور هذه المؤسسة ووظائفها، مما يحتم علينا تتبع مراحل نشأة البنوك المركزية وتوضيح وظائفها وأهدافها ودورها في النشاط الإقتصادي.

المطلب الأول: ماهية البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية والنقدية وتأتي على رأس الجهاز المصرفي وسنتطرق فيما يلي لنشأة ومفهوم وخصائص البنك المركزي.

أولا: نشأة وتطور البنوك المركزية:

إن البنوك المركزية بدأت في أول أمرها مصارف تجارية وبعد التطور في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، وإن بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء مصرف السويد ومصرف إنجلترا المركزي ففي عام 1688م انشأ بنك السويد ،وفي عام 1694م كانت البداية لمصرف إنجلترا المركزي والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين بان البداية لنشوء البنوك المركزية لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية والتي لازال الكثير من وظائفها سارية لوقتنا الحاضر. ومن الجدير بالذكر ان العديد من البنوك المركزية في العالم إتخذت بنك إنجلترا كنموذج إعتمدت عليه في نشوء

مصارفها المركزية وسنتناول نشوء البنوك المركزية في قسمين .القسم الاول يشمل نشأة وتطور البنوك المركزية قبل القرن العشرين ،والقسم الثاني يتضمن نشأة البنوك المركزية خلال القرن العشرين .

أ: نشأة البنوك المركزية قبل القرن العشرين

1- مصرف إنجلترا المركزي(1894):

كما ذكرنا أنشئ مصرف إنجلترا المركزي في عام 1694م وكان السبب في نشوءه هو حاجة إنجلترا للأموال نتيجة لحربها مع فرنسا وهدف الحكومة انذاك هو إقتراض المال اللازم لمتطلبات الحرب من اغنياء التجار وقام الاغنياء بتقديم الاموال كي تقرر الحكومة أفضل العروض وقد قدم ويليام باتريون نيابة عن المقرضين هذا العرض من خلال شركة مساهمة سميت شركة مصرف إنجلترا ،ومقابل ذلك سمح لمصرف

إنجلترا القيام بإصدار نقود بحد أقصى يساوي رأس المال ومنذ ذلك التاريخ أصبح مصرف أنجلترا هو القائد للمصارف الاخرى باعتباره الوحيد الذي يمثل مصرف مساهم بشكل كبير قياسا بالمساهمين المحدودين في المصارف الأخرى باعتباره الوحيد الذي يمثل مصرف مساهم بشكل كبير قياسيا بالمساهمين المحدودين في المصارف الاخرى[1]

2- مصرف فرنسا المركزي(1800م):

إنتظرت فرنسا حوالي قرن تقريبا حتى عام 1800 لقيام مصرف فرنسا المركزي ليساهم في إنقاذ الاقتصاد الفرنسي من حالة الركود التي واجهتها أثناء الثورة الفرنسية، والهدف الأساسي لنشوء البنك المركزي الفرنسي هو قيامه بعملية إصدار النقد.

3- البنك المركزي الهولندي (1814م):

مند تأسيس البنك المركزي الهولندي في عام 1814 خول حق إصدار النقد و كان رأس ماله مملوك للمساهمين ،الا أن رئيس مجلس إدارة المصرف و أمين سر المجلس جرى تعيينهما من قبل الحكومة

4- مصرف النرويج(1817م):

نشأ مصرف النرويج كشركة مساهمة برأس مال خاص ،إلا أن ملك النرويج قام بتعيين المحافظ ونائبه وانتخبت إدارته ومدراءه من قبل هيئة تشريعية، ومنح هذا المصرف إمتياز عملية حق الاصدار.

5- المصرف الوطني البلجيكي (1850م):

[1] زكريا الدوري، يسرا السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان-الاردن،2013 ص13.

تم إنشاء المصرف الوطني البلجيكي في عام 1850 كمصرف وطني وحيد له حق القيام بإصدار النقد، وهذا المصرف هو شركة مساهمة خاصة، ولكن تعيين المحافظ يتم من قبل الحكومة وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة من الناحية المالية والمصرفية

6- مصرف روسيا(1860م):

أنشئ مصرف روسيا في عام 1860م ،بهدف توحيد التداول النقدي إضافة إلى طرح قروض الإمبراطورية الروسية، وكانت الدولة تواجه انخفاض في قيمة الأوراق النقدية الحكومية، ونقص واضح للتسهيلات المصرفية.

7- مصرف ألمانيا(1876م):

يعود تاريخ إنشاء النظام المصرفي المركزي الألماني الوطني إلى عام 1876م، عندما صدرت العملة الألمانية الموحدة وبنك الرايخ فقد شهد النظام المصرفي الألماني العديد من التطورات اتسمت بالعديد من المشاكل والصعوبات منذ النشأة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن أبرز تلك المشاكل معدلات التضخم التي حدثت في ألمانيا خلال فترات الحرب والذي سمي بالتضخم الجامح وذلك لارتفاع معدلاته [1] بشكل غير متوقع وكبير جدا مما أدى إلى انهيار العملة النقدية الألمانية. وقامت ألمانيا في عام 1948م بإصلاح نظامها النقدي لمكافحة التضخم وقد نجحت في ذلك بالتعاون بين الحكومة وبين بنك الرايخ[2].

8- مصرف اليابان (1882م)

تأسس مصرف اليابان باسم البنك المركزي في عام 1882 والسبب هو أعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد أن شهد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود والذي أدى إلى حدوث مشكل إقتصادي وزعزعة ثقة الافراد في النقود اليابانية.[3]

وفي حال نشوء البنك المركزي تم اعطاؤه صلاحيات حصراً لإصدار النقود ،وامهلت المصارف التجارية بفترة محدودة يتم خلالها سحب أوراقها النقدية من الأسواق، ومن الجدير بالذكر أن سبب تأسيس بنك اليابان المركزي هو نفس سبب الذي تم بموجبه تاسيس معظم البنوك المركزية في دول العالم .

9- مصرف ايطاليا (1893م)

في عام 1893 تم إنشاء بنك ايطاليا من خلال دمج ثلاثة من أكبر المصارف في ذلك الوقت،وكانت ملكية مصرف ايطاليا متمثلة في ملكية أصحاب المصارف الثلاثة الذين اندمجوا ليشكلوا بنك ايطاليا واستمر

[1]- زكريا الدوري،يسر السامرائي ،مرجع سبق ذكره،ص15
[2]- مرجع نفسه ص16
[3]- مرجع نفسه ص17

العمل في هذا البنك كشركة مساهمة تقوم بوظيفة صندوق خزانة الدولة ،ولم يتم تخويلها حق اصدار النقود دون سائر المصارف حتي عام 1926م.

ب : نشاة البنوك المركزية خلال القرن العشرين :

و منذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار والسبب في منح الدولة حق اصدار الأوراق المالية إلى مصرف واحد هو لسهولة اشراف الدولة عليه وازالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق اصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة في حين أن عملية اصدار النقد تمس المصلحة العامة لذلك اتجهت معظم الدول الى تأميم البنوك المركزية [1]

وتم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة في عام 1914م .

وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل سنة 1920م ، فاصدر توصية مفادها أن على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفا مركزيا بعد أن تبدأ في انشائه بالسرعة الممكنة، ليس فقط من أجل تسهيل اعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها المصرفي وانما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك الوقت وابتداءا من تأسيس بنك الاحتياط لجنوب افريقيا عام 1921م ،

وجر ى وتيرة عالية تأسيس البنوك المركزية ليس فقط في البلدان المستقلة والمتمتعة بحجم الذاتي التي لم يكن لديها بنوك مركزية، بل أيضا في العديد من الدول المستقلة حديثا والتي حصلت على استقلالها في الخمسين سنة الأخيرة

وادناه بعض الدول التي انشأت بنوك مركزية خلال القرن العشرين وحسب التسلسل التاريخي[2].

جدول رقم01: البنوك المركزية في العالم خلال القرن العشرين

القطر	البنك المركزي	سنة التأسيس
بنما	البنك المركزي لبنما	1914
الولايات المتحدة الأمريكية	بنوك الاحتياطي الفدرالي	1914
أستونيا	البنك المركزي لأستونيا	1919
جنوب إفريقيا	البنك الاحتياطي	1921
كولومبيا	بنك جمهورية كولومبيا	1923
بولونيا	بنك بولونيا	1924

[1]- زكريا الدوري،يسرا السمرائي، مرجع سبق ذكره ص17

[2]- زكريا الدوري،يسرا السامرائي،مرجع سبق ذكره ص18

ألبانيا	البنك الوطني لألبانيا	1925
شيلي	مصرف شيلي المركزي	1926
أكوادور	البنك المركزي للاكوادور	1927
الصين	المصرف الوطني الصيني	1928
يوغسلافيا	البنك الوطني اليوغسلافي	1929
تركيا	البنك المركزي التركي	1931
المكسيك	بنك المكسيك	1932
كندا	بنك كندا	1935
باراغواي	بنك جمهورية بارغواي	1936
كوستاريكا	البنك الوطني لكوستاريكا	1937
أفغانستان	بنك أفغانستان	1939
فنزويلا	البنك المركزي الفنزويلي	1940
إيرلندا	البنك المركزي الايرلندي	1942
بولندا	البنك الوطني البولندي	1945
العراق	البنك المركزي العلاقي	1947
باكستان	بنك الدولة الباكستاني	1948
كوبا	البنك الوطني كوبا	1950
بورما	بنك الاتحاد لبورما	1952
اندونيسيا	بنك اندونيسيا	1953
فلسطين	بنك فلسطين المحتلة	1954
ليبيا	المصرف الوطني الليبي	1955
سوريا	مصرف سوريا المركزي	1956
تونس	البنك المركزي التونسي	1958
المغرب	بنك المغرب	1959
الصومال	البنك الوطني الصومالي	1960
مصر	البنك المركزي المصري	1961

الجزائر	البنك المركزي الجزائري	1962
لبنان	مصرف لبنان	1963
رواندا	بنك رواندا	1964
البرازيل	البنك المركزي البرازيلي	1965
مالطا	البنك المركزي المالطي	1968
الكويت	البنك المركزي الكويتي	1969
بنغلادش	بنك بنغلادش	1970
اليمن	البنك المركزي اليمني	1971
قطر	مؤسسة النقد القطري	1973
عمان	البنك المركزي العماني	1974
هاييتي	بنك هاييتي	1979
الامارات العربية المتحدة	البنك المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة	1980
لوكسمبورغ	مؤسسة النقد في لوكسمبورغ	1983
أوروبا	البنك المركزي الاوروبي	1986
بيلاروسيا	البنك الوطني لبيلاروسيا	1990
كرواتيا	البنك المركزي لكرواتيا	1991
سلوفينيا	البنك المركزي السلوفيني	1992
السلوفاك	البنك المركزي السلوفاكي	1993

المصدر: زكريا الدوري، يسرا السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان- الاردن،2013 ص:14_15.

أن جميع البنوك المركزية المشار اليها في الجدول أعلاه تولت اصدار الأوراق النقدية وجميع الأعمال المصرفية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية وبعد منتصف القرن التاسع عشر أخذت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية مع انتشار المصارف التجارية، وبدأت البنوك المركزية تباشر وظيفتها الرئيسية تدريجيا في الرقابة على الائتمان من حيث الكمية والنوعية والسعر باعتماد سياسة سعر الخصم.

ومع بداية القرن العشرين أخذت البنوك المركزية تلعب الدور الاهم في السياسة المالية والاقتصادية وتخلت تدريجيا عن الاعمال المصرفية العادية واقتصر نشاطها على الاعمال المصرفية للحكومة والقيام بوظيفة المقرض الاخير عن طريق عمليات الخصم كما اقتصر حق إصدار النقد على البنوك المركزية دون سواها.[1]

ثانيا: تعريف البنك المركزي

لقد قدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للمصارف المركزية ، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ومن أهم التعريفات الشائعة للمصارف المركزية هي:

عرفه فيرا سميت (Vera Smith) البنوك المركزية بانها " النظـام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد" . أكدت فيرا سميت في تعريفها على إصدار النقد.

اما شاو (Shaw.W) فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه وتعريفه" هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه"[2]

وجاء تعريف سايرز: بأن البنك المركزي " هو عضو وجزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة ادارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة.

وجاء تعريف" جونسي (jauncy)" قد عرف البنوك المركزية انها " البنك الدي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له"[3]

حيث يعرف البنك المركزي كذلك على انه تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي ويهدف أساسا على خدمة المصالح الاقتصادية العامة في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية.[4]

البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في ان يمتلك ويتصرف في ممتلكاته وان يتعاقد وان يقيم الدعاوي وتقام عليه بأسمه ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم..

ثالثا: خصائص البنوك المركزية

[1]- زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره ص24
[2]- مرجع نفسه،ص25
[3]- زكريا الدوري،مرجع سبق ذكره ص26
[4]- صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد،النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية ،دار النهضة العربية، بيروت1983 ص142

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:

1 - أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها اغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة

2- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك و له القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.

3- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق المصالح العامة للدولة،

4- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية ،وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني

5- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم[1]

6- هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذه جميع مصارف الاصدار.[2]

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

للبنك المركزي عدة وظائف:

أولا: وظيفة الإصدار النقدي

من الامتيازات التي قدمت للبنك المركزي وظيفة الاصدار النقدي فالقانون لا يسمح لأي بنك اخر القيام بهذه الوظيفة، فالبنك المركزي يقوم بإصدار العملة الورقية بما يتفق والسياسة العامة للدولة وبذلك يقوم البنك بوضع خطة اصدار وحجم نقد تداول.

أ- نظام غطاء الذهب الكامل:

تبعا لهذا النظام يقيد اصدار النقود بحجم الذهب الموجود بالبنك المركزي حيث تقابل كميه النقود المصدرة بإحتياطي كامل من الذهب وهي مرحله النقود الورقية النيابية وهذا النظام كان سائد قبل الحرب العالمية

[1]- زكرياء الدوري،يسرا السامرائي،مرجع سبق ذكره ص26
[2]- نفس المرجع ص27

الاولى وتخلت عنه مختلف الدول بصفته يقيد حريه البنك المركزي في الاصدار وفي الوقت نفسه كان التخلي عن هذا النظام انذار بظهور مشاكل نقديه كبيره عرفها العالم.

ب- نظام الاصدار الجزئي الوثيق:

بمقتضى هذا النظام يمكن اصدار نقود ورقيه مقابل سندات حكومية الى حد معين فاذا رغب البنك المركزي في اصدار نقود جديده فيجب ان تكون مغطاه بالذهب بدا هذا النظام في انجلترا سنة 1844م ثم اخذت به دول اخرى ،ويرى انصار هذا النظام ان هذا القيد يمنع من الافراط في الاصدار وفي الوقت نفسه يمتاز بمرونة كافية الا ان منتقديه يرون مرونته غير كافيه لمواجهه الطلب المتزايد على النقود وخاصه اذا كان هدف السياسة النقدية هو توسع في النشاط الاقتصادي وتخلت عنه انجلترا عام 1939م

ج- نظام غطاء الذهب النسبي:

وفيه يمثل الذهب نسبه معينه من قيمه الاوراق النقدية المصدرة ويغطي الباقي بالسندات الحكومية، ويتميز هذا النظام بدرجه عالية من المرونة إذ يلبي احتياجات النشاط الاقتصادي[1] الى حد كبير. وفي الوقت نفسه يضع حدود لعدم الاسراف في اصدار النقد ،وبالتالي الحفاظ على ثقه الجمهور في العملة واول من سار على هذا النظام المانيا عام 1875م وانتشر بدرجه كبيره عام 1918م اتبعته معظم المصارف الحديثة الا انه لم يدوم طويلا حيث تخلت عنه العديد من الدول خلال الكساد العظيم.

د- نظام الاصدار الحر:

في هذا النظام لا يرتبط حجم الاصدار النقدي بالرصيد الذهبي او اي اعتبارات اخرى غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجه الاقتصاد والنقوذ ولا توجد علاقه لعملية الاصدار بالذهب كما انه لا يوضع سقف له والضابط الوحيد لكميه النقود المصادرة هو حجم النشاط الاقتصادي بقرار من المصرف المركزي و يمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في عمليه الاصدار لامتيازه بالمرونة القصوى ويمكن للمصرف المركزي أن يراقب النشاط الاقتصادي ويوجهه من خلاله.

ه- نظام الحد الأقصى للإصدار:

في هذا النظام لم تطبق اي علاقه بين النقود الورقية المصدرة والذهب وانما يحدد القانون سقفا اعلى للإصدار لا يسمح بتجاوزه ورغم انه يبدو اكثر مرونة الا انه يمتاز بالجمود اذ قد تحتاج سوق النقد الى كميات إضافيه في وقت يكون المصرف المركزي قد وصل الحد الاقصى المسموح به وصارت فرنسا على هذا النظام من 1870الى 1927ثم عدلت عنه[2].ثانيا

[1]- لبويز رجاء،بلقاسمي راضية،البنوك المركزية بين مهمتي الاستقرار النقدي والاستقرار المالي مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماستر،في العلوم الاقتصادية،ص51 جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف-2017-2018

[2]- لوبيز رجاء،بلقاسمي راضية، مرجع سبق ذكره ص52

ثانيا: وظيفة بنك الحكومة

فهو يقوم بمختلف الاعمال المصرفية التي تحتاج اليها الادارة الحكومية في خدمه الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات والحولات التي يستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة.كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية،ويقوم بنفس الوظائف التي نقوم بها البنك التجاري لعملائه حيث ان الحكومة تودع اموالها الحاضرة في شكل حسابات جاريه لدى البنك المركزي ،ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها[1] الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحبها لصالحها ويحول المبلغ لحسابها من حساب لآخر ومن مكان لآخر كما انه يمثل جهة الاقراض التي يمكن للدولة ان تلجا اليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانيه لمقابلة عجز الموازنة العامة او الحصول على قروض قصيره الاجل ريثما تقوم بتحصيل مستحقاتها من الضرائب أوالقروض من الأفراد بالإضافة الى القروض غير العادية في حالات الكساد او الحروب او الطوارئ.[2]

كما يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة وتنظم عن طريق مدفوعاتها وخصوص تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي، اذ انه المشرف على الاتفاقيات المالية التي عقدتها الحكومة مع الخارج، وبالتالي فهو يمول الحكومة بالعملات الاجنبية التي قد تحتاج اليها لمواجهه التزاماتها الخارجية كما يعمل على توفير احتياطي الدولة من العملات الاجنبية، ويعمل كذلك على استقرار سعر الصرف فهو عادة يدير العلاقات مع المؤسسة المالية الدولية.[3]

ثالثا: وظيفة بنك البنوك:

تنشا النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظرا لاحتكار لمثل هذا الامتياز فهو يمثل ملجا الاخير للإقراض حيث تعود اليها البنوك التجارية اذ لم تجد سيولة في مكان اخر، لذلك يقال عنه بنك البنوك كما أن هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كإحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها . لذلك ازدادت اهميه البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام في ما يلي:

- المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية.
- الاشراف على عمليه المقاصة.
- يعتبر اخر ملجا للإقراض.[4]

[1]- أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،مبادئ النقود ،دار الجامعة الجديدة للنشر،طبعة 1997،ص232
[2]- أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،مرجع سبق ذكره ص233
[3]- محمد أحمد براز،محاضرات في البنوك والنقود،مكتبة القاهرة الحديثة، مصر ص113-114
[4]- أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،مرجع سبق ذكره ص235

رابعا: وظيفة الرقابة على الائتمان:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي ،حيث تمثل الاداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم البنك المركزي للقيام بهذه الوظيفة مجموعة من الوسائل منها الكميه والمتمثلة في سياسة سعرإعادة الخصم وعمليه السوق المفتوحة وأسلوب تعديل النسبة القانونية للاحتياط الاجباري ومنها الكيفية والمتمثلة في تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب والحد الاقصى لسعر الفائدة والرقابة على شروط الرهن العقاري.....الخ[1]

المطلب الثالث: أهداف ودور البنك المركزي في النشاط الاقتصادي

إن أهداف البنك المركزي الذي يسعى لتحقيقها تتشابه في جميع انحاء العالم خصوصا الاهداف الرئيسية وهذا ما سنتطرق اليه بالإضافة الى الدور الذي يؤديه تبعا للمسؤوليات الملقاة على عاتقه اتجاه الاقتصاد.

أولا: اهداف البنك المركزي

إن خصائص المحيط الذي تعمل فيه البنوك المركزية يؤثر على درجه تحقيقها لأهدافها ،غير ان الاطار العام الذي تؤدي فيه البنوك المركزية مسؤوليتها يختلف من بلد لآخر لأنه يتأثر بعده عوامل وتتمثل ابرز الاهداف التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها في:

- تحقيق استقرار الاسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار.
- توفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق.
- العمل على تحقيق افضل معدلات النمو الاقتصادي.
- تنظيم اصدار النقد وتحقيق الاستقرار النقدي.
- الابقاء والمحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي[2]

ثانيا: دور البنك المركزي في النشاط الاقتصادي

من خلال ما سبق بإمكاننا تلخيص دور البنك المركزي تبعا لمسؤولياته اتجاه الاقتصاد التي تتنوع بين مسؤوليات داخلية واخرى خارجية

فعلى المستوى الداخلي تتمثل مسؤولياته في:

- الاصدار النقدي.
- الرقابة على النظام البنكي لتحقيق التنظيم النقدي المعمول به في البلد.
- الاشراف على تنظيم اداء النظام النقدي في اطار السلطة القانونية الممنوحة له.

[1]- حورية جمني،آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري-قسنطينة 2005-2006 ص 28

[2]- د..رشاد العصار، رياض الحلبي ، النقود والبنوك،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان 2000،ص107

- تحقيق الاستقرار النقدي وتنظيم وضبط السيولة اللازمة في الاقتصاد.

في حين تتمثل مسؤولياتها على المستوى الخارجي في:

- التدخل في سوق الصرف لدعم العملة الوطنية.
- تمثيل البلد في اللقاءات الدولية ذات الطابع النقدي..
- اتخاذ الاجراءات الملائمة في ما يخص تنسيق السياسات النقدية المالية لتفادي الازمات ومحاوله ايجاد الحلول في حال حدوثها.

- تسيير احتياطات الصرف من خلال الرقابة على حركة رؤوس الاموال بين الدول[1].

المبحث الثاني: السياسة النقدية والسياسة الإحترازية الكلية و العلاقة بينهما

تعتبر السياسة النقدية والائتمانية من أهم السياسات الاقتصادية وحيث انها تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي ،وهي تعتبر أهم وظائف البنوك المركزية.حيث تتفاعل السياسة النقدية مع السياسة الإحترازية الكلية لكونهم يهدفان إلى تحقيق الإستقرار النقدي ،و هذا يؤدي إلى وجود علاقة بينهما و هو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

أولا: تعريف السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا، ظهر في أدبيات الإقتصاد في القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر ابان الازمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي او العملي.

إن السياسة النقدية بدأت تستخدمها الدولة الى جانب السياسات الاخرى السياسة المالية او سياسة الأسعار والسياسة التجارية أو سياسة الاجور، للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالاستثمار والاسعار والإنتاج والدخل.

[1]- د.لطفي بودراع ،تحليل عرض النقود في الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة 2009-2010 ص16

إن من أهم التعاريف التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما اشار اليه (einzig) من أن السياسة النقدية (تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية أوغير نقدية وكذلك جميع الإجراءات الغير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي).

ويرى (Kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض التقديم بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل وبنفس الاتجاه يرى (prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمه تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.[1]

وجميع التعاريف السابقة تدخل ضمن التعريف الضيق للسياسة النقدية. اما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشمل على جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لمالها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي.

بهذا المعنى فإنها تشمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي.

وهكذا فإن مهمة السياسة لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان المصرفي، بل تمتد لتشكل أيضا السياسة الافتراضية للقطاع الحكومي لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد.[2]

ثانيا: أنواع السياسية النقدية

تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تنتجها البنوك المركزية في نوعين أساسيين وهما: **"السياسة النقدية توسعية" أو "سياسة نقدية انكماشية"** ففي حالة الركود الاقتصادي(انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي)، يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها زيادة مستويات المعروض النقدي، وخفض أسعار الفائدة لتشجيع القطاع المصرفي على المزيد من التوسع في منح الائتمان لتمويل الاستثمارات والمشروعات، و بالتالي زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي وخلق المزيد من فرص العمل. ومن ثم يمكن وصف السياسة النقدية في هذه الحالة

[1]- زكرياء الدوري، يسرا السامرائي،مرجع سبق ذكره، ص185
[2]- زكريا الدوري،يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره ص186

بكونها **"سياسة نقدية توسعية** "جدير بذكر ان تراجع معدلات التضخم او تحركها في اثر مقبولة يساعد البنك المركزي على تبني سياسة نقدية توسعية بما يمكنه من زيادة مستويات المعروض النقدي لحفز النشاط الاقتصادي دون حدوث ضغوط تضخمية.

فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة و المتخذة من قبل السلطات النقدية ،والتي تهدف الى زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل البطالة تؤدي الى تحقيق الهدف اذ لم يتوقع الأفراد حدوث زيادة مفاجئة في عرض النقود دون زيادة موازية في مستويات الناتج.

أما في حالة توقعهم حدوث تلك الزيادة التوسعية المفاجئة ،فإن السياسة النقدية ستكون عديمة الجدوى اي لا تحقق الهدف المرجو منها المتمثل في زيادة الإنتاج وتخفيض معدل البطالة وانما سينتج عنها ارتفاع في الأسعار بذلك يتوقف نجاح السياسة النقدية على دقة توقعات الأفراد حول فعالية السياسة المتبعة.

في المقابل وفي حالة الرواج الاقتصادي ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي وظهور ضغوطات تضخمية يعمل البنك المركزي على تبني مجموعة من الإجراءات على صعيد السياسة النقدية التي يستهدف من خلالها تقليل مستويات المعروض النقدي، ورفع أسعار الفائدة لحث القطاع المصري على تقليل مستويات منح الائتمان لامتصاص الضغوط التضخمية ،ومن ثم يمكن وصف السياسة النقدية في هذه الحالة بكونها **"سياسة نقدية انكماشية"**[1]

ثالثا: وسائل السياسة النقدية

وتعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول الى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل الا أن هذه الأخيرة تتباين مع اقتصاد الى اخر، اذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

أ: الأدوات الكمية

1- سعر إعادة الخصم

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الاموال ،او سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي

[1]- هيثم الزغبي،حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر ،طبعة 2000 ص190

للبنوك المركزية في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين الى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة حيث فقدت أهميتها لصالح هذه الأخيرة.

2- عمليات السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعبر هذه الوسيلة الاكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية.[1]

يؤدي استخدام هذه الاداة الى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان لشراء السندات العمومية وأدوات الخزينة والذهب والأوراق المالية، يؤدي الى زيادة النقد المتداول أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك الى انخفاض النقد المتداول ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها وتنخفض في حالة البيع اعتبارا أن عملية الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية وتعتبر هذه الوسيلة الاكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.[2]

3-الاحتياطي النقدي القانوني:

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم توسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.[3]

ب: الأدوات النوعية (الكيفية) للسياسة النقدية:

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية او التشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل ،وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار

[1]- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ،دار الفكر ، الجزائر، 1993ص33
[2]- بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004،ص125.
[3]- مصطفى سليمان ،حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة،الاردن، سنة 2000ص224.

أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع او لقطاعات ما من أهمها:

1- تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيم تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية اداريه مباشرة وفق نسب محددة خلال العام كان لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الاخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك الى عقوبات واعتمادا بأسلوب ينبع من السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية او التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

2-النسبة الدنيا للسيولة

حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الاصول منسوبة الى بعض مكونات الخصوم وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3-الودائع المشروطة من أجل الاسترداد

يدفع هذا الأسلوب المستوردين الى ايداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمده محدودة[1]

4-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

تقوم البنوك المركزية بمنافسه البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة او استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع او تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك

5-التأثير والإقناع الأدبي

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية2003 ص4.

هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الاسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي وتتوقف فعالية ونجاح هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها، واتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.[1]

رابعا: أهداف السياسة النقدية

1-الأهداف العامة للسياسة النقدية

ان تحقيق النمو الصحيح والدائم مع التوازن العادل للثروة ،و ثمرات النمو على صانعي النشاط الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لكل سياسة اقتصادية وطنية وفي هذا المجال تكون السياسة النقدية إحدى الوسائل المهمة للعمل الحكومي للأسباب التالية:

أ- بمجرد وجود النقود في الاقتصاد كوسيلة تداول ،تصبح كمياتها مهمة في نقصانها يعطل التداول والتبادل ثم النمو الاقتصادي ،ولان الادخار لا يكفي لمختلف الاحتياجات اقتصادية الاستثمار وتمويل الاستغلال فتدخل النقد يبقى ضروري لدفع النشاط الاقتصادي.

ب-العكس هو أن تكون النقود في التداول بكمية تفوق الحاجة إليها فيؤثر ذلك على النمو هذا حسب ثلاث ميكانيزمات:

* على المدى القصير الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في طلب الشيء الذي يرفع من الأسعار فيدفع هذا الى ارتفاع الأجور والتكاليف مؤديا إلى نقصان قدرة الخدمات الوظيفية على المنافسة في الأسواق الدولية، وبعد فترة زمنية يسفر كل هذا على ارتفاع الواردات وانخفاض الإنتاج الوطني بمعنى توقف النمو الاقتصادي.

* لما تكون عملية الحصول على المال سهله هذا يجعل متخذي القرار يتساءلون في اختيار الاستثمارات غالبا ما تكون الاستثمارات سيئة فالديون السهلة المنال والقليلة التكلفة تشجع على التشبث بالتجهيزات القديمة الشيء الذي يفوت الفرصة على البلاد في مواكبة التقدم التكنولوجي ويؤخرها على المنافسة

[1]- عبد المجيد قدري، مرجع سبق ذكره،ص91

الإنتاجية الدولية سيادة على ذلك فإن التمويل السهل **"الاصدار النقدي"** تؤدي الى وضع مؤسسات الناجحة في الخطر بوضع الاقتصاد الوطني تحت الحماية التجارية فتتقلص الأسواق وينخفض النمو العالمي.[1]

*يجني التضخم كثيرا على المدخرين الذين يروا مبالغهم تنخفض بنسبة التضخم هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه يقدم امتيازات للمدنيين اذ انا مبالغ ديونهم تنخفض قيمتها الفعلية ،هذا ما يجعل التضخم عنصر ظلم المسنين ذوي المداخل المحدودة إذ أن المعاشات غالبا مالا تتبع تطور الأسعار وبالرغم من أنه عمليا يمكن إعتبار السياسات النقدية وسيلة تحقيق العدالة الاجتماعية فقط لأنها تساهم في الحد من التحويلات الغامضة.

وبصفة عامة تهدف السياسة النقدية الى التأثير على المتغيرات الاقتصادية الاسعار و العملة هذه المهمة تنفذ من خلال المتغيرات النقدية التي هي نفسها غير مراقبة جدا وغاية السياسة النقدية هي التوازن الخارجي المتحكم فيه وهي أسعار الفائدة المجمعات النقدية والقرض وسعر الصرف.[2]

2-الأهداف الخاصة للسياسة النقدية

الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية هو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في المدفوعات الخارجية ومع توزيع أمثل لموارد المجتمع.

أما الأهداف الوسيطة أو العملية للسياسية النقدية هي واضحة نسبيا في نقاط تطبيقية لهذا الهدف العام ونميز ثلاث نقاط:

1. تنظيم النمو النقدي قليل من خلق النقود يؤدي الى تعطيل التبادل وكثير منها يولد التضخم

جعل من أسعار الفائدة مرآة التوظيف الفعال للموارد المالية اللازمة :

2. إن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي على جمع الموارد الادخارية اللازمة ولا الى اختيار الناجح للاستثمار، أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل جديا الاستهلاك والاستثمار.
3. تحقيق مستوى حسنا لاحتياطات الصرف لتحقيق الاستقلال الوطني تجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت وقدر محدودين.

[1]- عبد المجيد قدي،مرجع سابق ص80
[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ص81.

4. علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسية للسلع الوطنية في مجال التصدير وهو عاملا تكلفة السلع المستوردة وخلاصة القول ان السلطات النقدية تهدف إلى تحقيق:

- مستوى جيد للنمو الاقتصادي
- مستوى جيد لأسعار الفائدة
- مستوى جيد لسعر الصرف [1]

المطلب الثاني: ماهية السياسة الاحترازية الكلية

أولا : مفهوم السياسة الاحترازية الكلية

على الرغم من تفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع جميع السياسات الاقتصادية إلا أن تفاعلها مع السياسة النقدية يمثل أهمية خاصة لأن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استهداف النظام المصري في بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام ،ولأن النظام المصرفي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي فهو المستهدف الرئيسي من قبل السياسة الاحترازية الكلية مما يجعل السياسات مكملتان لبعضهما.

وتعني المقاربة الاحترازية الكلية عدم معالجة ورقابة المؤسسات المالية بشكل مستقل لكن باعتبار النظام المالي والتعاملات البيئية مؤسساته ككتلة واحدة فسياسات السلامة الاحترازية مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار النظامي وتخفيفها فهي تهدف إلى معالجة المخاطر التي تهدد النظام ككل وليس المؤسسات المنفردة .

كما تعرف أيضا على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات بناءا على مجموعة من المؤشرات الأساسية.

في حين تتوافر سياسة السلامة الاحترازية على مجموعة من الأدوات لمعالجة الضعف الكلي وحالات الفشل المنفردة ومن أهم هذه الأدوات المستندة الى رأس المال نجد هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية والمخصصات الديناميكية ومتطلبات راس المال على مستوى القطاعي أما الأدوات المستندة الى السيولة وتشمل نسبة صافي التمويل المستقر ونسبة السيولة وأدوات جانب الأصول فتتمثل أساسا في نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل.

[1]- بغزار يعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ،ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000، ص144

ثانيا : مؤشرات سياسة السلامة الاحترازية الكلية

تنقسم مؤشرات سياسة السلامة الاحترازية الكلية إلى مؤشرات جزئية وأخرى كلية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية

مجموع مؤشرات الحيطة الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
كفاية رأس المال : نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال . **جودة الاصول:** **مؤشرات المؤسسات المقرضة:** تركيز الائتمان القطاعي الاقراض المقيم بالعملة الاجنبية القروض غير العاملة القروض للمؤسسات العامة الخاسرة مخاطر الاصول الاقراض المرتبط بها مؤشرات الرفع المالي **مؤشرات المؤسسات المقترضة :** نسبة الدين الى حقوق الملكية ربحية الشركات مؤشرات اخرى لظروف الشركات	**النمو الاقتصادي:** معدل النمو العام تدهور القطاعات **ميزان المدفوعات :** عجز الحساب الجاري مستوى الاحتياط من النقد الاجنبي الديون الخارجية معدلات التبادل التجاري **التضخم:** عدم إستقرار التضخم **أسعار الفائدة والصرف:** التغلب في اسعار الفائدة والصرف مستوى أسعار الفائدة ثبات معدلات الصرف **إزدهار الاقراض وسعر الاصول:** إزدهار الاقراض

الايرادات والربحية:	إزدهار اسعار الاصول
عائد الاصول	**آثار العدوى:**
عائد الاسهم	إرتباط الاسواق المالية
معدلات الدخل والانفاق	والاثار الجانبية للتجارة
مؤشرات الربحية الهيكلية	**عوامل أخرى:**
السيولة:	القروض والاستثمارات الموجهة
تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية	لجوء الدولة للنظام المصرفي
الودائع بالنسبة للاجمالي النقدي	تأخر عملية السداد في الاقتصاد.
نسبة القروض الى الودائع	
هيكل إستحقاق الأصول و الخصوم	
الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:	
مخاطر الصرف الأجنبي	
مخاطر سعر الفائدة	
مخاطر اسعار الأسهم	
مؤشرات خاصة بالسوق:	
أسعار السوق للادوات المالية	
تصنيف الائتمان	
هوامش العائد السيادي	

المصدر: صديقي مليكة، إطار الإستقرار المالي وسياسات السلامة الإحترازية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 2012، العدد 26، ص 94.

أ-مؤشرات الاقتصاد الجزئي:

وتعرف بمؤشرات الحيطة الجزئية لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي كل على حدى وتعتمد على ستة مؤشرات تجمعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية (camels) ويشمل :

كفاية رأس المال capital adequacy

جودة الأصول asset quality

سلامة الإدارة management soundness

الإيرادات والربحية earning and profitability

السيولة liquidity

الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق **SMR**

ويضاف إليها المؤشرات الخاصة بالسوق وبالرغم من أن هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات الحيطة الجزئية الستة الداخلة ضمن **Camels** ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية ومن هذه المؤشرات : الاسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية، العوائد المفرطة، التصنيف الائتماني ،هامش العائد السياحي.[1]

1- **مؤشر (camels):** يعرف على انه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفدرالي.

2- أهم مميزات معيار (camels)

- تصنيف المصارف وفقا لمعيار محدد
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش
- اختصار زمن تفتيش بالتركيز على خمس بنود أساسية

[1]-فظيلة بوطرة ،نوفل سمايلي،تقييم السياسة الإحترازية لبنك الجزائر لتحوط ضد الأزمات المصرفية، _çمجلة أبحاث و دراسات إقتصادية و إدارية ،العدد19،جامعة تبسة ،2016،ص88

- الاعتماد على التقييم الرقمي
- عمل تصنيف شامل للنظام المال المصري ككل وفقا منهج موحد.

ب-مؤشرات الاقتصاد الكلي:

يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي، اذ ان بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المالية وعليه يجب مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل ولا سيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف وهذه العوامل تتمثل في ما يلي: النمو الاقتصادي ،ميزان المدفوعات ،أسعار الفائدة وأسعار الصرف ،ازدهار الإقراض وسعر الأصول ويضاف عوامل اخرى الاقتراض والاستثمار الموجه وعلاقة الحكومة بالقطاع المصرفي و الاختلالات في الموازنة وحجم المتأخرات في الاقتصاد حيث تنعكس المتأخرات في الاقتصاد صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والأعسار المالي في المؤسسات المالية.[1]

المطلب الثالث : العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية و السياسة النقدية

يعد استقرار المستوى العام للأسعار من الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية وتستخدم أدوات السياسة النقدية المختلفة التقليدية وغير التقليدية لضمان استقرار الاسعار، على الرغم من نجاح الكثير من البنوك المركزية في استهداف التضخم عند مستويات منخفضة ومرغوبه إلا ان تحقيق الاستقرار المالي ما يزال بحاجة إلى أدوات جديده وان استقرار المستوى العام للأسعار لا يضمن تحقيق الاستقرار المالي لأن العديد من الأزمات المالية حدثت عند مستويات منخفضة من تضخم. لذلك فان استقرار المستوى العام للأسعار يعد الشرط كافي للاستقرار المالي وأما الشرط الضروري فيكون بتفعيل السياسة الاحترازية الكلية التي تستهدف مصادر الخطر التي قد يتعرض لها النظام المالي ومن ثم السيطرة عليها وإدارتها بشكل يضمن استمرار مؤسسات الوساطة المالية في اداء مهامها بشكل طبيعي حتى مع وجود صدمات خارجية.

ان التفاعل بين السياستين النقدية والسياسة الاحترازية الكلية تنبع من أن كلا السياستين يستهدفان حجم اتجاه الائتمان الممنوع من قبل المصارف للجهات الطلبة له.[2]

ان التركيز على الائتمان كمؤشر للاستقرار المالي جاء من حقيقة وهي ان الزيادة المفرطة في منح الائتمان بسبب الأزمات المصرفية وهي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار المالي في هذا الاتجاه يشير الى

[1]-المرجع نفسه ،ص89

[2]- البنك المركزي العراقي ، السياسة الاحترازية الكلية وسياسات الاقتصادية الاخرى ، سبتمبر2020، ص19

ان السياسة الاحترازية الكلية والنقدية تساعد احداهما الاخرى في تحقيق أهدافها المتمثلة في استقرار الاسعار والاستقرار المالي وتعكس الدور التكميلي للسياستين.

وبالتالي فإن تطبيق أدوات السياسية بين التحوطية والنقدية يتطلب المزيد من الاهتمام لضمان توجهها نحو الأهداف المرغوبة وعدم تعرضهما في تحقيق الأهداف المذكورة. ولكن في حالة تزامل معدلات تضخم منخفضة وزيادة الائتمان تكون الإجراءات الانكماشية للسياستين التي تهدف الى تقليل الائتمان قد تدخل الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي من خلال تقليل المنح الائتمان الذي يعني تقليل الطلب و من ثم تقليل الإنتاج وبالتالي قد يحدث تعرض في تطبيق السياستين معا .وفي ظل هكذا ظروف تكون السياسة الاحترازية الكلية أكثر فعالية في ضبط مناسب للائتمان الممنوح مثل القيود المفروضة على نسبة القرض للقيمة LTV وغيرها من وسائل أو أدوات السياسة الاحترازية الكلية المتاحة.

من جانب آخر ،إن مصدر عدم الاستقرار المالي (الأزمة المالية)يحدد طبيعة التكامل او التعارض بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية فاذا كان المصدر هو الزيادة المفرطة في الائتمان الممنوح من قبل المصارف ولجميع القطاعات الاقتصادية فيكون تطبيق السياستين معا ذو فعالية كبيرة لضبط مناسب للائتمان بما يقلل من مخاطر عدم الاستقرار المالي ولكن في حالة أن يكون مصدر عدم الاستقرار المالي هو زيادة الائتمان لقطاع معين مثل القطاع العقاري فتكون السياسة الاحترازية الكلية أكثر فاعلية من السياسة النقدية في التقليل ذلك الائتمان من خلال أدواتها المختلفة مثل تقليل نسبة القيمة للقرض او التقليل نسبة الدين للدخل او رفع نسبة خدمة الدين وغيرها من الأدوات المتاحة.[1]

[1]- البنك المركزي العراقي ، مرجع سبق ذكره ، ص20

المبحث الثالث: إستقلالية البنوك المركزية.

يعد موضوع إستقلالية البنك المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الإقتصادية لاسيما المالية والمصرفية لأهمية دور البنك المركزي في عملية تحقيق الإستقرار الإقتصادي ونظرا لذلك فقط منحت العديد من البنوك المركزية أبعاد وآفاق أوسع لفهم طبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في النشاط الإقتصادي.

المطلب الاول: مفهوم إستقلالية البنك المركزي واشكاله

أولا: تعريف الإستقلالية البنك المركزي

سيتناول تعريفنا مفهوم إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة من زاويتين:

الزاوية الاولى :

تركز حول مفهوم الإستقلالية في ضوء وظيفه البنوك المركزية في رسم وإدارة السياسة النقدية

يراد مفهوم الإستقلالية هنا :وجود بنك مركزي يضع السياسة النقدية دون الاهتمام بأهداف السلطة المالية أو هي "قدرة البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية بدون تدخل من السلطة الحكومية واجهزتها"

ويرى اخرون "ان استقلاليه البنوك المركزية من الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة وفيها يتمتع البنك المركزي على تصميم وتنفيذ السياسة النقدية "وهناك من يعرف الاستقلالية "بانها قدرة البنك على تحديد وتحقيق الاهداف التي يتطلب انجازها بعيدا عن التأثيرات الحكومية"

ويؤكد اخرون ان استقلاليه البنوك المركزية تعني أن البنك المركزي يجب ان يكون مفوضا وحده بالعمل على حمايه قيمه النقد وتحقيق استقرار الاسعار وأن يكون بالتالي مستقلا عن الدولة في اداره السياسة النقدية وذلك حرصا على ابعاد السياسة النقدية عن المصلحة الضيقة لأعضاء الحكومة والبنك المركزي حيث أن البنك المركزي ما هو الا مؤسسة حكومية تعمل في الاطار المؤسسي للدولة، ولكن يجب ان تكون قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية وأن تكون السياسة النقدية منسقه مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

الزاوية الثانية:

هناك تعريف والسعة مفهوم الاستقلالية اذ لم تقتصر على المفهوم الفني بل منحته ابعاد اوسع شملت اضافة الى مفهوم السياسة النقدية ومكافحه التضخم استقلالية البنوك الذاتية، فيما يتعلق بعمليات الإدارة و تعيين العاملين في هذه البنوك الذاتية ، فعرف البعض الاستقلالية على انها مدى الاستقلالية التي يتمتع بها

المسؤولين الرئيسيون في البنوك[1] المركزية ولاسيما فيما يتعلق بعمليات التعيين عن خدماتهم قبل المدة المحددة لهم بموجب القانون.

وهناك تعريف اخر أوسع يشمل النشاط الفني والاداري للبنوك ،فالاستقلالية تعني استقلاليه البنوك المركزية التامة عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية ادارة السياسة النقدية والائتمانية او الهيكل التنظيمي.[2]

يكون البنك المركزي مستقلا اذا كان يشكل هيئه مستقله عن الحكومة هذا من ناحية ومن ناحية اخرى اذا كان بإمكانه وضع السياسة حيز التنفيذ انطلاقا من قرارات اعضاء مجلس الإدارة دون قيود او تأثير مباشر من جانب الحكومة.

ثانيا: انواع استقلالية البنك المركزي

حتى نفهم استقلاليه البنوك المركزية لا بد من التعرف على اشكالها، وعموما يتعلق الامر باستقلاليه وظيفيه تشمل الجانب القانوني ،واستقلاليه اقتصاديه تتعلق بوضع السياسة النقدية حيز التنفيذ حيث تشمل استقلالية الأهداف واستقلالية الادوات وعليه نلمس أربعة اشكال:

1-الشكل القانوني والشكل الحقيقي للإستقلالية:

ازداد التوجه نحو دعم المدى القانون الاستقلالية البنك المركزي في عديد من الدول بما يمكنه من تحقيق أهداف السياسة النقدية، لا بدرجه اكبر من الدقة والفعالية فقط ولكن أيضا بمزيد من الشفافية والافصاح.

أ-الاستقلالية القانونية:

الاستقلالية القانونية هي تلك التي تقوم على المبادئ المفيدة او المسجلة في التشريع والخاصة ب:

- اجراء تعيين اعضاء مجلس ادارة البنك المركزي (غالبا المحافظ ومدة خدمته)
- الهدف اللازم اتباعه.
- الزامية تقديم تقارير دوريه حول تسيير شؤون البنك المركزي لجهاز تشريعي او تنفيذي (المجلس الشعبي الوطني ، الحكومة)
- تواجد ممثل الحكومة ضمن مجلس اداره البنك اولا.
- المسؤولية النهائية والتامة للسياسة النقدية.
- اجراءات حل النزاعات المحتملة مع الحكومة.
- دور وزارة المالية[1]

[1]- د.حسين يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي ، 2014 ص174

[2]- د. حسين يوسف، مرجع سبق ذكره ص175

- السماح او منع التمويل النقدي لعجز الميزانية او تقديم قروض للدولة
- التحديد الحر لمعدل الفائدة.
- دور الحكومة في تحديد دخل أعضاء مجلس الادارة

يمكن جمع هذه العناصر في ما يلي:

- استقلالية شخصية تتعلق بأجراء تعيين او تغيير المحافظ
- استقلالية مالية تخص جانب تمويل نشاط البنك المركزي
- استقلالية السياسة ترتبط بصياغة السياسة النقدية وتحديد اهدافها
- ان الاستقلالية المنصوص عليها في التشريع لابد من ترجمتها في الواقع العملي لتكون هناك استقلالية حقيقية

ب-الاستقلالية الحقيقة:

بالرغم من اهميه الاستقلالية القانونية غير انها ليست كافية للاستقلالية الحقيقية حيث تتوقف هذه الاخيرة إضافة الى ما ينص عليه التشريع، على مدى تأثير الفعلي للحكومة على البنك المركزي ويمر هذا التأثير بعدة قنوات كالتصريح عبر الصحافة ،تعيين اعضاء مجلس ادارة البنك حسب انتمائهم السياسي، ومدى سيطرة وتأثير السياسة الضريبية على السياسة النقدية.

لقد اثبتت الدراسات ان ذلك يتم في الدول النامية بصعوبة اكثر منها في الدول الصناعية التي يحصل فيها الانتقال من قانونية الى حقيقية بصورة تكاد مباشرة.

مما سبق نستخلص أن الاستقلالية القانونية تخص الجانب التشريعي لعلاقة البنك المركزي والحكومة في حين تتوقف الاستقلالية الحقيقية على مدى امكانية ترجمة الاستقلالية القانونية وتطبيقها في الواقع العملي فهي اذا تخص الجانب العملي او التطبيقي حيث لا يمثل الاطار القانوني الا ضمانا جزئيا للاستقلالية الحقيقية.[2]

2- استقلالية الاهداف واستقلالية الادوات

يعتبر التمييز بين استقلاليه الاهداف واستقلالية الادوات المستخلص من قبل "ديبال" و"فيشر" على قدر من الاهمية حيث يعكس ذلك الذي قام به "جريلي" و"ماسياندا " و"تابيليني" بين الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية إذ يرتكز على الطريقة التي تحدد بها السياسة النقدية وتطبق.

[1]- أحمد شعبان ،محمد علي، انعكاسات المتغيرة المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية،الدار الجامعية الابراهيمية الاسكندرية2007 ص310

[2]- أحمد شعبان،محمد علي- مرجع سبق ذكره ص311

أ-استقلاليه الاهداف:

نتحدث عن استقلالية الاهداف اذ كان للبنك المركزي الحرية في تقرير اهداف السياسة النقدية خاصه منها مكافحه التضخم ،ففي حالة غياب هذه الاستقلالية يمكن التميز بين ما اذا كان ذلك ناتج عن كون الهدف النقدي يحدد من قبل الحكومة او من قبل التشريع.

ففي الحالة الاولى يصبح البنك المركزي جهة منفذة فقط اما في الحالة الثانية فإن وضع الهدف من قبل التشريع يمنح البنك المركزي الاستقلالية في الأهداف بالنسبة للحكومة دون أن يعني ذلك الحرية التامة في النشاط ،فالبنك المركزي الذي منحه القانون مهمة استقرار الاسعار مثلا ليس حرا في اختيار الهدف النقدي حسب إرادته ،وبالمقابل فهو لا يتبعه هدف محدد او موضوع من قبل الحكومة اذا فهو يمتلك استقلاليه الاهداف فقط بالنسبة للحكومة ومنه بإمكاننا فهم أو ترجمة استقلالية الاهداف أما بإمكانية البنك المركزي تحديد اي هدف ومتابعة وتحقيق استقرار الاسعار بحرية دون الاشارة او التدخل من طرف الحكومة.

بما ان تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى توفر الوسائل اللازمة لذلك فإنه لا يمكننا التحدث عن استقلالية الاهداف دون التحدث عن استقلالية الادوات.[1]

ب-استقلالية الادوات :

تعني إستقلالية الأدوات إمكانية البنك المركزي تقرير النشاط النقدي وتحديد الأداة النقدية الملائمة مثلا تحديد سعر الفائدة كهف وسيط ومدى توفر الوسائل والادوات التي تسمح له بالوصول إلى الهدف النهائي من خلال تعريف استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات ،نلاحظ ان التعريفين يرتكزان على عنصرين اساسيين بواسطتهما يمكن تقرير السياسة النقدية ،هما الأهداف والأدوات فلا يمكن الوصول الى استقلالية الأهداف إذا لم تتوفر الوسائل اللازمة لذلك وبالعكس فإنه بالإمكان أن تكون هناك استقلالية في الأدوات دونها في الأهداف فقد تكون هذه الاخيرة محددة من طرف السلطة اخرى تخول للبنك المركزي مهمة تحقيقها و عليه بإمكاننا التحدث اذا كان بوسع هذا الاخير وضع وتنفيذ السياسة النقدية للبلد في اطار ما ينص عليه القانون.[2]

[1]- أحمد شعبان- مرجع سبق ذكره ص312

[2]- أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره ص312

المطلب الثاني: الاسس النظرية لاستقلالية البنك المركزي

أولا: الأسس التي أدت الى المناداة الى إستقلالية البنك المركزي

يتعين علينا الكشف عن المبررات الاقتصادية والادارية والسياسية لهذا التوجه من الفروع الثلاثة التالية:

ا: المبررات الاقتصادية

- سوء ادارة الحكومة لمشكلة الارتفاع في معدلات التضخم ،وينسب ذلك الى التدخل الحكومي الواسع في تحديد السياسة النقدية وتنفيذها والذي أدى بالنتيجة الى عدم كفاءة السياسة النقدية التي تعتمدها في معالجة ارتفاع الاسعار، لذلك يستخدم هذا السبب لتبرير الدعوة الى ضرورة قيام البنك المركزي برسم وتنفيذ السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار من خلال ما تتمتع به من استقلالية عن السلطة الحكومية.
- الاثار السلبية التي تركتها عمليه الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية ومسؤولياتها عن إحداث التضخم ،إن الدعوة الى الاستقلالية تستند الى مبرر ايقاف هذا التضخم والاصدار النقدي الجديد من خلال رسم وتحديد العلاقة القانونية ما بين الحكومة والبنوك المركزية بالشكل الذي لا يجيز للحكومة التمادي بالاقتراض لتمويل العجز في الموازنة العامة.[1]
- يمكن تبرير استقلالية البنوك المركزية انطلاقا من مسؤولية هذه البنوك في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية من التذبذب والانخفاض، فقد لا تستطيع ممارسه مهمتها في ظل تسلط الحكومة وتنوع اهداف العملة واستقلاليتها تعطي للبنوك الصلاحية للحد من تدهور قيمة العملة الوطنية الحفاظ عليها داخليا وخارجيا.

ب : المبررات الادارية والقانونية

يمكن النظر الى هذه المبررات الى انواع عدة:

1- من الناحية الاولى:

[1]- د.يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره ص183

بالنظر الى تعدد وظائف البنوك المركزية لتشمل اعمالها :الرقابة على المصارف والتحويل الخارجي والاحتياطات والاصدار النقدي....الخ وضلوعها بأعمال نيابة عن الحكومة فلابد والحالة هذه ان تحظى مثل هذه البنوك بالاستقلالية والتميز عن باقي المصارف الاخرى

2-من الناحية الثانية:

إن بقاء البنوك المركزية تحت سلطة الحكومة يعني بقاء تأثيرها على تحديد نفقاتها وايراداتها وبالتالي فان حصول البنوك المركزية على استقلاليتها يعني استبعاد هذه التأثيرات.

3- من الناحية الثالثة:

ان خضوع البنوك المركزية الى السلطة مركزيه متماثله بالحكومة يعني تقييد هذه البنوك في تنفيذ السياسة النقدية اذ يتوجب عليها الحصول على الموافقات اللازمة التي تستغرق وقتا طويلا مما ينعكس سلبيا على اداة البنك المركزي في معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وان حصول البنوك المركزية على[1] استقلاليتاها يعني امتلاكها المرونة الكافية لتنفيذ السياسة النقدية.

ج: المبررات السياسية

1. تسعى الدول الى الوصول الى أهداف السياسة العامة باللجوء الى استخدام مختلف الوسائل دون ان تأخذ بنظره الاعتبار الاهداف المعلنة للسياسة النقدية وقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل أعباء أهدافها السياسية مما يضع امام التوجه الى الاستقلالية مبرر اخر للدعوة الى استقلاليه البنوك المركزية عن السلطة السياسية.
2. تلجا الحكومة الى ممارسة سلطتها القانونية للتأثير على البنوك المركزية من خلال صلاحية تعيين كبار المسؤولين فيها، بل إن بعض قوانين هذه البنوك سمحت للدول بممارسة تأثير أكبر عبر وجودها المباشر في الهيئات العليا لمؤسسات الاصدار وتمنع البنوك المركزية باستقلالية الفنية والذاتية يعني استبعاد التمثيل الحكومي وتثير السلطات السياسية للتأثير على تحديد السياسة النقدية وابعاد التدخل المباشر في إدارة هذه البنوك. كما أدت التطورات الاقتصادية والمالية وخصوصا في عقد السبعينات

[1]- د. حسن يوسف. مرجع سبق ذكره ص184

وجزء من عقد الثمانينات من القرن الماضي الى ظهور أهمية استقلالية البنوك المركزية في بعض دول العالم ،وكان من أهم الاسباب الرئيسية التي ادت الى المناداة باستقلالية البنوك المركزية في بعض الدول العالم وكان من أهم الاسباب الرئيسية التي أدت الى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي:

- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.
- انهيار نظام "بروتون وودز" وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية حيث كان ينظر الى ظاهرة التضخم كإنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية[1]
- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهنا يظهر من خلال نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل واثناء الانتخابات [2]والهدف منه إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات، وان كان قصير المدى لحين نجاحهم في الانتخابات وهذا ما يسمى بالدورة السياسية للنشاطات الاقتصادية
- كما ان هناك دوافع نتجت عن العلاقة بين البنوك المركزية والسلطات التنفيذية والمتمثلة اساسا في الخزينة العامة وهناك عدد الدراسات وتجارب اثبتت ضرورة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية عن السلطات التنفيذية للدولة ونذكر من بين هذه الاسباب والدراسات ما يلي:
- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياساتها المالية والاقتصادية بصفه عامه ووصول الامر الى حد فرض

[1]- د. حسن يوسف. مرجع سبق ذكره ص185-186
[2]- د.يوسف حسين 185-186

تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة)[1]

ثانيا: الاستقلالية والتضخم

يعتقد انصار الراي المنادي باستقلالية البنك المركزي انه إن كان البنك المركزي مستقلا وبعيدا عن الضغوط السياسية سواء من جانب الحكومة او البرلمان، فان السياسة النقدية التي سيتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي الى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الاسعار.

اجريت بعض الدراسات التي تبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم ومن ضمن هذه الدراسات دراسة لكل من "باد" و"باركين " بعنوان **"قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية"** استخدام المؤلفات بيانات 12 دولة هي الولايات المتحدة الامريكية ،بريطانيا، المانيا، اليابان، فرنسا ،ايطاليا، كندا، سويسرا، استراليا، السويد ،بلجيكا وهولندا لبحث العلاقات بين درجة استقلالية البنوك المركزية لتلك الدول ومعدلات التضخم بها خلال فتره ما بعد "بروتن وودز" (أي بعد 1994) وقد تم قياس درجه استقلاليه البنوك المركزية لتلك الدول من خلال درجه التأثير المالي من قبل الحكومة على البنوك المركزية حيث حددت درجه هذا التأثير من خلال مقدار الحكومة على التأثير على رواتب اعضاء مجلس ادارة البنك المركزي ومقدار الحكومة على التحكم في ميزانية البنك وتوزيع الارباح.

كذلك استخدم مقياس اخر مكمل للمقياس الاول وهذا المقياس هو درجة تأثير الحكومة على سياسة البنك المركزي وذلك من خلال مقدار الحكومة على تعيين اعضاء مجلس الادارة البنك المركزي وعزلهم وتحديد عدد ممثلي الحكومة في مجلس ادارة البنك المركزي وهل يحق لهم التصويت ام لا واذا ما كان القرار النهائي الى قرار السياسة النقدية بيد البنك المركزي ام بيد الحكومة[2] .

[1]- عزوز علي- مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-11-12 مارس2008

[2]- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره ص 133-135

هناك دراسات اخرى اعدها كل من (marsciando et jabelilini) لبحث العلاقة بين درجة إستقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم أضاف المؤلفون خمسة دول أخرى التي تمت دراستها في دراسة "بادو" و"بيكيني" وهذه الدول الخمسة هي : النمسا، الدنمارك، نيوزلندا، البرتغال، اليونان.

إستخدم المؤلفون مقياس البنوك المركزية والمقياس الاول مبني على أساس معايير إقتصادية والمقياس الثاني على أساس معايير سياسية، وبالنسبة للمقياس الاول يأخذ معايير إقتصادية في الحسبان يأتي في مقدمتها مقدرة الحكومة على تحديد الشروط المقررة للإقراض من البنك المركزي أما بالنسبة للمقياس الثاني والذي يعتمد على عوامل سياسية فهو مشابه للمقياس الذي استخدمه كل من **"باد"و"باركين"** في دراستهما استخدم الباحثون بيانات التضخم ودرجة استقلالية البنوك المركزية للفترة(1950-1989) وقد أثبتت نتائج الدراسات ان هناك علاقات سالبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم.[1]

ثالثا: إحترام القواعد النقدية

هناك جدل كبير حول فائدة القواعد النقدية فبالنسبة لبعض الاقتصادية إتباع قاعدة نقدية معينة هو وسيلة نقود البنوك المركزية لإعطاء تقارير حول سلوكها ،لأن ذلك يسمح بمراجعة او معرفة ما إذا كانت القرارات المتخذة تتماشى والاهداف المسطرة.

1- من السياسة الخلفية الى القاعدة النقدية

إن تعريف قاعدة نقدية معينة أمر غاية في الدقة لأنها يجب أن تستجيب لهدفين متناقصين هما وصف أو رسم إستراتيجية البنك المركزي بطريقة وفية ودقيقة وفي نفس الوقت بطريقة بسيطة يسهل نشرها ومناقشتها.

حسب النقديون أن السير الحسن لسياسة البنك المركزي يكون من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية بمعدل ثابت يقترب من معدل النمو الاسمي للاقتصاد في المدى الطويل وهو ما نادى به "ميلتون فريدمان" [2]

[1]- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره ص 136
[2]- المرجع نفسه ص118

بسبب التدهور الكبير الذي عاشه الاقتصاد الامريكي أثناء السبعينات عندما قام الاحتياطي الفدرالي بكبح عجلة النمو بدلا من دفعها وكذلك التضخم الكبير الذي عاشته أمريكا في نفس الفترة حيث وضع قاعدة تجبر الاحتياطي الفدرالي للحفاظ على نمو الكتلة النقدية بمعدل ثابت بين 3و5 بالمائة في العام إلا أنه عندما حاول الاحتياطي الفدرالي تطبيق قواعد من هذا النوع في بداية الثمانينات فشل في ذلك لأن العلاقة بين الكتلة والاقتصاد كانت جد متقلبة فلم تتمكن القاعدة من إعطاء توجيه جيد متقلبة فلم تتمكن القاعدة من إعطاء توجيه جيد للسياسة النقدية "تايلور" الذي وافق "فريدمان" في مسألة تبنى القواعد النقدية كان ينتمي الى تيار شاب يبحث عن قاعدة السياسة النقدية اكثر فعالية ونظرا لتكوينه ومهاراته البارزة تميز عن زملائه.

2- قاعدة تايلور:

إكتشف تايلور الطابع التطبيقي لسير السياسة النقدية حيث تعلم من خلال ممارسته في 1976-1977 مدى اهمية قياس المفاهيم الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي والمعدل الطبيعي للبطالة في سير السياسة النقدية في 1991 بدأ تايلور يفكر جديا في قاعدة بسيطة وعملية معادلة تساعد غير المختصين في فهم سلوك الاحتياطي الفدرالي وتعطي هذا الاخير معيار (le pére) لقياس نتائجه.

قدم معادلته للحصول التي حصدت الكثير من الثناء لدى الجامعيين والسياسيين والقطاع الخاص عام 1993 حيث تمثل هذه المعادلة البسيطة في حد ذاتها فهي بسيطة لدرجة أنه تمكن من كتابتها وراء بطاقة (carte de visite)

المعادلة :

$$I=in+0.5(p-p^*)+0.5(y-y^*)$$

حيث in: هو معدل الفائدة المحايد

وبالرغم من هذه الاسس التي تدعم استقلالية البنوك المركزية وتساهم في تفعيل دورها إلا ان هناك من يناصر هذه الاستقلالية ومن يعارضها.[1]

[1]- زكريا الدوري، سيراني مرجع سبق ذكره ص119

المطلب الثالث: الاستقلالية بين التأييد والمعارضة

أولا: الآراء المؤيدة

يمكن النظر الى مضمون الآراء المؤيدون لفكرة استقلالية البنوك المركزية عن سلطة الحكومة من جانبين:

1- الجانب السياسي:

ويرى بضرورة إستبعاد مهام البنوك المركزية من خضوعها لتأثير الموافقة السياسية العامة للدولة واهدافها المرحلية التي قد تتعارض واهداف البنوك المركزية الساعية الى تحقيق الاستقرار النقدي أو مكافحة التضخم.

أما الحجج التي استندوا اليها هي ان رسم وتحديد الشؤون النقدية ضمن السياسات الاقتصادية للبلد يجب أن تكون بعيدة عن نفوذ أو تدخل رجال السياسة بما فيهم أعضاء الحكومة أو البرلمان لأنهم عادة يفضلون كسب ود الناخبين بالدرجة الاولى على حساب متطلبات رسم السياسة النقدية ككل إذ يتم تبني سياسة تتلائم ومصالح السياسة على الرغم من أنها تلحق الضرر بقيمة النقد وترفع معدل التضخم.

ويرى أنصار الاستقلالية كذلك أن عزل السياسة النقدية عن مصالح السياسيين يكسبها مصداقية في نظر الجمهور كما أن شفافية السياسة النقدية التي ينتجها البنك المركزي المستقل تمكن الرأي العام والمعنيين من الاطلاع على الوسائل والأهداف العامة التي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها مما يتيح الفرص .أما شريحة واسعة من المجتمع من مناقشة السياسة النقدية المعتمدة ونتائجها المتحققة وبذلك تحل الرقابة الجماهيرية محل رقابة الحكومة وسلطات السياسة على مهام البنوك المركزية.

ويضيف مؤيدو الاستقلالية ضمن هذا الجانب بانه غالبا ما تلجأ الحكومة الى إرضاء الناخبين عن طريقة زيادة النفقات العامة كلما إقترب موعد الانتخابات دون الاهتمام بأهداف السياسة النقدية المعلنة.[1]

2- الجانب الاقتصادي :

يعتقد أنصار هذا الجانب بوجود علاقة عكسية ما بين استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم السائدة وان تمنع البنوك المركزية بالاستقلالية عن الحكومة يتيح لها تحقيق إستقرار في قيمة النقد وزيادة فعاليتها الاقتصادية في عموم النشاط الاقتصادي وكان النقاش حول هذا

[1]- يوسف حسن يوسف- مرجع سبق ذكره ص177

الموضوع أكاديميا بين المعنيين بشؤون النقدية فقط ربط المؤيدون في دفاعهم عن الاستقلالية بين درجة الاستقلالية ومعدل التضخم وسعى الى تقديم الادلة والبراهين من خلال بحوثهم التي أشارت الى أن البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بالاستقلالية يكون معدل التضخم فيها منخفضا مع استبعادهم لتأثيرات هذه الاستقلالية على التنمية الاقتصادية في البلد المعني.

ومن بين المؤيدين لهذه الفكرة "froyenrichordt and wamedoyer" إذ أخذوا على أن الاستقلالية لا تؤثر على النمو في الدول الصناعية في حين انها تعمل على حفض معدلات التضخم وزيادة نسب النمو الحقيقي للدخول في الدول النامية كذلك أكد" stanloy ficher" وجود هذه العلاقات من خلال استعراضه للعديد من الدراسات، وذهب الى التأكد بأن النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من الادبيات التي بحثت موضوع الاستقلالية في الدول الصناعية هي وجود علاقات عكسية بين التضخم وبين إستقلالية السلطة النقدية.

وفي عام 1993 طرحت لجنة برلمانية في بريطانيا مسألة استقلالية البنك البريطاني واقترحت عليه في حينها استبعاد هيمنة الحكومة على أدائه لوظائفه النقدية مستندين بطرحهم هذه الحجة التقليدية لانصار الاستقلالية وهي وجود علاقة عكسية بين الاستقلالية ومعدل التضخم.[1]

ثانيا: الآراء المعارضة

لم تلقى إستقلالية البنوك المركزية التأييد الكامل لها ، فقد برزت أراء تعارض الاتجاه الداعي لاستقلالية هذه البنوك معللة موقفها هذا بعوامل سياسية واقتصادية، وقد إتخذ هذا الاتجاه منحنيين أيضا الاول سياسي والثاني إقتصادي.

1- الجانب السياسي:

يقر المعارضون بأن الاهداف السياسية التي تضعها الحكومة تؤثر على هدف استقرار الاسعار وزيادة الاستخدام ورفع معدل النمو الاقتصادي وان مهمة رسم السياسة النقدية بالبنوك المركزية التي تتمتع بالاستقلالية ويتمتع القائمون على إدارتهم لما فيها الحكام المعينين من قبل الحكومة بمواقع بعيدة عن الرقابة الحكومية هذا الحال يتقاطع مع الديمقراطية القائمة على انتخاب هؤلاء من قبل الشعب وممثليهم دون تأثير من قبل الدولة.

فضلا عن ذلك أن إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة قد لا تكون مستقلة تماما عن سلطة الحكومة إذ هناك وسائل وأساليب رسمية وغير رسمية عديدة تستطيع من خلالها حكومات البنوك المستقلة التأثير

[1]- يوسف حسن يوسف- مرجع سبق ذكره ص178-179

على السياسة النقدية التي تعتمدها هذه البنوك فضلا عن ما تتمتع به الحومة من سلطات قانوينة تستطيع من خلالها أن تغير القوانين بنوكها المركزية والتأثير عليها بالشكل الذي يخدم اهداف السلطة اللامركزية وسيشهد هؤلاء أيضا بالتجربة الالمانية فقد تعرضت استقلالية البنك الالماني الى النقد السياسي بسبب التخوف من التضخم وظهرت أراء تدعو الى الغاء إستقلالية هذا البنك في تحديد السياسة النقدية وترك هذه المهمة للحكومة التي تمثل الشعب فضلا عن ذلك قد تضع الحكومة أهدافا للسياسة النقدية تتناقص مع تلك التي يضعها البنك المركزي الالماني كهدف زيادة الاستخدام ورفع معدلات النمو على حساب هدف مكافحة التضحم الذي يسعى اليه البنك الالماني.[1]

2- الجانب الاقتصادي:

هنالك بعض الآراء المعارضة لفكرة الاستقلالية ركزت على جانب التكاليف التي تترتب على وجود إختلاف ما بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الاقتصادية الاخرى ولاسيما الضرائب وأسعار الصرف.

وضمن الحجج المعارضة الاخرى تلك التي تستند الى أن البنوك المستقلة قد لاتقوم بتحسين كفاءة أدائها في مجال الحد من التضخم في الاجل الطويل ،على الرغم من انها تعلن ذلك إلا أن ذلك قد يتعارض مع الاهداف الذاتية الخاصة فقد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية فموافق البنوك المركزية تتأثر بالموافق السياسية للبلد ومدى خضوعها لهذه السياسة وهذا يثير الشكوك حول مصداقية البنوك واستقلاليتها في معالجتها التضخم بل انها قد تميل في سياستها الى التضخم لتماثل بذلك السياسات التي تعتمدها الدول، كما أن الرأي الملائم بأن الاستقلالية تؤدي الى تحسن الاداء في مجال معالجة التضخم لا تؤكده الوقائع ذلك ان واقع يشير الى وجود بنوك مركزية غير مستقلة حققت أداء أفضل في مجال التحكم بالتضخم وتجربة فرنسا مثلا على ذلك فالسياسة النقدية في اليابان تمتعت باستقلالية أكثر عن سياسة الدول مقارنة بالبنوك الاخرى بينما في فرنسا خضعت لسياستها النقدية لمتطلباتها وشروط نظام النقد الاوروبي التي شكلت دافعا خارجيا قويا للانضباط المالي.

ومهما يكن فإن البنك المركزي بالحكومة تختلف من دولة الى اخرى وفقا لطبيعة المبدأ الاقتصادي السائد والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة.[2]

[1]- يوسف حسن يوسف- مرجع سبق ذكره ص 180-181
[2]- يوسف حسن يوسف- مرجع سبق ذكره ص182

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية عرضنا لهذا الفصل (البنوك المركزية) نسجل بعض النقاط التي يمكن من خلالها حوصلة ما ورد في هذا العرض وهي كالتالي :

- تعد البنوك المركزية أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي فقد نشأت كمرحلة أخيرة من مراحل تطور الفن المصرفي.
- تختلف البنوك المركزية عن المؤسسات المالية النقدية من حيث الوظائف والاهداف التي تسعى لتحقيقها.
- طورت البنوك المركزية أسلوبا خاصا للقواعد والممارسات العملية التي تسير عليها بهدف مسايرة إنعكاسات المستجدات الاقتصادية على آدائها فقد تحولت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول الى تعديل أهداف سياستها النقدية وتعديل الادوات التي تستخدمها لتنفيذ تلك السياسات.
- إن السلطات النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة في تحقيق الاهداف الاقتصادية المرسومة بأنها تكون بعيدة عن التناقضات السياسية كما ان بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطلق ضرورة الشفافية مما يعزز مصداقية البنك المركزي..

الفصل الثاني

أزمة كوفيد 19 وتأثيره على العمل البنكي المركزي

الفصل الثاني :أزمة كوفيد -19 و تأثيره على عمل البنك المركزي

تمهيد الفصل:

شهد العالم في الآونة الاخيرة إنتشار فيروس كوفيد 19 والذي يختلف عن باقي الاوبئة والامراض التي أصابت العالم على مر التاريخ فقد إجتاح هذا الوباء العالم في فترة وجيزة حيث سارعت الدول لفرض القيود والاغلاق الواسع للحد من تفشي فيروس كورونا ماتسبب في تباطؤ النشاط الاقتصادي على الصعيدين العالمي والعربي أثرت هذه الازمة وبشكل واسع على البنوك المركزية والتي واجهت العديد من التحديات لكنها تصرفت بقوة أكبر مما كانت عليه في الازمات العالمية السابقة للحفاظ على إستقرار النظام ودعم الاقتصاد كونها خط للدفاع الاول في مختلف دول العالم.

تطرقنا في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : عموميات حول ازمة كوفيد آثارها الاقتصادية على الصعيدين العالمي والعربي.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه البنوك المركزية في أعقاب إنتشار أزمة كوفيد19.

المبحث الثالث: إستقلالية البنوك المركزية وتوجهاتها عقب أزمة كوفيد19.

المبحث الأول: عموميات حول أزمة كوفيد 19

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي إجتاحت الإقصتاد العالمي وتسببت في أكبر أزمة إقتصادية عالمية فيما يزيد عن قرن من الزمن حيث أثرت على العديد من القطاعات سواء على المستوى العالمي أو العربي.

المطلب الأول: ماهية أزمة كوفيد 19

أولا :تعريف جائحة كوفيد19

مرض كوفيد 19 أو مرض فيروس كورونا 2019،هو مرض يسببه نوع جديد أو مستجد من فيروسات كورونا إكتشفت لأول مرة عندما حدث تفش للمرض في ديسمبر 2019.

وفيروسات كورونا هي عائلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب أمراضا تتراوح ما بين الأمراض الطفيفة ،مثل نزلات البرد الشائعة إلى امراض أكثر شدة مثل المتلازمة النفسية الحادة الشائعة(سارس) ومتلازمة الشرق الاوسط التنفسية (mers) ولأن فيروس كورونا المستجد يرتبط بفيروس كورونا المسبب لمرض سارس(sars –cov)، فقد اطلق عليه إسم فيروس كورونا2 المرتبط بالمتلازمة الحادة الشديدة (sars- cov2) ولم يتأكد المتخصصون بعد من مصدر كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة النفسية الحادة الشديدة بالضبط الذي يسبب كوفيد19 ولكن من المحتمل انه إنتقل الى البشير من الخفافيش .

يمكن للفيروس أن ينتقل من شخص لآخر من خلال قطرات الزداد الصغيرة التي تتناثر من الانف أو الفم عند السعال أو العطس وعندما يستنشق شخص آخر هذا الزداد او يلمس سطحا إستقر عليه هذا الزداد ثم يلمس عينيه أو انفه أو فمه فإنه يصاب بمرض كوفيد19

تتراوح اعراض كوفيد 19 ما بين بسيطة الى شديدة وقد تظهر، خلال يومين الى 14 يوما بعد التعرض للفيروس وهذه الاعراض قد تشمل الحمى والسعال وضيق التنفس والقشعريرة والصداع وإلتهاب الحلق وفقدان حاسة الشم والتذوق وهنالك اعراض اخرى قد تشمل وجعا في الجسم وآلام أو تعبا أو احتقان الانف رشحا فيه او الاسهال وقد يسبب المرض لبعض المصابين إلتهابا رئويا شديدا.[1]

ومشكلات في القلب وقد يؤدي الى الوفاة وفي المقابل فإن بعض المصابين الآخرين قد لا تظهر عليهم أي اعراض .

[1]- ميري جينذر،التأثير المحتمل لكوفيد19،جامعة فلوريدا أمريكا،3مارس2020،ص1

ومرض كوفيد19 يمكن أن يصيب الاطفال البالغين على حد سواء ولكن معظم حالات المرض المسجلة هي لإصابات بين البالغين ويبدو أن الاعراض لدى الاطفال أخف من الاعراض لدى البالغين وقد وردت تقارير مؤخرا عن متلازمة نصيب عددا من أجهزة الجسم بالالتهاب لدى الاطفال وترتبط بمرض كوفيد19 وتسبب اعراضا مثل الطفح الجلدي والحمى وألام البطن والتقيؤ والاسهال وقد كشف تحليل ضم928 مريضا بالسرطان أصيبوا بمرض كوفيد19 وعرض خلال برنامج :

SPI هو برنامج علمي نظمته جمعية ASCO عن بعد ان الاصابة بسرطان نشط متفاقم إرتبطت بإرتفاع إحتمالات التعرض للوفاة في غضون 30 يوما الى 5 أضعاف مقارنة بالمرضى الذين يمر بالسرطان لديهم خمود.[1]

ثانيا: الاحتياطات التي يمكنني إتخاذها لتجنب الاصابة بكوفيد19:

لا يوجد حاليا لقاح للوقاية من كوفيد19 وإن كانت هناك العديد من الدراسات السريرية الجارية لتطوير لقاح فعال وآمن اهم طريقة لحماية نفسك هي تجنب التعرض لمرض كوفيد19 إلزم منزلك قدر الامكان وتجنب أماكن التجمعات وتجنب أي سفر غير ضروري وإتبع إرشادات قيود السفر الصادرة عن المسؤولين المحليين أو منظمة الصحة العالمية ومن الطرق الاخرى المهمة لحماية نفسك غسل يديك كثيرا بالماء والصابون لمدة20 ثانية على الاقل وهو ما يقارب الوقت اللازم لترديد أغنية عيد ميلاد سعيد من البداية الى النهاية مرتين، إذ لم يكن الماء والصابون متوفرين فاستخدام مطهر اليدين يحتوي على الكحول بتركيز 60% على الاقل وغن كانت أفضل طريقة لتنظيف يديك هي تنظيفها بالصابون والماء.

بالإضافة الى غسل يديك كثيرا فمن المهم ان تتبع الاحتياطات التالية:

- تجنب لمس العينين وأنفك وفمك
- عند الحاجة للسعال او العطس استخدم منديلا ثم تخلص منه في سلة المهملات إذ لم يتوفر المنديل فقم بتغطية فمك وانفك بكوعك بعد ثنيه وليس بيديك.[2]
- تجنب الاختلاط عن قرب المرضى
- نظف الاغراض والاسطح التي تلمسها الايدي كثيرا باستخدام محلول تنظيف منزلي يستخدم بالرش أو مناديل مبللة بمنظف وتشمل هذه الاسطح والاغراض مقابل الابواب

[1]- ماهو فيروس كورونا : مقال متوفر على الرابط التالي : http:/www.cdc.gov/corona virus / index.html consulter le 14/04/2022- 09h00 ص 02

[2]- نفس المرجع ص03

والطاولات والمراحيض ولوحات المفاتيح والاجهزة اللوحية، والهواتف ومفاتيح الاضاءة وغير ذلك الكثير بعض المصابين بكوفيد19 لا تظهر عليهم أي أعراض لا يعرفون انهم مصابون بالفيروس او ربما لم تظهر عليهم الاعراض بعد.

المطلب الثاني :التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد -19على المستوى العالمي

أولا: النمو الاقتصادي العالمي

شاهد نمو الاقتصاد العالمي تباطؤ في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهها والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية والمخاطر الجيوسياسية فضلا عن تقلب الاوضاع في بعض دول العالم.

كانت المنظمات الدولية قد حفظت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا حيث توقع صندوق الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3 في المائة عام 2020 و 3.4في المائة عام 2021 مقارنة بنسبة 2.9في المائة عام 2019 حيث أجرى الصندوق هذه التوقعات قبل ظهور فيروس كورونا حيث اتجه صندوق الى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار فيروس كورونا أخذ بالاعتبار تأثيره السلبي على جانبي العرض والطلب العالميين خصوصا بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين بالإضافة الى حركة التجارة الدولية التي أصيبت بحالة من الشلل عقب اغلاق الدول حدودها والتقييد انتقالات السلع والأفراد حيث أشار في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي شهد ما خلال فترة الكساد العالمي العظيم (1929-1939) وخلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وفي نفس السياق توقع البنك الدولي بأن نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.5%,في عام 2020 الا انه اشار الى ان حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي ما زالت قائمة وبالتالي فان توجهات البنك الدولي تشير الى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع ظروف الحالية والتهديدات المحتملة التي يسببها تفش الوباء رغم الجهود الدولية و الحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية والحكومات والمصارف المركزية العالمية من ناحية اخرى اشارت منظمة الأمم المتحدة الى أن الاقتصاد العالمي في ظل تفشي فيروس كورونا من المتوقع ينمو بأقل من 2%عام 2020 مقارنة بتوقعاته قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5% من احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية.[1]

[1]-الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، www.amf.org.ae: httpص06

علما ان المنظمة أشارت إلى بعض التحديات القائمة التي يمكن أن تكون عائقا في تحقيق معدلات النمو التي اشارت اليها ومن بينها النزاعات التجارية والجيو السياسية والاضطرابات المالية اضافة الى ذلك تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

كردة فعل على تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي الذي يواجه حالة من عدم اليقين وعدم الوصول حتى الآن لاكتشاف أمصال لعلاجه .

اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية لمراجعة توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020 وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تمديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي بناء على ذلك حفظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوقعاتها للنمو العالمي إلى 2.4%[1].

[1]- الوليد احمد طلحة مرجع سبق ذكره ،ص7

شكل (1):توقعات المنظمات الدولية حول نمو الاقتصاد العالمي لعام (2020%)

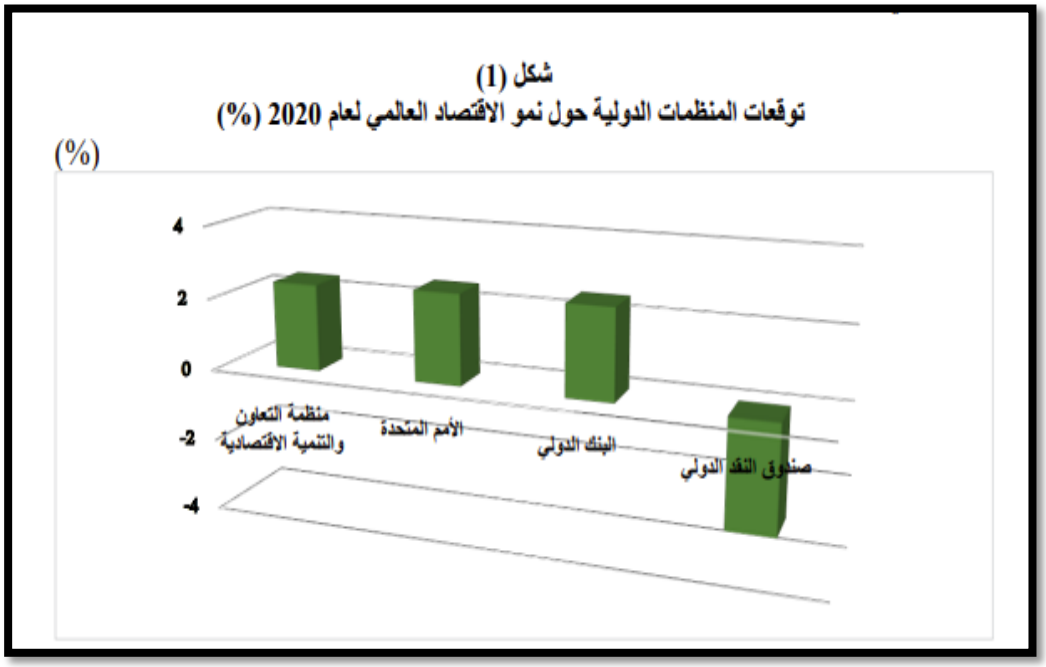

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.aeص 07

وفق تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل نمو الاقتصاد العالمي التي اعلنها في إطار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يتوقع ان ينكمش الاقتصاد العالمي إلى سالب 3 في المائة عام 2020 مع امكانية استرداد عافيته في عام 2021 بتحقيق معدل نمو 5.8% يعزى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2020 نتيجة لنفسي فيروس كورونا الى سالب 5.9% بسبب تراجع الاستهلاك العام الخاص وعدم اليقين حول أسعار الأصول فضلا عن عملية الإغلاق بسبب تفشي فيروس كورونا في الولايات المتحدة، التي تشهد أكبر معدل إصابات ووفيات في العالم أما في منطقة اليورو فمن المتوقع أن ينخفض نمو الاقتصادي إلى سالب 7.1% بسبب انخفاض الصادرات والواردات وتباطؤ الاستهلاك بالنسبة للاقتصاد الياباني فمن المتوقع ان ينكمش في عام 2020 بحوالي 5.9% وظهر الاقتصاد الصيني بمعدل نمو موجب 1.2%عام 2020 بانكماش قدره سالب 4.9% ولا تزال هناك مخاطر سلبية أخرى على الاقتصاد العالمي بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسود العالم في هذه الفترة.[1]

[1]- الوليد احمد طلحة مرجع سبق ذكره ،ص8

شكل (2) :معدلات النمو الاقتصادي الاقتصاديات الكبرى في ضل تفشي فيروس كورونا (%)

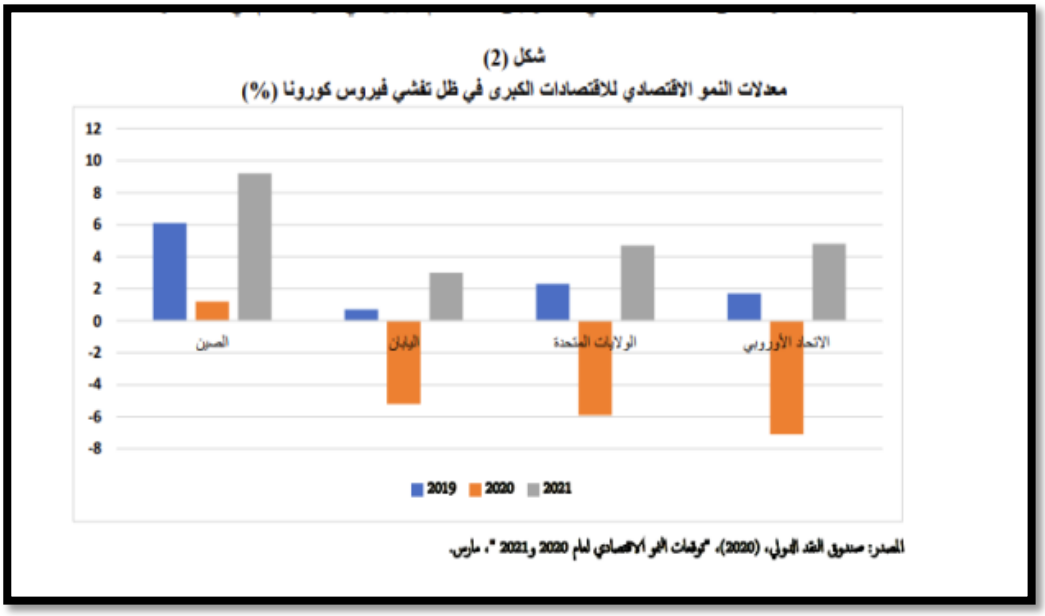

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.aeص08.

ثانيا: الطلب العالمي

ظهر فيروس كورونا في وقت تحتل فيه الصين مكانة اقتصادية مرموقة في الاقتصاد العالمي ومن ثم انتشر الى اكبر الاقتصاديات مساهمة واكثرها تأثيرا على نمو الاقتصاد العالمي مثل :الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي الذي تبلغ مساهمتهم مجتمعة حوالي 55% من الناتج الإجمالي العالمي وأكثر من 60%من إجمالي التصنيع العالمي وحوالي 50%من الصادرات المصنعة حول العالم 7 كذلك طال الفيروس منطقة الشرق الأوسط بالأخص إيران وبعض الدول العربية المصدرة للنفط بالتالي فإن أية صدمة خارجية تؤثر على الدول آنفة الذكر تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم بما في ذلك تلك التي تعتبر خالية من تفشي فيروس في أراضيها والتي يقع في النصف الجنوبي للكرة الأرضية يبطئ تفشي فيروس الطلب العالمي كونه يخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمثال الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط وخدمات السياحة والنقل الجوي وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود حتى في دول الاتحاد الأوروبي كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدوا العالم الأخرى وبالتالي فإن أي صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم

ككل من خلال عدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة من جانب أخر تمتد تداعيات الفيروس لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة راس المال) التي أصبحت غير مستقلة بكامل طاقتها الإنتاجية طيلة فترة تفشي المرض نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المتخذة مثل عمليات الحجر الصحي وحظر التجوال في عدد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة ونتيجة لحالات الإصابة والوفيات التي تركت أثرا على الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020.[1]

في نفس السياق يعتبر قطاع التصنيع السلع المعمرة (والسيارات، الادوات الالكترونية والكهربائية) من القطاعات الرئيسية في العالم وبالأخص في الاقتصاديات الناشئة التي يتمركز أغلبها في شرق آسيا مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية التي في الأساس من أوائل الدول التي أصابها الوباء بالإضافة إلى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عليه فإن انقطاع الإمدادات نتيجة لنفسي فيروس كورونا من المتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى صدمات عرض أكبر من دول العالم.

[1]- الوليد احمد طلحة مرجع سبق ذكره ،ص9

شكل (3): مساهمة الو.م.أ والاتحاد الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتصنيع والصادرات على مستوى العالم (%)

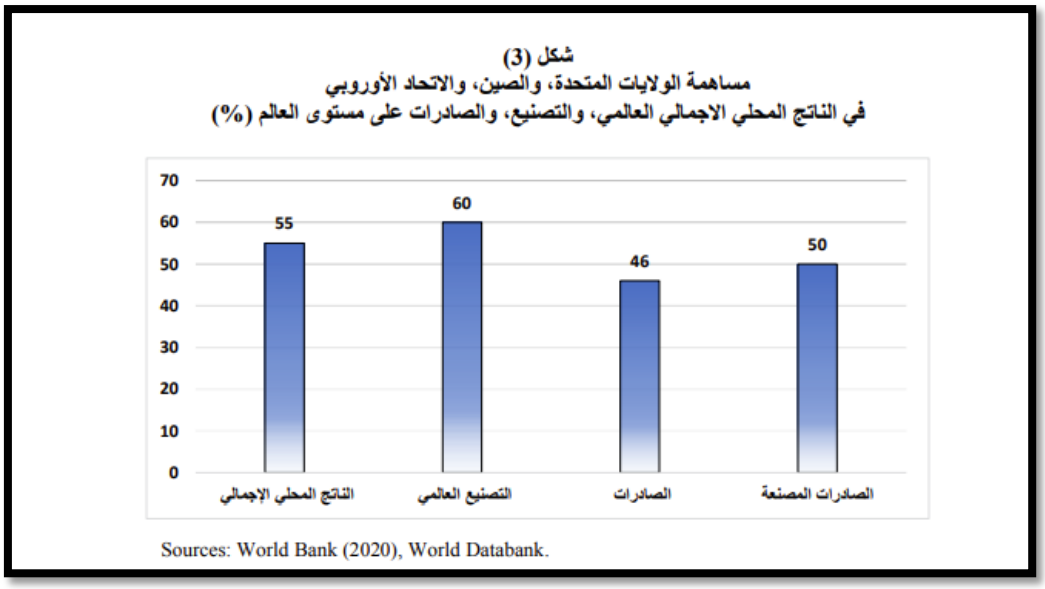

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.aeص10.

ثالثا: التجارة الدولية للسلع والخدمات

أصيبت حركة التجارة الدولية بالشلل خلال فترة وجيزة من تفشي فيروس كورونا مما اثر بدوره على كل من الصادرات والواردات حيث توقعت منظمة التجارة العالمية تباطؤ حركة التجارة السلعية حول العالم في الأجل القصير نتيجة الاضطرابات الناتجة عن تداعيات الفيروس لظروف عدم اليقين وإغلاق الحدود بين الدول بما في ذلك الدول الاتحاد الأوروبي.

تشير التقارير إلى ان تجارة الخدمات في العالم تشهد تباطؤا ملحوظا منذ عام 2019 حيث انخفض معدل نموها من 4.7% في الربع الاول لعام 2019 الى حوالي 2.8% في الربع الثالث لعام 2019 ومن المتوقع ان يتواصل الانخفاض لاسيما ان تفشي فيروس كورونا أثر سلبا في الأجل القصير على عدد من الخدمات المهمة التي تمثل أساسا لميزان المدفوعات الدول مثل :خدمات النقل البري خدمات السياحة اللتان تعتبران أكثر القطاعات تأثرا بتفشي فيروس على سبيل المثال سجل مقياس التجارة خدمات النقل الجوي للركاب ومقياس تجاره خدمات نقل السلع 93.5و94.3 على التوالي حيث يغطي المؤشرات التطورات حتى يناير 2020.ويعكسان الى حد ما الجهود التي بذلت في ذلك الوقت للحد من إنتشار المرض، خصوصا في

الصين والدول المجاورة كاليابان وكوريا الجنوبية وبالنسبة لقطاع السياحة ،يعتبر السائحون الصينيون من أهم جنسيات السائحين في عدد من دول العالم وبالتالي فإن انتشار الفيروس من المؤكد أن يخفض الايرادات المتوقعة بشركات السياحة حول العالم التي تعد أسواق سياحية للصين من أهمها اليابان وكوريا الجنوبية وعدد من الدول العربية وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات الذي ينحصر فقط في الأثر السلبي على قطاع السياحة بل سيطال ذلك قطاع الفنادق الذي سجل خسائر في الصين حيث تم إلغاء غالبية حجوزات الفنادق بعد الإعلان عن تفشي الفيروس مما كبد القطاع السياحي في الصين خسائر فادحة .

ليس من المتوقع ان يسترد القطاع السياحي عافيته خلال الفترة المتبقية 2020 حيث قد يمتد الأثر الى نهاية عام 2021 فربما يبدأ في استرداد عافيته لكن ليس بالمستوى ما كان عليه قبل الأزمة حتى في حال انحصار الفيروس نظرا الانطباع السلبي حول المرض الذي سيطر على السياح العالميين.[1]

في هذا الصدد من المتوقع ان يتغير ترتيب دول العالم في **مؤشر تنافسية السفر والسياحة** الذي يصدره تراجع في عام 2020 وكذلك الحال بالنسبة للدول التي تشهد معدلات إصابة مرتفعة بالفيروس وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الضوابط والقيود التي فرضتها الدول النامية بمنع الدخول والخروج بالإضافة إلى إغلاق المناطق السياحية والترفيهية إلى حين إشعار آخر وفقا لمقياس تجارة الخدمات الصادر عن منظمه التجارة العالمية في 11 مارس 2020 من المتوقع أن يستمر الضعف معدل نمو التجارة العالمية بسبب الفيروس حيث من المرجح ان ينخفض اكثر في الأشهر المقبلة

[1]- الوليد احمد طلحة مرجع سبق ذكره ،ص10-11

شكل (4): ترتيب اكبر من 20 دولة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لعام 2019

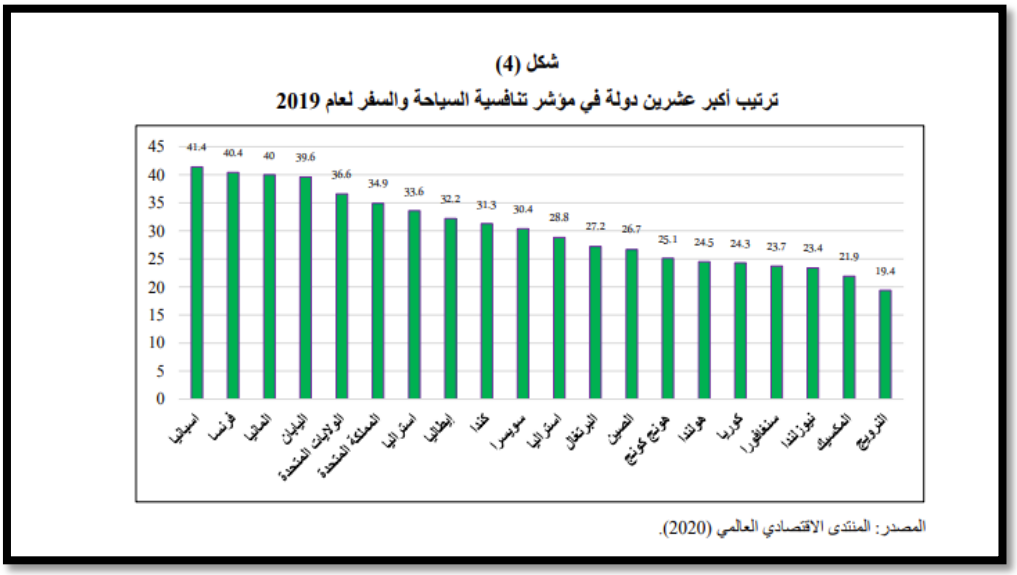

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.aeص12.

شكل (5): الاسعار العالمية للنفط خلال الفترة فبراير 2019-مارس 2020

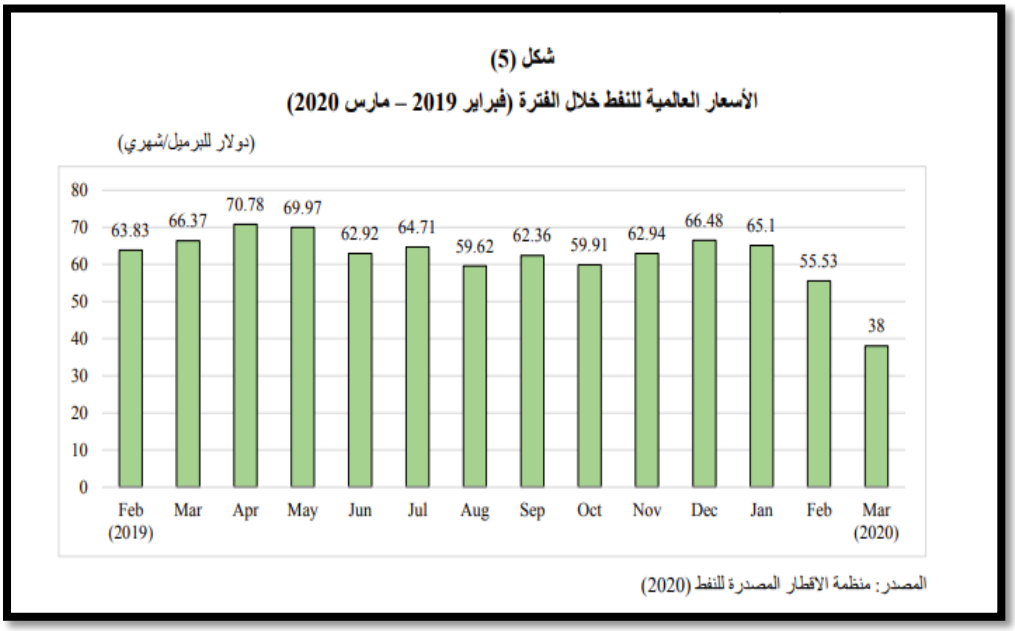

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.aeص13.

رابعا: سوق النفط العالمي

في هذه الجزئية سيتم تناول الآثار التي تركها فيروس كورونا على سوق النفط العالمي من خلال تسليط الضوء على جانبي الطلب والعرض للسوق فضلا للسوق عن البنية التحتية لقطاع النفط المتمثلة في نقل البترول التي طالتها تداعيات تفشي فيروس كورونا.

قبل تفشي كورونا سجلت زيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاض في عام 2019 لتصل الى حوالي 0.083 مليون برميل يوميا بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في أعقاب انتشار فيروس كورونا ،قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو طلب العالمي على النفط بالخفض في شهر مارس الى نحو 0.06 مليون برميل في اليوم مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين كان لانتشار الفيروس تأثيرات سلبية على حركة النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية ومن أهمها الصناعة في مختلف البلدان والمناطق الاخرى خارج الصين مثل اليابان وكوريا الجنوبية والدول منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية في اوروبا والشرق الاوسط بناء عليه من المتوقع ان يبلغ الطلب الاجمالي على النفط 99.73 مليون برميل في اليوم في عام 2020 بمقدار 0.09 مليون برميل يوميا ليصل الى حوالي 1.99 مليون برميل يوميا الجدير بالذكر ان المنظمة قامت بمراجعة الإنتاج وزيادة في كل من روسيا وتايلاندا واندونيسيا وعمان في حين تم تعديل الانتاج بالنقصان في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمكسيك والنرويج وماليزيا واذربيجان.

أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهر السادس في مارس 2020 الى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تأثرت سلبا بتفشي الفيروس خارج الصين كما تأثر صافي ايرادات مصافي التكرير النفطية في عدد المناطق حول العالم في آسيا من ناحية اخرى قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بتفشي فيروس كورونا مما أدى إلى توقعات غير متفائلة بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي وباء في الصين الى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك تشغيل المصافي مما أثر على واردات النفط الخام وأسعار الشحن.[1]

[1]- الوليد احمد طلحة مرجع سبق ذكره ،ص12

خامسا: سوق العمل

تأثرت القوى العاملة في قطاع السياحة والنقل باعتبارها أكثر القطاعات تصورا من تفشي الفيروس غير أن الأثر امتد ليشمل العاملين في مجالات عمل أخرى تأثرت لاحقا بالتدابير الاعتذارية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بإغلاق المجال التجاري ومناطق التسوق والاماكن الترفيهية علم بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة عليه فان تداعيات فيروس كورونا سوف تنعكس على سوق العمل كونها ستؤدي الى تسريح العمالة المؤقت التي تتقاضى أجورا ضئيلة، فضلا عن تخفيض ساعات العمل بالتالي انخفاض دخل الفرد للعمالة المؤقتة في المقابل سوف يكون مستوى تؤثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص اقل نسبيا خلال الأجلين القصير والمتوسط نظرا لوجود بدائل اخرى للتواصل هل العمل عن بعد والعمل من المنزل باستخدام التقنيات الحديثة المتاحة الذي دخل حيز التنفيذ تزامنا مع إعلان الدول الحجر الصحي

في هذا السياق أشارت منظمة العمل الدولية إلى ان تداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا قد تسببت في فقدان ما يصل الى 25 مليون وظيفة في العالم استندت توقعات المنظمة على ثلاث فرضيات الأولى متفائلة تشير الى عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي الفيروس سيصل إلى 5.3 مليون عاطل في حين تشير الفرضية الثانية غير المتنافية الى 24.7 مليون شخص وظائفهم في الفترة القادمة أما الفرضية المعتدلة المتوقع ان يصل عدد الوظائف المفقودة إلى 13 مليون وظيفة[1].

[1]- الوليد احمد طلحة مرجع سبق ذكره ،ص14

شكل (6) :فرضيات عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي فيروس كورونا-مليون عاطل-

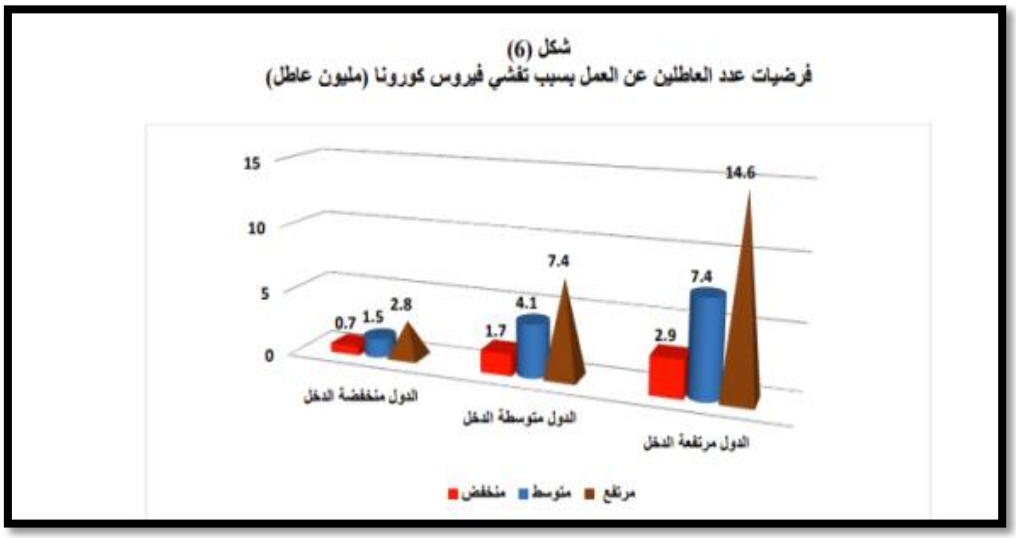

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.aeص14.

المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا على مستوى الدول العربية

أولا: الأثر على أداء الاقتصاديات العربية

بحكم العلاقات التجارية القوية بين الدول العربية وباقي الدول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين وانكشاف الدول العربية على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من مجموعات الدول الاخرى سوف تطال تداعيات فيروس كورونا غالبية الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء سوف يتم في هذا الجزء من الدراسة تناول الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا المستجد على أداء الاقتصاديات العربية على عدد من الأصعدة إضافة إلى السياسات التي تبنتها الدول العربية لتجاوز التداعيات الناتجة عن تفشيه.

1-القطاع الحقيقي:

من المتوقع تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة لانتشار الفيروس من خلال عدد من القنوات لعل من أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو 48 في المئة من الطلب الكلي في الدول العربية علاوة على تأثر الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 60 % من الناتج المحلي الاجمالي كذلك من المتوقع تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وحالات إغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية وهو ما سينعكس على بعض الاستثمارات في المرحلة المقبلة من ناحية أخرى تأثر القرار الاستثماري بعدم اليقين بخصوص ما سيؤول اليه الوضع

خلال الشهور المتبقية من عام 2020 وهو ما قد يؤدي الى التأثر بالمشاريع الاستثمارية القائمة والمخطط لها نتيجة تباطؤ النمط الاستهلاكي.[1]

2-قطاع المالية العامة :

من المتوقع ان تواجه الدول العربية خلال عام 2020 تحديات ذات الصلة تداعيات فيروس كورونا على أوضاع المالية العامة وقد تمتد الى العام القادم نظرا لحجم الإنفاق الحكومي المتزايد للحد من انتشار الفيروس وتبقى الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في الدول العربية وهو ما قد يتطلب مراجعة موازنتها العامة نظرا للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط إلى حدود 38 دولار للبرميل في مارس 2020 فضلا عن حجم الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي التي قد تتزايد بعد المحاولات الجارية وادوية لعلاج الأمراض الناتجة عن فيروس كورونا فضلا عن التحديات القائمة في هذه الدول قبل ظهور الفيروس على مستوى الدول المصدرة للنفط من المتوقع ان يؤدي انخفاض الاسعار العالمية للنفط الى إجراء تعديلات على تقديرات موازنة العام 2020 التي دخلت حيز التنفيذ هذا من شأنه أن يقلل من الإيرادات الحكومية للدولة ويتسبب في عجوزات مالية أكبر مما كانت عليه في سنوات السابقة بالتالي لتمويل العجز المالي الذي تركه حجم الإنفاق الطارق على الفيروس قد تلجأ الدول العربية المصدرة للنفط في الأجل الطويل الى مصادر التمويل الأخرى مثل الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع الهياكل الاقتصادية من ناحية أخرى على الرغم من حجم الإنفاق الكبير للدول المصدرة للنفط وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإنها قد تستفيد من ميزه الصناديق السياحية التي كونتها من فوائدها المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط في سنوات سابقه التي يبلغ اجمالي حجم اصولها 2.978.6مليار دولار امريكي

من ناحية أخرى تواجه الدول العربية المستوردة للنفط ظروفا استثنائية تتمثل في عجز الموازنات العامة وربما تكون الفرصة سائحه للاستفادة من الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط لتحقيق وفرة مالية باعتبار أن تقديرات موازنة 2020 التي أجريت في عام 2019 قد بنيت على فرضيات اسعار مرتفعة نسبيا عن الأسعار الحالية وبالتالي هناك إمكانية للدول المستوردة للنفط لعكس هذه الوفرة المتوقعة من فروقات أسعار النفط لتمويل حزم التحفيز والتدابير التعويضية وبالأخص دعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات المتضررة على رأسها النقل الجوي والسياحة او قد تلجأ إلى زيادة حجم الاتفاق على القطاع الصحي وخدمات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة يعتبر انخفاض اسعار النفط ميزه سوف تمكن بعض الدول العربية المستوردة على النفط التي

[1]- مخلوفي الطاهر، مخلوفي أحمد، تداعيات ازمة كرونا على البنوك المركزية،المجلد6 ،العدد1، كلية العلوم الاقتادية جامعة الاغواط 2022،ص35

تتبنى عملية التحول التدريجي من الدعم غير المباشر على السلع والخدمات الأساسية الى الدعم النقدي المباشر الموجه الى مستحقيه.[1]

3-الدين العام :

في خصم التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي في ظل تفشي فيروس كورونا، يعتبر موضوع الدين العام أحد أهم الادوات التي لجات اليها الدول العربية للتصدي لجائحة كورونا بالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من اجل توفير السيولة اللازمة للجهاز المصرفي لدعم القطاع الخاص، هناك بعض المقترحات بإصدار سندات دين حكومية لدعم جهود الدول العربية لتوفير التمويل المطلوب لمواجهة هذا الوباء حيث يمثل تفشي فيروس كورونا عبئا إضافيا على حجم الدين العام في الدول العربية سيما وان الاجراءات الحالية سوف تؤدي إلى زيادة إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي خلال الأعوام القادمة في المغرب اشاره الحكومة المغربية الى امكانية تجاوز سقف الدين العام لعام 2020 بنحو 3 مليارات دولار أمريكي بسبب جائحة كورونا من ناحية أخرى بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النظر في إصدار سندات دين لدعم جهودها في التصدي الجائحة كورونا حيث أصدرت قطر السندات سيادية بقيمة 10 مليار دولار كما شرعت الكويت في إجراء بعض التعديلات على قانون الدين العام يسمح للحكومة باقتراض حوالي 25 مليار دينار كويتي وكانت الإمارات قد أعلنت في عام 2019 عن إصدار سندات اتحادية في 2020 وذلك وفقا لمرسوم القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2018 في شأن الدين العام والذي يمكن الحكومة الاتحادية من اصدار السندات السيادية ومساعده القطاع المصرفي على تلبية قواعد السيولة الدولية بمجرد اصدارها وتطوير سوق الأوراق المالية.

4-القطاع النقدي والمصرفي:

عند قيام البنك المركزي بإعلان المؤشرات الكمية لسياسته النقدية يتبادر الى الذهن قنوات انتقال السياسة النقدية (سعر الفائدة الائتمان المحلي وأسعار الأصول) الى القطاع الحقيقي حيث يظهر الآثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم ،في هذا الصدد يلاحظ أن غالبية حكومات العالم قد لجأت إلى أدوات السياسة النقدية في مجابهة فيروس كورونا حيث لجأ البعض إلى أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة في حين لجأ البعض الآخر الى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل في هذا الإطار لجأت غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى خفض أسعار الفائدة النقدية في آن واحد حيث أن كل جولات الخفض تمت خلال شهر

[1]- مخلوفي الطاهر، مخلوفي أحمد، مرجع سبق ذكره ص35

مارس من 2020 و بنسب متقاربة من بعضها البعض وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة التي تأثرت عام 2019 بظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية.

من جانب آخر اتخذت الدول العربية سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي وتلك التي تعمل في القطاعات المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا مثل قطاع الخدمات (النقل والسياحة) كما قدمت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حزمة من المزايا للمصارف التجارية من أجل تحقيق آثار انتشار الفيروس[1] على عملائها والتي سوف يتم التطرق إليها في الجزء التالي من الدراسة والخاص بجهود الدول العربية.

شكل(7):معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية %

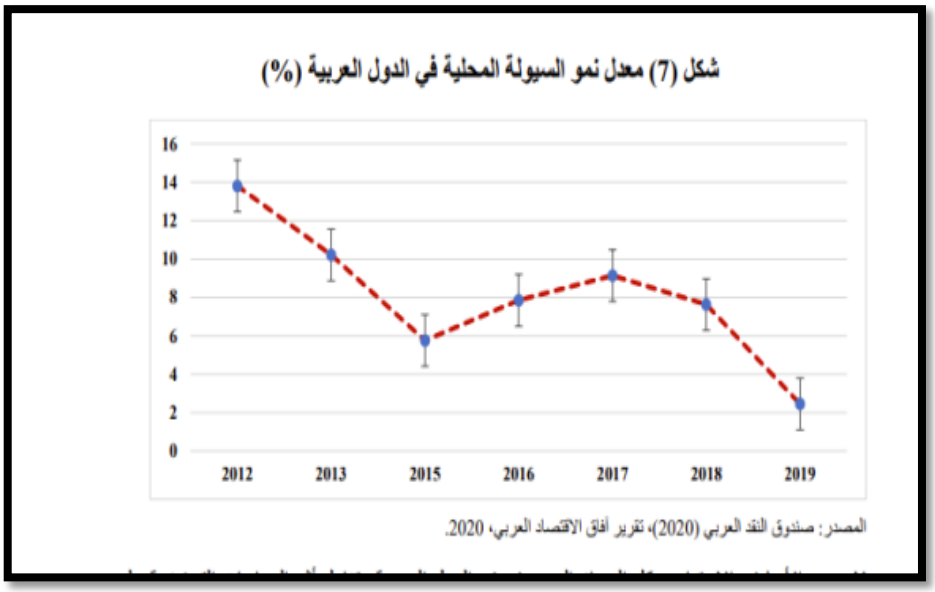

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.aeص25.

[1]- مخلوفي الطاهر، مخلوفي أحمد، مرجع سبق ذكره ص36

ثانيا: تجارة الخدمات في الدول العربية

1-خدمات النقل:

خفض عدد من شركات الطيران العربية رحلاتها اليومية في أعقاب انتشار فيروس كورونا يذكر أن الدول العربية تمتلك عددا من خطوط الطيران الدولية تغطي مناطق شاسعة حول العالم والتي طالها التأثير بالفيروس، حيث أعلن عدد منها عن وقف الرحلات الجوية من وإلى عدد من المناطق الموبوءة في هذا السياق اتخذت شركة الطيران العربية عدد من الإجراءات للحد انتشار الفيروس في إعفاء المسافرين من الرسوم المفروضة على إلغاء وتأهيل الرحلات في ظل اتخاذ السلطات الوطنية في الدول العربية عدد من التدابير مثل عدم إصدار تأشيرات دخول الدولة وتعليق دخول حاملي التأشيرات سارية المفعول لحين اشعار اخر.[1]

2-خدمات السياحة :

يعتبر القطاع السياحي في الدول العربية من أكثر القطاعات تأثرا بتداعيات تفشي فيروس كورونا 80 بالمئة من انقطاع يتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة نظرا للجهود الدولية والقيود التي فرضت على حركة السفر و السياحة بين الدول تأثر قطاع السياحة بصورة مباشرة لا سيما في الدول العربية التي تعتمد عليها كأحد مصادر الإيرادات العامة للموازنات العامة وكذلك موازين مدفوعاتها.

في الأجل القصير كان الاثر قوي نظرا لحالة الارتباك التي سادت القطاع والخسائر التي يتكبدها مقدمي الخدمة في الدول العربية نظير إلغاء بعض الحجوزات من الفنادق لذلك يعتبر توفير تدابير وإجراءات تعويضات للفاعلين في قطاع السياحة من ضمن الأولويات التي يجب أن ترتكز عليها الدول العربية نظرا لأهمية القطاع في توفير فرص العمل ودعم الناتج المحلي الإجمالي ودعم تجارة الخدمات ورفض الموازنات العمومية للدول العربية فضلا عن توفير العملة الصعبة.

في هذا السياق سوف تستفيد الشركات العاملة في المجال السياحي من حزمة المزايا والحوافز التي تقدمها بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار جهودها للحد من انتشار فيروس كورونا خاصة تلك المتعلقة بتخفيض عبر التكاليف التشغيلية وتقديم حوافز ضريبية.[2]

في الأجل المتوسط والطويل تمثل خدمات السياحة والسفر إحدى مكونات حساب الخدمات في الميزان الجاري وبالتالي فإن خسائر القطار سوف تنعكس على موقف حساب العمليات غير المنظورة لميزان المدفوعات فكلما تمتع الاقتصاد بفائض وافر في حساب التجارة السلعية (للصادرات والواردات السلعية)

[1]- الوليد احمد طلحة ، مرجع سبق ذكره، ص25
[2]- الوليد احمد طلحة ، مرجع سبق ذكره، ص26

فإن ذلك سيتيح له تعويض العجز في حساب العمليات المتضررة الذي يشمل الخدمات والنقل والتحويلات الجارية وهو ما سوف يساهم في تخفيف أثر تراجع متحصلات قطاع السياحة والعكس صحيح.

شكل(8): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية السفر والسياحة العالمي 2019

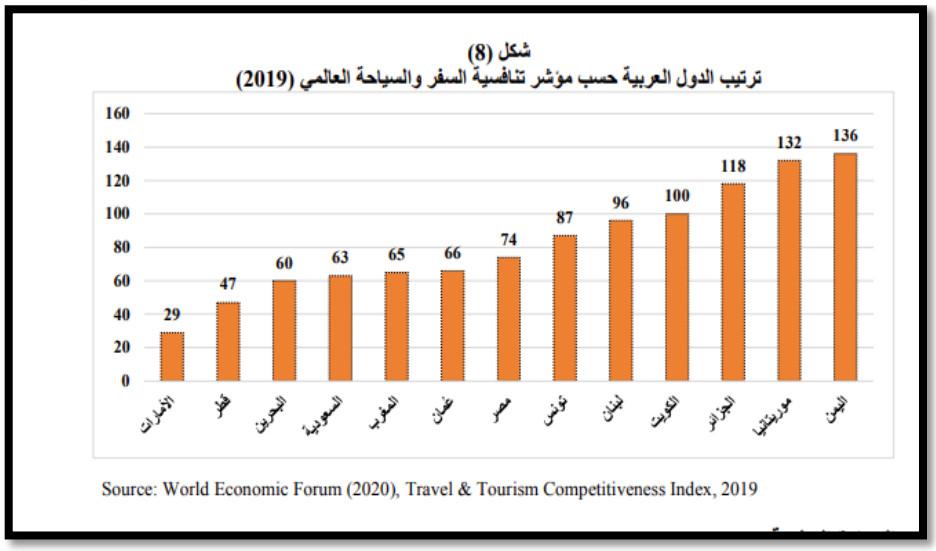

المصدر: الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.aeص27.

3-التجارة السلعية:

تعتبر أحد أهم الشركاء التجاريين للدول العربية حيث تشير الاحصاءات الى انه حتى عام 2018 تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية بوزن نسبي بلغ 13%عام 2018 وذلك بعد الاتحاد الأوروبي الذي احتل المرتبة الاولى في حركة التجارة السلعية مع الدول العربية بوزن نسبي بلغ 20%من إجمالي تجارة الدول العربية مع العالم شهد عجز الميزان التجاري تحسنا في الفترة الأخيرة وبالأخص مع الصين حيث تحول العجز البالغ 38مليار دولار في عام 2017 الى فائض قدره 34 مليار دولار مقابل 117مليار دولار في عام 2017 ومن المتوقع أن يؤثر انتشار الفيروس على موقف التجارة الخارجية للدول العربية مع أبرز شركائها .

4-الإنتاج النفطي في الدول العربية

تشكل احتياطات الدول العربية من النفط الخام حوالي 57.1% من الاحتياطات العالمية حيث شهد الإنتاج النفطي في الدول العربية انخفاضا بلغ 0.2%ليصل 712.3مليار برميل في عام 2018 من ناحية أخرى يمثل احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي 27.1%من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي حيث وصل إلى 56.4%تريليون متر مكعب في عام 2018بزيادة قدرها 0.6%

من ناحية أخرى بلغ إنتاج أوبك من النفط الخام حوالي 27.84%مليون برميل يوميا في فبراير 2020 بانخفاض 510 برميل يوميا عن بيانات يناير 2020 يعتبر هذا المستوى أقل مستوى انتاج النفط خلال الخمس سنوات السابقة يعني ذلك الى توقف إمدادات النفط من السياسي الأوضاع الداخلية وإغلاق الموانئ و حقول انتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا الى جانب التزام الدول العربية بشكل عام باتفاق **"أوبك+"** لتعديل كميات الإنتاج لضمان توازن السوق من المتوقع أن يتأثر إنتاج الدول العربية من النفط خلال عام 2020 بعدد من العوامل من أهمها التوقعات بركود النشاط الاقتصادي العالمي والتطورات فيما يتعلق **"باتفاق اوبك OPEC"** الذي تستهدف دول أوبك من ورائه ضمان توازن السوق النفطية.[1]

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه البنوك المركزية في أعقاب انتشار جائحة كوفيد-19

إستدعت الظروف غير المسبوقة التي أوجدها إنتشار فيروس كورونا إستجابات إستثنائية من السلطات النقدية، ولقد خلقت هذه الإجراءات العديد من التحديات التي تواجه عمل البنوك المركزية خلال الفترة القادمة ويمكن إستعراضها فيما يلي:

المطلب الأول: إضعاف قدرة القطاع المصرفي على تمويل الاقتصاد في المستقبل

عمدت البنوك المركزية الى تجاوز الاجراءات التنظيمية المشددة المعمول بها منذ الازمة المالية العالمية عام 2008 وهو ما دفع كثير من الخبراء للتحذير من تداعيات هذه الإجراءات على قدرات البنوك على منح الائتمان في المستقبل. وقد صرح" كلاوديو بوريوم" و"فرناندو ريستوي" من بنك التسويات الدولية **(BIS)** قائلا " أن تحقيق القواعد إلى حد بعيد قد يأتي بنتائج عكسية من خلال إضعاف قدرة القطاع المصرفي على تمويل الاقتصاد في المستقبل ولذلك فإن التعديلات الحالية يجب أن تكون مؤقتة" بما يضع حدودا لمدى جرأة واستثنائية تلك الإجراءات المتفق على ضرورتها.

كما ان انعدام عدالة توزيع اللقاح على المستوى العالمي واستمرار موجات الإغلاق في معظم دول العالم والمشاكل الضخمة التي تتعرض لها سلاسل الإمداد والتوريد وارتفاع أسعار الغذاء علاوة على الأزمة الكبرى لقطاع السياحة والنقل الجوي وكلها لازمات من المرجح استمرارها حتى نهاية العام الحالي تشير بالأحرى إلى حالة من عدم اليقين بشأن استعداد السلطات المالية وقدرتها على دعم الدخل والنشاط الاقتصادي وتكرار هذا الدعم مع امتداد الأزمة.

اذا فالخطر الأكبر على المدى القريب هو أن موجات الفيروس المستمرة قد تتسبب في مزيد من الإغلاق الواسع النطاق والمزيد من التراجع الى النشاط الاقتصادي فإذا تصاعدت حالات التخلف عن السداد وحالات الإفلاس يمكن ان تتبخر اثار الثقة الإيجابية السابقة في الأسواق المالية وقد ترتفع تكاليف

[1]- الوليد احمد طلحة ، مرجع سبق ذكره، ص27

الاقتراض بشكل حاد ولن يصبح المقرضون من القطاع الخاص راغبين في هذه الحالة ستكون هناك حاجة إلى التسهيلات الائتمانية للبنك المركزي والحكومة وربما بحجم أكبر كثيرا مما طبق سابقا وفي هذا السياق عبر نائب محافظ بنك انجلترا السابق ورئيس مجلس إدارة المخاطر النظامية في البنك بول تاكر عن قلقه من ان تستمر الازمة الصحية وعواقبها الاقتصادية لفترة طويلة حتى تعداد الشركات والحكومات على حفظ البنوك المركزية لتكاليف الاقتراض وهو ما ينطبق على المملكة المتحدة والاحتياطي الفيدرالي على سواء.[1]

يؤثر الاعتماد المفرط على سياسة البنك المركزي سلبيا على الرافعة المالية ومستويات الديون ولا تزال التحديات الطويلة المدى كبيرة وبنفس القدر ومنها إعادة بدء النمو الاقتصادي وإزالة المديونية الاقتصادية وإدارة ما تحتمل ان يكون تغييرات هيكلية كبيرة تستنتج من الوباء.

فقد تتمكن بعض البنوك المركزية ايضا من مد السيولة مباشرة الى الشركات غير المالية وقد يكون من المنطق التفكير في وقف مدفوعات ديون معينة على الرغم من ان التأثير على ميزانيات البنوك ولكن المشكلة الكامنة والملحة تكمن في إمكانية استمرار تلك السياسات حال استمرار الأزمة لفترة أطول لا سيما في ظل تحمل البنوك المركزية بتبعات أسعار الجائحة على على السندات الحكومية التي قامت بشرائها في بداية الأزمة.

المطلب الثاني: مشكلة طبع النقد وتحديات التضخم والانكماش

الى جانب التخوف المنطقي من التضخم بعد ضخ كل تلك التريليونات من الدولارات فإن مشكلة التي قد تواجه البنوك المركزية ايضا هي كيفية تجنب الانزلاق إلى الانكماش لا سيما في ظل الاندفاع البنوك المركزية الى تمويل الشركات التجارية وشركة الأوراق المالية بنسب تفوق أضعاف ما وجه للأسر

ويمكن مناقشة تحديات التضخم والانكماش من حيث احتمالية الحدود وكيفيه المواجهة وذلك كما يلي

أولا: مشكلة التضخم الناجم عن ضخ الأموال في الاقتصاد العالمي

أعادت خطة الإنقاذ الأمريكية التي وضعها الرئيس "جوبايدن" البالغة 1.9 تريليون دولار اشعال النقاش حول تحفيزها لتأجيج فتيل التضخم وآثار اقتصاديون بارزون مثل وزير الخزانة الأمريكي السابق "لاري سامرز" مخاوف بشأن التضخم حيث صرح "أنه سيكون من الجيد لو قامت الحكومة ببساطة لسد فجوة الإنتاج الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحالي والمحتمل لا سيما في ظل كون حزمة الإغاثة المقترحة أكبر بكثير من ذلك وجادل بأن حزمة التحفيز البالغة 840 مليار دولار لعام 2009 والتي كان مهندسا رئيسيا فيها لم تكن كبيرة بما يكفي لمعالجة فجوة الإنتاج خلال الازمة المالية العالمية.

[1]- أحمد ذكر الله ، البنوك المركزي وأزمة كورونا المحددات والاجراءات ، المعهد المصري للدراسات / مصر 21 مايو2021 ص18

وترتكز وجهة نظر منتقدي سياسات التحفيز حول المضاعف المالي الذي يقيس فعالية برنامج سياسة مالية معينة على الإنتاج فكلما زاد المضاعف زاد التأثير على الإنتاج ويقدر" أوليفييه بلانشارد" كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي ان مضاعف حزمة "بايدن" سيكون 1.2مما يعني أن 1.9تريليون دولار أمريكي لكل برنامج ARB سيكون له تأثير يقدر ب 2.3برليون .[1]

ثانيا: احتمالية الوقوع في ضخ الانكماش

الانكماش هو نتيجة حلقة مفرغة تبدأ بتباطؤ في الانفاق الاستهلاكي رغم انخفاض الاسعار و تأجيل شراء السلع الباهظة الثمن على أمل المزيد من انخفاض الاسعار وهو ما يؤدي إلى تخفيضات الاعمال وتسريح العمال مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإنفاق والمزيد من التخلف عن السداد،

بمجرد ان يبدأ الانفاق الاستهلاكي في التباطؤ يكون له تأثير مضاعف على قطاع الأعمال فتبدأ الشركات في ارجاح او خفض النفقات الرأسمالية الانفاق على الممتلكات والبناء والمعدلات والمشاريع الجديدة والاستثمارات وقد يبدو ان في تقليص حجم القوى العاملة لديهم للحفاظ على الربحية وهذا يخلق مفرغه ومع تسريح الشركات للعمال يتهدد الإنفاق الاستهلاكي والذي بدوره يؤدي الى المزيد من تسريح العمال وزيادة البطالة يمكن لمثل هذا الانكماش في إنفاق المستهلكين والشركات ان يؤدي الى ركود وفي أسوأ السيناريوهات الى كساد كامل تأثير سلبي آخر للانكماش هو تأثيره على الديون ففي حين ان التضخم يبتعد عن القيمة الحقيقية(المعدلة حسب التضخم) للدين: فان الانكماش يزيد من عبء الدين الحقيقي وبالتالي ارتفاع حالات التخلف عن السداد والإفلاس من جانب الأسر والشركات المدينة.

يبدو أن الاجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية والأموال التي حقنت حتى الآن في الاقتصاديات المختلفة ستكسب المعركة ضد الانكماش ،ولكن من السابق لأوانه معرفة ماذا كانت البنوك المركزية تستطيع السيطرة حتى النهاية فالبنوك المركزية تسود مخاوف حول انها ربما أنفقت معظم ان لم يكن كل ذخيرتها في دحر الانكماش ولعل تصريح وزيرة الخزانة ورئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي السابقة "جانيت يلين" يلخص هذا الوضع المالي "تعرف البنوك المركزية كيفية كبح التضخم بينما الانكماش هو الذي مازال يحيرهم"

2.3ترليون دولار على الانتاج بما يعني شحذ معدل التضخم بالفرق بين قيمة الأموال وقيمة الانتاج المحلي.

[1]- أحمد ذكر الله ، مرجع سبق ذكره ص 19

ويشير الخبراء كذلك إلى ان قدرة الدولة على تحقيق الدخل ترتبط بمبلغ المال (العملة بالإضافة إلى الاحتياطات غير المحملة بالفائدة) في اقتصادها، وأن البرنامج الذي يكلف حوالي 1% من نقود بالكامل يتوافق مع حوالي 10% زيادة في مستوى السعر.[1]

بينما يرى اخرون ان هذا لا يعني أن النتيجة هي التعرض للتضخم المفرط. حيث ترتكز وجهة نظرهم على كون المعيار العالمي لأجور هو المقياس التاريخي الخاطئ حيث تسبب في أكبر الأزمات السابقة التعرض لأصول شديدة الخطورة و رافعة مالية عالية بشكل غير مستدام أما الأزمة الحالية في الميزانيات المالية على ما يرام والصدمة جاءت من خارج النظام المالي جادل الخبير الاقتصادي "بول كروغمان" واقترحت مؤخرا كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي "كارمن رايهارت" **"ان الازمات الكبرى مثل أزمة الوباء تحتاج لضخ مبالغ ضخمة من الإنفاق الحكومي وإعادة التنظيم الصناعي والتنسيق النقدي والمالي ويستشهدون بحقيقة أنه على الرغم من الإنفاق الهائل الممول بالديون من قبل الولايات المتحدة خلال الحربين العالميتين لم يخرج التضخم عن السيطرة"** وساند هذا التوجه كذلك رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي "جاي باول" قائلا: **"انه لا يتوقع ان تؤدي الإجراءات المشتركة بين الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة الى (تضخم مقلق) ويشير الاستعراض السابق الآراء حول احتمالية حدوث التضخم الى ان ارتفاع معدل التضخم أمر متوقع الحدوث"**

ولكن الجدل يدور حول نسبة الارتفاع فالبعض يرى انها مقلقة بينما يرى اخرون انها تحت السيطرة .[2]

المطلب الثالث: تفاقم أزمة الديون العالمية:

يشير تقرير مراقب الديون العالمية التابعة لمعهد التمويل الدولي الى ان جائحة كورونا 19 أضافت 24 تريليون دولار الى جيل الديون العالمية على مدار العام الماضي حيث وصلت على مستوى قياسي بلغ 28 تريليون دولار وأن نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي في العالم تجاوزت 355% كما أن برامج الدعم الحكومي شكلت نصف الزيادة بينما أضافت الشركات والبنوك والاسر العالمية 5.4 تريليون دولارو3.9 تريليون و2.6 تريليون دولار على الترتيب.

وتوقع التقرير كذلك زيادة الدين الحكومي العالمي بمقدار 10 تريلونات دولار أخرى هذا العام وأن يتجاوز 92 تريليون دولار مضيفا أن إنهاء الدعم قد يكون أيضا أكثر صعوبة مما كان عليه بعد الازمة المالية وان هناك القليل من الدلائل على الاستقرار على المدى القريب.

وقد تجاوز هذا الارتفاع الى حد بعيد الارتفاع الذي سببته الازمة المالية العالمية عندما شهد عامي 2008-2009 إرتفاعات قدرها 10 نقاط مئوية و15نقطة مئوية في نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي.

[1]- أحمد ذكر الله ، مرجع سبق ذكره ص20

[2]- أحمد ذكر الله ، مرجع سبق ذكره ص21

يظهر المعيار التاريخي مدى شذوذ وضع الدين الحالي فقد اعتبرت معاهدة ماستريخت الاوروبية لعام 1992 ان الحسابات المالية والحسابات الجارية الحكيمة يجب ألا تتجاوز 3% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي والدين السيادي لا يزيد عن 60% من الناتج المحلي الاجمالي وفي عام 2020 وحده بلغ متوسط العجز المالي كحصة من الناتج المحلي الاجمالي 13.3 للبلدان المتقدمة و10.3 للدول ذات الدخل المتوسط أي ما يقارب من ثلاثة الى أربعة أضعاف ما بغير حكيما.

خلق إختراع التيسير الكمي الوهم بأن البنوك المركزية يمكن أن تتجنب الازمات المالية من خلال توفير سيولة غير محدودة، لكن ما فعلته البنوك المركزية مراحل أزمة الديون عن طريق زيادة الديون وعلى المدى القصير سيشعر الاقتصاد بالانتعاش ولكن على المدى الطويل ستعاني الانتاجية والنمو ويزداد عدم المساواة.[1]

هناك اربع طرق للتعامل مع الديون المترتبة عن النمو او التخلف عن السداد او الضرائب او التضخم بالطبع يعتبر النمو هو الطريق الافضل لكنه طريق صعب ومرهوب بالحصول على المزيد من الديون للحفاظ على توازن سعر الصرف والدعم المالي المثقلة بأعباء الدعم للقطاعات المتضررة من الوباء ،أما التخلف عن السداد ورفع ضرائب فليس من السهولة بمكان العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية ولذلك تستخدم بعض الحكومات التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية لتفويض القيمة الحقيقية للديون ومع ذلك فتشير التجربة الاخيرة الى أن البلدان الخاضعة لإدارة السيئة في أزمات الضرب الأجنبي ستتدهور بشكل اسرع لان ذلك سيؤدي إلى هروب رأس المال وانخفاض قيمة العملة المحلية الى جانب ارتفاع معدلات التضخم وكلها مشاكل تمثل تحديات كبرى تواجهها البنوك المركزية.

[1]- نفس المرجع ص 22

المبحث الثالث: استقلالية البنوك المركزية وتوجهاتها عقب أزمة كوفيد-19

إحتدم الجدال بين النقديين حول آثار الإجراءات التي إتخذتها البنوك المركزية في العالم لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على طبيعة عمل هذه البنوك في المستقبل، وإرتكز هذا الجدل إلى حد كبير إلى مدى خطورة تلك الإجراءات على إستقلالية البنوك المركزية، ويمكن محاولة إستقراء مستقبل إستقلالية البنوك المركزية بعد جائحة كورونا من خلال ما يلي:

المطلب الأول: أشكال ملكية البنوك المركزية في العالم وأثرها في سياستها:

تم انشاء جميع البنوك المركزية الأولى في شكل شركات مساهمة خاصة وفي أوائل القرن العشرين كان هناك مزيجا متساويان تقريبا من البنوك المركزية مع مساهمي القطاع الخاص والقطاع العام

وبعد الحرب العالمية الثانية تم تأمين معظمها ومع ذلك فان المجموعة الصغيرة من البنوك المركزية لا تزالوا في ملكية خاصة وعلى الرغم من أنشطتها التي لا تختلف عن البنوك المركزية الاخرى الا ان الملكية الخاصة لها تأثير أساسي على حوكمة الشركات.

وعلى سبيل المثال لا تمتلك الحكومات الامريكية والايطالية وجنوب افريقيا حصة ملكية رسمية في بنوكها المركزية بينما يمتلك القطاع الخاص (البنوك أو المساهمين الأفراد/أو مؤسسات القطاع الخاص غير المصرفية) حصصا في البنوك المركزية اليابان وسويسرا وبلجيكا واليونان وتركيا وفي بعضهم تمتلك الحكومة نصف الأسهم.

ويتم تداول أسهم البنوك المركزية في بلجيكا واليونان واليابان وسويسرا علنا في البورصات وبالطبع فإن أسعار السهم هذه البنوك المركزية تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي الاخرى مثل الناتج المحلي الاجمالي او مؤشرات سوق الأوراق المالية الاوسع وان كان هذا يحتاج الى دراسة منفصلة.[1]

يمثل البنك المركزي الأوروبي (**ECB**) نموذج ملكية متميز حيث تأسيسه بموجب معاهدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الى جانب البنك المركزي الأوروبي تشمل البنوك المركزية الأخرى فوق الوطنية البنك المركزي للشرق الكاريبي وبانك دول وسط أفريقيا والبنك المركزي لدول الغرب أفريقيا

عموما وبغض النظر عن شكل ملكية أسهم البنوك المركزية فإن معظم الاقتصاديين يرون هذه المسألة ذات أهمية هامشية حيث تسعى البنوك المركزية الى تحقيق اهدافها المتنوعة وتعزيز الاستقرار النقدي الحفاظ على التضخم منخفضا والاستقرار المالي غياب الأزمات المالية وهي الأهداف التي يجب دراسة ما اذا كان هناك اي ارتباط بين هيكل ملكية البنك المركزي ونتائج الاقتصاد الكلي لاسيما مد في الاستقرار.

[1]- مخلوفي طاهر، مخلوفي أحمد، مرجع سبق ذكره ص 34

وعلى الرغم من ذلك فإن مسألة ملكية البنك المركزي هي موضوع شديد الأهمية يجب دراسته بعناية فائقة في ظل توالي الأزمات الاقتصادية الكبرى وتصميم البنوك المركزية الكبرى في العالم على نفس السياسات والإجراءات التي تفضي الى ترحيل وتعميق المشاكل باختصار

فإن التساؤل: **هل لملكية القطاع الخاص حصة في أسهم البنوك المركزية الكبرى أثرا في تصميم السياسات الخادمة لبعض الفئات على حساب فئة اخرى؟**[1]

يبحث عن إجابة مفصلة ولأنه ليس محل البحث فيمكن التوصية ببحثه.

المطلب الثاني: الجدل الدائر حول استقلالية البنوك بعد الجائحة

يدور يدور حاليا الكثير من الجدل حول قدرة البنوك المركزية على الاحتفاظ باستقلاليتها بعد تلك الموجة الغير مسبوقة من التدخلات والإجراءات والتنازلات التي أقدمت عليها بالتعاون مع وزارات المالية والحكومات المركزية، لاسيما أن هذه ليست المرة الأولى لمثل تلك المساعدات النقدية للدول خلال الأزمات.

ويدور هذا الجدل حول قدرة البنوك المركزية المتضائلة المتصورة والحقيقية على الوقوف في وجه الحكومات وتشمل ساحات القتال الاقتصادات الأسواق الناشئة مثل تركيا والبرازيل ونيجيريا وماليزيا وشملت ايضا المملكة المتحدة حيث ينظر الى بنك انجلترا على نطاق واسع على أنه يقوم بتمويل نقدي بعجز ضخم في الميزانية بسبب فيروس كوفيد-19 ،وسوف تتناول الاسطر التالية تفصيلا لبعض الآراء حول مستقبل استقلالية البنوك المركزية في أعقاب جائحة كورونا وذلك كما يلي:[2]

أولا : بنك التسويات الدولية

حذر بنك التسويات الدولية من ان مستويات الديون المرتفعة الناجمة عن أزمة كوفيد 19 قد تؤدي إلى ممارسة الحكومات للضغط على البنوك المركزية لتحمل ارتفاع التضخم عن طريق خفض أسعار الفائدة وفي تقريره الاقتصادي السنوي قال البنك إنه من المهم ان تكون البنوك المركزية قادرة على العمل بمنأى عن التوجيه السياسي: وقال كذلك ان المواقف المختلفة من التضخم يمكن ان تظهر اذ كان الوباء المطول يترك بصمة أكبر بكثير على الاقتصاد والمجال السياسي وأضاف لا يمكن تحقيق الهدف إلا إذا كان هناك بنك مركزي محترم ومسؤول على استعداد لإغلاق الصناديق عندما يهدد التضخم يتجاوز أهدافه وحكومة مسؤولة إذا اعتقدت الحكومة ان لدى البنك المركزي شهيه غير محدودة لديونها فيمكنها ان تنفق اكثر من النقطة التي يظل فيها البنك المركزي قادرا على السيطرة على التضخم هذه الهيمنة المالية حقيقيه.

[1]- مخلوفي طاهر، مخلوفي أحمد، مرجع سبق ذكره ص35

[2]- أحمد ذكر الله ، مرجع سبق ذكره ص31

ثانيا :تشارلز جودهارت الأستاذ في كلية لندن للاقتصاد أحد كبار المال الدولي

أعلن "تشارلز جودهارت" الاستاذ المخضرم في كلية لندن للاقتصاد أحد كبار المال الدولي أنه على مدار 30 الى 40 عاما الماضية منحت البنوك المركزية استقلالا قانونيا واسع النطاق عن التأثير السياسي ولكنها ستضطر إلى الانصياع لضغوط الحكومة الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة ومنع الارتفاع المدمر في تكاليف خدمة الديون التي عززها الوباء بشكل كبير وعندما يبدأ التضخم في الارتفاع مرة أخرى لن يتمكن هؤلاء الأوصياء التقليديون من رفع أسعار الفائدة، وبدى واضحا ان الحكومات والبنوك المركزية الخاضعة بشكل متزايد تختاروا التضخم على التكلف عن السداد وبعد كل شيء ستؤدي الاسعار المرتفعة الى تضخيم الديون كما يظهر تاريخيا من خلال ازدهار الاقتصادات التي خرجت عن السيطرة بعد الحروب والأوبئة.

ويعتقد "جودهارت"أانه على الارجح ان التضخم سيظل اعلى بكثير من المستهدف في 2022-2023 سيؤدي هذا إلى سيناريوهات مختلفة بما في ذلك الصراع مع السياسيين وبنتائج غير سارة في نهاية المطاف ويضيف تمتلك السلطات السياسية اليد العليا سواء في البلدان الاستبدادية والديمقراطية ويجب ان تدرك البنوك المركزية ان تكمن حدودها.

وينهي "جودهارت" بقوله: "لقد أدت المعركة الاقتصادية ضدcovid 19 إلى طمس الحدود بين السياسة المالية والنقدية لكن التهديدات للاستقلال البنك المركزي أعمق بكثير في الأزمة الحالية.[1]

ثالثا : دراسة "carola conces binder" المنشورة في مطلع فبراير الماضي:

تشير هذه الحالة الى ان حوالي 10 % من البنوك المركزية تواجه ضغوطا سياسية في المتوسط العام حتى البنوك المركزية التي تتمتع باستقلالية قانونية عالية كثيرا ما تواجه ضغوطا دائما تقريبا من أجل سياسة نقدية أكثر مرونة

ويرتبط الضغط على البنك المركزي ارتفاع التضخم واستمرار التضخم ومن المرجح ان يأتي الضغط من الحكومات ذات المديرين حتى تنفيذيين أو القوميين او التي تحبذ القليل من الضوابط والتوازنات او حيث المنافسة الانتخابية الضعيفة.

رابعا: جدال الخبراء في الاتحاد الأوروبي حول استقلالية البنوك المركزية

انتقل الجدل حول استقلالية البنوك المركزية الى الاتحاد الاوروبي وكانت أهم هذه الآراء كما يلي:

- تحدث "جينس ويدمان" رئيس البنك المركزي الألماني والمستشار السابق للمستشارة "أنجيلا ميركل" عن ديناميكية خطيرة ل" الهيمنة المالية" ويوضح كيف تخاطر البنوك المركزية بالتخلي

[1]- أحمد ذكر الله ، مرجع سبق ذكره ص32

عن استقلاليتها لأنها تقفز إلى الإنقاذ لتصبح مشتري دائم للديون الصادرة عن الحكومات ذات الإنفاق الكبير غير المقيدة بإنضباط السوق.

- يخشى" فرانسوا فيليروي دي حالو شكوتش" محافظ بنك فرنسا من أن البنك المركزي الأوروبي خطر فقدان نفوذه وعارض الآراء الألمانية التقليدية التي تقترح على البنك المركزي الأوروبي أن يوسع بشكل مباشر تفويضاته إلى ما بعد إستهداف إستقرار الأسعار وتوجد بعض الآراء من داخل الاتحاد الأوروبي لا ترى أن الإجراءات الحالية يمكن أن تفوض من استقلالية البنوك المركزية ويمكن تناول بعض هذه الآراء كما يلي:[1]

***اثناسيوس اورفانيدس:**

المحافظ السابق للبنك المركزي القبرصي وعضو مجلس المركزي الأوروبي يقول انه يجب ان تتمتع البنوك المركزية بالاستقلالية لتحقيق أهدافها ولكن ليس النقدية والمالية ويشير الى ان البنك المركزي الأوروبي يتمتع بالكثير من الاستقلالية وعدم كفاية المساءلة.

ويدعي ان البنك المركزي الأوروبي قد أساء استخدام الاستغلال من خلال اتباع سياسات صارمة للغاية زادت من هوامش الائتمان في منطقة اليورو والحقت الضرر بالنمو.

***يقول مارسيل فراتزشر:**

المسؤول السابق في البنك المركزي الاوروبي الذي يرأس المعهد الالماني للأبحاث الاقتصادية (**piw**)ومقره برلين أنه من الجيد ان يكون هناك تعاون ضمني بين السياسة النقدية والمالية وهذا لا يعني فقدان إستقلالية البنك المركزي حتى لو كانت البنوك المركزية غير راضية عن السياسات المالية، فإنها ستخالف تفويضها إذ رفعت أسعار الفائدة لإجبار الحكومات ويضيف إذا كان التضخم سيرتفع لفترة مستدامة أعلى بكثير من تفويض البنك المركزي الأوروبي فيتعين عليه التصرف بشكل حاسب وانا متأكد من انه سيفعل ذلك.

*** Barry eichengreen**

استاذ الاقتصاد بالجامعة كاليفورنيا يقول بأن البنوك المركزية يمكن ان تحتفظ باستقلاليتها في ظل تنسيق السياسة المالية والنقدية ويضيف أن مخاوف بشأن الاستقلال لا تنبع من القلق بشأن الهيمنة المادية بل يرجع اكثر الى مجموعه المجالات غير التقليدية التي تسعى البنوك المركزية معالجتها مثل تدابير تغير المناخ والتوازن بين الجنسين انهم يشتغلون في القضايا التي يصعب التحكم فيها وقياسها وتواصل معها

[1]- أحمد ذكر الله ، مرجع سبق ذكره ص33

وتشير خلاصة آراء الخبراء الاتحاد الاوروبي الى القول ان البنوك المركزية معرضة لفقدان الاستقلالية التي تمتعت بها خلال العقود الماضية وانه في افضل الدول ستحتاج الى مقاومة قوية لتمنع ذلك.

المطلب الثالث : توجهات البنوك المركزية عقب جائحة كورونا

أفرزت التدخلات العميقة للبنوك المركزية لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتعاقبة وآخرها أزمة كورونا العديد من التحديات التي ستواجه آليات عمل هذه البنوك في المستقبل، وربما تعمل هذه التحديات على دفعها لتبني توجهات جديده في إطار حرصها على الحفاظ على استقلاليتها ونجاعتها في تحقيق أهدافها وبما تحفظ الثقة في سياستها وإجراءاته وفي المؤسسات التابعة لسلطاتها التنظيمية ويمكن استقراء أهم هذه التوجهات المحتملة أما تلك التي يدور الجدل حولها حاليا داخل البنوك المركزية والخبراء النقديين للبدء بها او تلك التوجهات التي يرى الكثير من الخبراء وجوب ان تكون على قائمة الأولويات خلال فترة ما بعد كورونا ويمكن تناول هذه التوجهات كما يلي:

- تحملت البنوك المركزية أعباء متعاظمة منذ الازمة المالية العالمية عام 2008 ولكن واقع الأزمة الحالية كان أشد وطأة وعمقا وتطلب تدخلات وإجراءات وتجاوزات تتناسب مع فداحة الخسائر ولا تزال الضغوط تتوالى على البنوك المركزية لتقديم المزيد من التنازلات للاستفادة النمو وزيادة الانفاق ومنع الإفلاس.[1]
- من الجدير بالذكر ان الاعتماد على البنوك المركزية لمواجهة تداعيات كورونا لم يكن الأول من نوعه فقط سبق دراسته من قبل" العربان "و قيل : ان اعتماد السياسيين بشدة على البنوك المركزية لتصبح المصدر الرئيس للتحفيز الاقتصادي هو سبب فشل هؤلاء السياسيين في الدفع نحو القيام بالإصلاحات التي تعد مجتمعاتهم في اشد الحاجة لها فالفترة الممتدة من سياسة التسهيل النقدي دفعت أسعار الأصول لأعلى وبالتالي دفعت نحو عدم المساواة في الثروة وكان هذا يعني ايضا ان الاستعداد للإقدام على المخاطر المالية اصبح اعظم دوائر الأعمال الإقدام على المخاطرة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات بمعنى آخر يؤكد العربان على خطورة قضية التحول نحو" الامولة" وتضاءل الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وربما بشكل هذا توجها مستقبليا هاما للعودة الجزئية على الأقل نحو الاقتصاد الحقيقي.
- لقد نجحت البنوك المركزية في تحقيق العديد من أهدافها، حيث استقرت الأسواق المالية سريعا وتعافت اسواق الاسهم وتقليص الخسائر الى أقل الحدود الممكنة ومع ذلك هناك العديد من التحديات تنتظر الجميع لا سيما في الاقتصاديات الناشئة والضعيفة خاصة في ظل انعدام عدالة

[1]-محمد العريان ،اللعبة المتاحة ،إضطرابات البنوك المركزية و تفادي الإنهيار القادم ،دار الكتب خان للنشر ،2017،ص5

توزيع اللقاح وتوالي موجات انتشار الفيروس وهو ما يضع البنوك المركزية لهذه الدول في موضع اختبار لاسيما في ظل محدودية مواردها المالية وتأكل قدراتها وقدرات البنوك التجارية على تحمل موجه جديدة ومتوقعه من الافلاسات.

- يبدو ان هناك ما يشبه الإجماع على تخوفات بشأن مدى قدرة البنوك المركزية في الحفاظ على استقلاليتها عقب الجائحة ورغم الاتفاق على ان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في اوقات الازمة يعد أمرا حيويا في مواجهة الازمة الا ان الجدل يسود حول مستقبل الاستقلالية بعد الجائحة نسيمه في ظل التفريط في الكثير من القواعد والإجراءات التنظيمية للبنوك المركزية
- وفي هذا الإطار تشير" تيريزا كونغ" مديرة محافظة في شركه ماتيوز أسيا في سان فرانسيسكو انه في هذه العملية ربما يكون العالم قد أصبح مدمن مخدرات ونقول ان دعم البنك المركزي مثل المخدرات كلما تناولت أكثر زاد تسامحك وزاد ادمانك وسوف يستغرق الأمر الكثير من الوقت إخراجنا من هذا؛ وهو نفس المعنى الذي تقول به المدرسة النمساوية التي تؤكد ان المشكلة أشبه بمشكلة الإدمان على المخدرات فالمحفزات المتمثلة في الائتمان الجديد ستنتج انتعاشا لكن هذا الانتعاش لن يستمر الا مع استمرار الائتمان في النمو ودون جرعات أكبر سيصنع التحفيز سنفضح أخطاء الاستثمار المرتكبة على خلفية الائتمان الرخيص ويتضح عدم فعاليتها ان تأخير اليوم المشؤوم لن يتسبب الا في جعل الارتفاع المحتوم اكبر واكبر.
- إذ ببساطة يمكن القول ان خطط التيسير الكمي تعالج اثار الاختلالات المالية فقط دونها اسبابها الهيكلية وهي بذلك تؤجل مواجهة الازمات المستمرة بل ربما تتسبب في تفاقمها وصعوبة وفداحة تكاليف مواجهتها مستقبلا.[1]
- بالإضافة إلى مما سبق فإن سياسات التيسير الكمي التي اتبعتها البنوك تعد مكافأة لمن تسببو بها من حاملي الأصول المالية بدلا من توجيهها لمن تضرر منها من اصحاب الاصول الحقيقية والعمالة والفئات الأضعف في المجتمع عموما و تدخل البنوك المركزية بهذه الطريقة يعني ان الذي يدفع ثمن الفعل لهذه المجازفات هو جمهور الأفراد والشركات وانه بدلا من ان تكون المشتقات وسيلة لحماية الجمهور من المخاطر صارت وسيلة لتحميله المخاطر ومن المرجح أن سياسات التيسير الكمي ستكون محلا لمراجعة البنوك المركزية ليس فقط من الكم والكيف والإجراءات التنظيمية ولكن ايضا من حيث الآثار المتحققة بعد التنفيذ

[1]-محمد العريان ، مرجع سبق ذكره ،ص6

- يشير بعض الخبراء الى ان احد المشاكل الكبرى التي قد تواجه البنوك المركزية هي انخفاض فاعلية سياساتها خاصة تسببت تزايد طباعة النقود في زيادة معدل التضخم وفقدان أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي فعاليتها وبذلك فإن الأمر قد يتجاوز حدود التخوفات حول الاستقلالية إلى فقدان القدرة على التأثير والقيام بإجراءات فاعلة في المستقبل.
- انبطاح البنوك المركزية أمام رغبات الحكومات وتردد صانعي السياسة النقدية في وقت فيضان السيولة الناجم عن حزم التحفيز يهدد بارتفاع عدم الاستقرار المالي كلما يهدد الاقتصاد الحقيقي و يمثل تدخل متزايد في طريقة عمل الاسواق الامر الذي ينذر بحدوث المزيد من التشوهات التي تفوض كفاءة تخصيص الموارد المالية والاقتصادية التي تعد من أهم أهداف السياسة النقدية والتي تعاني تشوه فعل حاليا جراء السياسات البنوك المركزية الداعمة للقطاعات المالية بنسب تقدر بأضعاف دعمها لقطاعات الاقتصاد الحقيقي.[1]
- استسهلت البنوك المركزية تطبيق سياسات الكمية لمواجهة الأزمة وهو الامر الذي يعمق الفجوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي ويعني ذلك أن تلال الأموال التي ضختها البنوك المركزية وفرت تمويلا تميزيا وبدون قيود للبنوك والشركات بطريقة تؤدي الى تفاقم المستويات المرتفعة بالفعل من عدم المساواة .وربما لم تصل نسبتها الكبرى الى ايدي الناس لا سيما ان بعض أموال التيسير الكمي تتسرب الأسواق المضاربة بدافع انخفاض الأسعار الفائدة من جهة وسرعة حركة النقد في البورصات من جهة اخرى، الامر الذي دعا الكثير من الخبراء المركزية على تغيير سياستها بالتوجه نحو اموال طائرات الهليكوبتر وهي سياسة يقوم بموجبها البنك المركزي بإنشاء الاموال وارسالها مباشرة الى افراد الجمهور في شكل تحويلات أحادية الجانب لا يتعين سدادها وذلك هو الدعم القوي والمطلوب للهروب من فخ الركود الحاد او طويل الاجل كما ان يدعم استقلالية البنوك المركزية ويدعم كذلك استمرارية نجاعة إجراءاتها في المستقبل
- يزيد الإنفاق الحكومي بشكل مباشر من الثروة المالية والحقيقية للقطاع الخاص وطالما يستطيع الإنفاق العام تنشيط الموارد الموجودة والغير المستخدمة بسبب انخفاض الطلب الخاص(شحذ الطلب الفعال) فليس هناك سبب إصرار البنوك المركزية على سياسة التيسير الكمي والتي يجمع الخبراء على وجوب ان تكون مؤقتة ومحدودة كما أن أسعار الفائدة المنخفضة لن تحفز الإنفاق الخاص الإضافي ويتبقى من السياسات النقدية دورها في الإبقاء على تكاليف إعادة تمويل القطاع

[1]- محمد العريان ، مرجع سبق ذكره ،ص7

الخاص منخفضة لدعم عملية تخفيف الديون وهي السياسات التي من المرجح أن تلجأ إليها البنوك المركزية في المستقبل لتخفيف الضغوط عليها وعلى ميزانية البنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

في نهاية عرضنا لهذا الفصل توصلنا الى أن جائحة كورونا أحدثت موجات من الصدمات التي إجتاحت الاقتصاد العالمي وتسببت في أكبر أزمة إقتصادية عالمية حيث أثرت على : النمو الاقتصادي العالمي ووالطلب والعرض معا، وقد كان للبنوك المركزية دور حاسم في مواجهة التحديات الناجمة عن هذه الازمة والتي تعمل بدورها على دفع البنوك لتبني توجهات جديدة في إطار حرصها على الحفاظ على إستقلاليتها ونجاعتها في تحيقي أهدافها لضمان بيئة إقتصادية صحية خالية من الازمات التي كانت متلاحقة.

الفصل الثالث

تجارب البنوك المركزية العالمية في مواجهة أزمة كوفيد-19

الفصل الثالث :تجارب البنوك المركزية العالمية في مواجهة أزمة كوفيد -19

تمهيد الفصل:

سنتطرق في هذا الفصل الى معرفة الكيفية التي واجهت بها البنوك المركزية تداعيات فيروس كورونا من خلال التعرف على الاجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية في مواجهة الازمة، حيث تم عرض بعض التجارب العالمية لأكبر البنوك المركزية بالاضافة الى تجارب عربية وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تجربة البنك الفيدرالي

المبحث الثاني: تجربة البنك المركزي الاوروبي

المبحث الثالث: تجربة البنك المركزي المصري.

المبحث الأول: تجربة البنك الفدرالي الأمريكي في مواجهة جائحة كورونا

يعتبر البنك الفيدرالي الأمريكي من أكبر المؤسسات المالية وزنا في العالم من حيث القوة والتأثير من خلال سياساته حيث يعمل على توازن النظام المالي ومواجهة الأزمات المالية وسنتناول في هذا المبحث الإجراءات اللازمة التي قام بها في مواجهة جائحة كوفيد 19.

المطلب الأول: عموميات حول الفدرالي الأميركي

أولا: تعريف بنك الفدرالي الأمريكي

نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (**FRS**) هو البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية تم تأسيسه لتوفير نظام مرن وآمن وثابت للشؤون النقدية والمالية الوطنية صادق الكونجرس الأمريكي على قانون الاحتياطي الفيدرالي في 23 ديسمبر 1913 ووقعه الرئيس "**وودرو ويلسون**" ليصبح قانونا . وافقت على إنشاء 12 بنكا احتياطيا فيدراليا موجودة في اتلانتا وبوسطن وشيكاغو وكليفلاند ودالاس وكانساس سيتي ومينيابوليس ونيويورك وفيلاديفيا وريتشفوند وسان فرانسيسكو وساند لويس ،غالبا ما يعتبر الفيدرالي الأمريكي اقوى مؤسسة مالية في العالم ،تدير أكبر اقتصاد في العالم "اقتصاد الولايات المتحدة" يحكم قيمة العملة الاحتياطية العالمية **الدولار الأمريكي** وينضم أكبر سوقين للأوراق المالية في العالم **بورصة نيويورك (nyse)و (NASDAQ) .**[1]

ثانيا: آلية عمله

يعمل الاحتياطي الفدرالي ويتخذ القرارات بشكل مستقل عن حكومة الولايات المتحدة والرئيس ومع ذلك فإن عملياتها تخضع للإشراف من قبل الكونجرس الأمريكي ومن المتوقع ان تكون متوافقة مع السياسة الاقتصادية الوطنية ومن مسؤولياته الرئيسية ما يلي:[2]

- إصدار الدولار الأمريكي وتنظيم قيمته وتحديد سعر الفائدة للاحتياطي الفيدرالي
- تنفيذ السياسة النقدية لتحقيق أقصى قدر من التوظيف واستقرار الاسعار واسعار الفائدة
- الإشراف على البنوك الاحتياطية الفيدرالية والحفاظ على استقرار النظام المالي
- تنظيم البنوك والمؤسسات المالية والأسواق المالية لحماية المستهلكين

[1]-لبنى كسيس، مريم بوخاري، تقييم فعالية البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي ،دراسة حالة البنك الفدرالي، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر ،علوم اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى ،جيجل ،2016-2017،ص73

[2] -نفس المرجع ،ص 74

- تقديم الخدمات المالية لمؤسسات الإيداع والحكومة والمؤسسات الرسمية الاجنبية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

يتكون هيكل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنك الاحتياطي الفدرالي و لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية(**fomc**)

أ- مجلس الاحتياطي الفيدرالي (frb)

المعروف أيضا باسم مجلس المحافظين وهو اللجنة الحاكمة التي يتم ترشيح أعضائه السبعة من قبل رئيس الولايات المتحدة ويصادق عليهم مجلس الشيوخ الأمريكي تتمثل الوظائف الأساسية للحكام في تنفيذ السياسة النقدية وتحديد سعر الفائدة في الفيدرالي والمشاركة في عمليات الاحتياطي الفيدرالي.

ب- البنوك الاحتياطية الفيدرالية

تقوم بإدارة الشؤون النقدية وتنظيم البنوك التجارية في مناطقها القضائية لديهم سلطة شبه مستقلة لوضع سياسات نقدية إقليمية وفقا للظروف الاقتصادية المحلية والسياسة النقدية الفيدرالية هناك 12 بنكا لا مركزيا فيدراليا وكل منها مدمج بشكل منفصل مع مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء

ج- اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة

تفوض هذه اللجنة عمليات السوق المفتوحة وتمارس التدخلات الاقتصادية حسب الحاجة تضم اللجنة المكونة من 19 عضوا مجلس المحافظين ورؤساء الاحتياطي الفيدرالي الإقليميين في عملية صنع القرار يتمتع جميع المحافظين ورئيس بنك الاحتياطي في الفيدرالي في نيويورك بحقوق التصويت الكاملة بينما يحق لأربعة فقط من رؤساء بنك الاحتياطي الإقليمي الأحد 10 المتبقين التصويت في دورات مدتها عام واحد الإجماع الكامل مطلوب لاتخاذ القرار .

د- البنوك الأعضاء:

البنك العضو هو مؤسسة خاصة تمتلك الأسهم في الإحتياطي الإقليمي ،و تحتفظ جميع البنوك المستأجرة وطنيا بمخزون في أحد بنوك الإحتياطي الفدرالي ،و قد تختار البنوك المستأجرة من الدول أن تكون أعضاء و أن تحتفظ بمخزونها في مصرف الإحتياطي الفيدرالي الإقليمي.[1]

[1]-لبنى كسيس،مريم بوخاري ،مرجع سبق ذكره ،ص75

ه-المجالس الإستشارية:

وتقدم ثلاثة مجالس إستشارية قانونية تتمثل في:

*المجلس الإستشاري الإتحادي

* المجلس الإستشاري

*المجلس الإستشاري لمؤسسات الإدخار.

رابعا: وظائف البنك الاحتياطي الفيدرالي

- تدور وظائف الاحتياطي الفيدرالي حول أغراض تعظيم معدل التوظيف الوطني واستقرار الاسعار وتعديل أسعارالفائدة طويلة الأجل يضع مجلس المحافظين السياسة النقدية بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية الوطنية والسياسة المالية للحكومة الامريكية.

- يستخدم أرقام الناتج المحلي الاجمالي و التضخم ومعدل البطالة لقياس ظروف الحالية للاقتصاد الأمريكي والتنبؤ بالمزالق المحتملة.

- عندما تكون المؤشرات الاقتصادية ضعيفة الاداء ،يعمل مجلس المحافظين واللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة جنبا إلى جنب للتدخل في الاقتصاد. يستخدمون أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الحد الادنى من الاحتياطي للتعديل المعروض النقدي المتداول وتوجيه الاقتصاد نحو أهداف السياسة النقدية.

- يحدد مجلس المحافظين الحد الأدنى متطلبات الاحتياطي للبنوك الاحتياطية فيدرالية والبنوك التجارية الاخرى في النظام المالي يتطلب من جميع البنوك الاحتفاظ بمبلغ معين من الدولارات الأمريكية في احتياطاتها لتكون مستعدة لمواجهة المخاطر النظامية المحتملة.[1]

- يفضل البنك الاحتياطي الفدرالي ان تقرض المؤسسات المالية من بعضها البعض قبل تطبيق البنك المركزي.

[1]-لبنى كسيس ،مريم بوخاري ، مرجع سبق ذكره،ص76

- تنظم لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة(**fomc**) أسعار الفائدة بين البنوك باستخدام سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية والذي يكون عادة أقل من معدل الخصم تشجيع القروض بين البنوك.

المطلب الثاني: إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة أزمة كورونا

يمكن تقسيم إجراءات وبرامج والسياسات البنوك المركزية في مواجهة جائحة كورونا بصورة إجمالية الى ثلاثة اقسام و هي:

- توفير السيولة الملاذ الأخير للإقراض النظام المالي.
- برامج الائتمان الموجه لدعم اللاعبين في القطاع الغير مالي: الشركات والأسر والبلديات.
- إجراءات إغاثة ضخمة تتضمن تخفيف معايير رأس المال والسيولة وتحقيق لوائح السوق وقيود النشاط في القطاع المالي بهدف اتاحة التمويل بتكلفة اقل.

يمكن تتبع هذه الأقسام بصورة أكثر تفصيلا من خلال تتبع وتحليل استجابة السياسة النقدية من قبل أهم البنوك المركزية الرئيسية من بينها البنك الفيدرالي الأمريكي وذلك كما يلي:

أولا: إجراءات خفض الفائدة

هدفت السياسة النقدية للبنوك المركزية حول العالم للتوفير السيول النقدية الكافية لانتشال الشركات من مخاطر التعثر والإفلاس وفي سبيل ذلك خفظت كل البنوك حول العالم تقريبا اسعار الفائدة الى مستوياتها الدنيا وجاء التوجه بخفض أسعار الفائدة معاكسا لما حدث خلال الأزمة العالمية عام 2008 حين عمدت البنوك المركزية الى رفع معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات الاقتراض من القطاع الخاص في الاوقات العاديه وذلك كنوع من العقوبة المبررة بمعاقبة المؤسسات المالية التي تقترض بشكل مفرط من البنك المركزي ومحاولة توفير آلية خروج سلسلة من برامج السيولة مع تحسن الظروف المالية ويرجع الخبراء اللجوء لسياسة خفض أسعار الفائدة من البنوك المركزية إلى الطبيعة الخارجية لصدمهcovid19 بسبب القوة النسبية للنظام المالي مقارنة بأوضاع الازمه المالية العالمية ويمكن تتبع أهم الإجراءات التي أخذتها بنك الفيدرالي الأمريكي لتوفير السيولة من خلال خفض سعر الفائدة عبر النقاط التالية:[1]

جاء رد فعل رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي المخاوف حول تداعيات الإغلاق ففي بيان صحفي يوم 15 مارس 2020 أعلن عن المخاطر الاقتصادية المتوقعة وأن المجلس سيشرع في عدد كبير من

[1]-أحمد ذكر الله، مرجع سبق ذكره ،ص6

الإجراءات الطارئة وباختصار جاءت ابرز الخطوات التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة الأزمة كما يلي:

- خفض سعر الفائدة الرئيسي إلى صفر في المئة على الرغم من تردده في اتخاذ هذا الإجراء لعامين سابقين و تهدف هذه الخطوة إلى خفض تكلفة الاقتراض على الرهون العقارية وتهدف هذه الخطورة إلى خفض تكلفة الاقتراض على الرهون العقارية وقروض السيارات قروض شراء المنازل وقروض الأخرى ولكنها في نفس الوقت تخفض من دخول المدخرين.
- وأكد بنك الاحتياطي الفيدرالي توجهاته باستمرار هذا الانخفاض قائلا**"حتى تصل ظروف سوق العمل الى مستوياتها السابقة"**بما يعكس الإطار العام للسياسة النقدية الجديدة للاحتياطي الفيدرالي في ظل كورونا والتي ستبقى على أسعار الفائدة طويلة الأجل على حالها المنخفض.

ثانيا: إجراءات التيسير الكمي للبنك الفدرالي الأمريكي

تعريف سياسة التيسير الكمي : بأنها سياسة نقدية تشتري فيها البنوك كميات كبيرة من الأصول المالية السندات الحكومية وسندات الشراكة باستخدام النقود في محاولة لتحفيز الاقتصاد عن طريق ضخ النقد مباشرة في الجهاز المصرفي. حيث تزيد هذه المشتريات من احتياطيات البنوك مما يمكنها من تقديم المزيد من القروض وبهذه الطريقة يتم تحقيق أثرين في نفس الوقت :تخفيض أسعار الفائدة وزيادة الأموال في النظام المصرفي .ونظريا تؤدي هذه السياسة إلى تزايد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وخلق المزيد من الوظائف و يمكن أن يتخذ التسيير الكمي عدة أشكال اعتمادا على الأصول التي يشتريها البنك ومن من تم شرائها وما هي الكميات.[1]

وقد حدثت جولة جديدة من التيسير الكمي للبنوك المركزية الكبرى في العالم وهي المعروفة باسم مشتريات الأصول وفيها يشتري البنك المركزي السندات الحكومية او غيرها من الأوراق المالية طويلة الأجل من أجل استعادة الثقة واضافه السيولة مرة أخرى إلى السوق وعمدت البنوك حول العالم إلى شراء السندات الحكومية سعيا الى خفض اسعار الفائدة وتوفير الحوافز النقدية وتوفير السيولة تلبية لاحتياجات الاقتراض الضخمة من جانب الحكومات مع ارتفاع العجز المالي وارتفاع مستويات الديون.

ويعكس ذلك الدور النادر للبنك المركزي كعامل استقرار للسوق ووسيط تمويل بين السلطات المالية والأسواق المالية وجاءت إجراءات السياسة النقدية الإستثنائية هذه مصممة حصريا لحماية الاستقرار

[1] -عبد القادر مطاي ،سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مجلة رؤي الإقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخظر ،الجزائر ،العدد 11،ديسمبر 2016،ص11

الاقتصادي والمالي ولا ترقى الى مستوى تمويل العجز المالي وتماشيا مع ذلك ساهمت الإجراءات التي اتخذتها البنوك في تسهيل الاوضاع الماليه وتهدئه الاضطرابات المالية.

وبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي برنامج التيسير الكمي بشراء فوري بقيمة 80 مليار دولار لكنه اشترى ما لا يقل عن 700 مليار دولار من الأصول بعد ذلك وكنتيجة لهذه السياسات خلال الفترة ما بين منتصف مارس وأواخر ديسمبر نمت محفظة الأوراق المالية للاحتياطي الفيدرالي من 3.9تريليون دولار إلى 6.6تريليون دولار .

بالإضافة إلى ذلك تم الاتفاق على صفقة بين ستة بنوك مركزية رئيسية بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي لحفظ اسعارها على مقايضة العملاء لمساعدة الأسواق المالية على العمل بشكل طبيعي

ومن الجدير بذكر ان الفيدرالي الأمريكي لجأ إلى طباعة النقود او انشائها رقميا وضخها في الاقتصاد عن طريق شراء سندات من المؤسسات المالية وذلك في إطار تمويله لسياسة التيسير النقدي ففي 26 فبراير 2020 بلغ حجم الميزانية العمومية لمجلس الاحتياطي الفدرالي 4.16تريليون دولار أي أنه على مدى ثلاثة أشهر ونصف فقط طبع الاحتياطي الفيدرالي وضخ 3 تريليونات دولار في الاقتصاد.[1]

ثالثا :تخفيف المتطلبات التنظيمية مؤقتا :

في منتصف ابريل قال محافظ البنوك المركزية أن التخفيف قواعد البنوك يعد من بين الخطوات الجريئة والاستثنائية اللازمة؛ للتغلب على فيروس كورونا لكن يجب ان يكون مؤقتا و محدودا؛ لتجنب تفويض الاستقرار المالي بعد تفشي الوباء وفي هذا الإطار عملت معظم البنوك المركزية؛ على تحقيق لوائح السيولة لمساعدة البنوك في الحصول على النقد لعملائها وذلك باستخدام أداتين رئيسيتين أولهما: نسبة تغطية السيولة **lcr** وهي التي نفذت في السنوات الأخيرة كجزء من اتفاقية بازل 3 والتي تتطلب قواعدها من البنوك الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة،(**HQLA**) كافية لتلبية احتياجاتهم وقد تم تجاوز هذه القواعد الى حد كبير وثانيها نسبه متطلبات الاحتياطي التقليدية خفضت البنوك المركزية معدلات احتياطاتها وهو المبلغ النقدي الواجب على البنك التجاري الاحتفاظ به دون عوائد لدى البنك المركزي ومن الأمثلة على تجاوز البنك الفيدرالي الأمريكي لمتطلبات التنظيمية ما يلي:

[1]-أحمد ذكر الله ،مرجع سبق ذكره ،ص9

- مكن الاحتياطي الفيدرالي البنوك من استخدام احتياطاتها الرأسمالية خلال فترة الانكماش لتحفيز الإقراض كما ألغى أيضا متطلبات احتياطي البنوك النسبة المئوية للودائع التي يجب ان تحتفظ بها البنوك احتياطات لتلبية الطلب النقدي
- حيث أعلنت الهيئات التنظيمية للبنك الفيدرالي في 15 ماي 2020 عن تغيرات مؤقتة في نسبة الرافعة المالية التكميلية لزيادة قدرة المؤسسات المصرفية على دعم الائتمان للأسر والشركات في ضوء الاستجابة لفيروس كورونا كما عدلت 5 ماي 2020 قاعده نسبة تغطية السيولة(**LCR**) للوكالات لدعم مشاركة المؤسسات المصرفية في صندوق الاحتياطي الفيدرالي لسوق المال المشترك.[1]

رابعا :بعض الإجراءات الأخرى للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في مواجهة الجائحة

اتخذ بنك الاحتياطي الأمريكي مجموعة من الاجراءات الاخرى لمواجهة الجائحة والتي تعتبر غير مسبوقة في تصرفات البنوك المركزية وقد سيرته بعض البنوك المركزية الأخرى في بعض تلك الإجراءات باختلاف الحجم والنطاق ويمكن تعداد بعض أهم تلك الإجراءات كما يلي:

- اقراض شركة الأوراق المالية ومن أمثلة ذلك تقديم بنك الاحتياطي قروض بسعر فائدة منخفض (0.25%) تصل إلى 90 يوم الى 24 مؤسسة مالية كبيرة تعرف باسم المتعاملين الأساسيين وذلك بهدف الحفاظ على زحام العمل في أسواق الائتمان في أوقات التوتر عندما تميل المؤسسات والأفراد الى تجنب الأصول الخطرة وتخزين الاموال النقدية.
- عمليات إعادة الشراء :تعرف سوق إعادة الشراء بأنها المكان الذي تقترض فيه الشركات النقود والأوراق المالية وتقرضها على المدى القصير وهي أحد الأدوات الأساسية للاحتياطي الفيدرالي لتحقيق استقرار الأسعار وقد ضاعف بنك الاحتياطي الفيدرالي نطاق عمليات اتفاقية إعادة الشراء (الريبوز) بشكل كبير لتوجيه النقد إلى أسواق المال كما قام بتمديد التسهيلات حتى 31 مارس 2020
- إنشاء مرفق يقدم قروضا مضمونا للبنوك الكبيرة التي تشتري الأصول من الصناديق المشتركة التي تستثمر فقط في الأدوات عالية السيولة و نتيجة لذلك توفر سيولة عالية مع مستوى منخفض من المخاطر.
- دعم القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الشركات الكبيرة جدا

[1]-أحمد ذكر الله ،مرجع سبق ذكره ،ص10

- الإقراض المباشر لحكومات الولايات والبلديات: وذلك من خلال مرفق السيولة البلدية الذي تم انشائه في 09 ابريل قدم مرفقا الاحتياطي الفيدرالي قروضا للولايات الأمريكية بما في ذلك مقاطعة كولومبيا والمقاطعات التي يبلغ عدد سكانها 500.000نسمة على الأقل والمدن التي يبلغ عدد سكانها 250.000نسمة على الأقل.
- قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بإقراض ما يصل الى 500 مليار دولار للكيانات الحكومية التي يدينها تصنيفات ائتمانية من الدرجة الاستثمارية اعتبارا من 8 ابريل مقابل سندات مرتبطة إيرادات ضريبية مستقبلية بآجال استحقاق أقل من ثلاث سنوات.

المطلب الثالث :الانعكاسات الناجمة جراء الإجراءات المتخذة تجاه أزمة كورونا

نجم عن الإجراءات المتخذة تجاه أزمة كورونا من قبل البنك الفدرالي الأمريكي مجموعة من الإنعكاسات نذكرها فيما يلي:

اولا : الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة يهدد الاقتصاد الأمريكي

حذر الاحتياطي الفيدرالي من موجة ردود فعل سلبية إذ تدهورت سيولة السوق، حيث أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الاثنين 9 مايو الحالي أن الزيادة الحادة في أسعار الفائدة لترويض صدمات التضخم الجديدة من شأنها أن تشكل خطرا على الاقتصاد الأمريكي ،حيث أفاد بوجود فرصة اعلى من المعتاد بان ظروف التداول في الأسواق المالية الأمريكية ستتدهور فجاه وكتب صناع السياسة في تقرير الاستقرار المالي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي البنك المركزي الأمريكي الذي ينشر مرتين في السنة في مايو و في نوفمبر ان المزيد من المفاجآت السلبية في التضخم وأسعار الفائدة خاصة إذا صاحبها انخفاض في النشاط الاقتصادي يمكن ان تؤثر سلبا على النظام المالي.

و حذر الاحتياطي الفيدرالي من ان مالية المستهلك قد تتأثر بفقدان الوظائف وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار المنازل حيث تواجه الشركات ايضا تأخيرات أعلى ؛حالات إفلاس واشكال اخرى من الضائقة المالية"

وأفاد الاحتياطي الفيدرالي بأن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي الى تقلبات اعلى وضغوطات على سيولة السوق وتصحيح كبير في أسعار الأصول الخطرة، مما قد يتسبب في خسائر في مجموعة من الوسطاء الماليين. وأضاف البنك المركزي أن ذلك من شانه أن يقلل من قدرة المجموعة على زيادة رأس المال والاحتفاظ بثقة الأطراف المقابلة.[1]

[1]-أندبندنت عربية و وكالات ،الإرتفاع الحاد، لأسعار الفائدة في الإقتصاد الأمريكي،2022/05/11، سا 09:00 ،ص2

ثانيا تحذيرات بشأن السيولة

أصدرت الولايات المتحدة أيضا تحذيرا بشأن السيولة القدرة على شراء أو بيع اصل من دون التأثير على السعر بعد أشهر عدة محمومة في الاسواق الأمريكية. وقضت عملية البيع على التريليونات الدولارات من قيمة الأسهم والسندات ،بينما أغلقت الباب أمام إدراجات الأسهم الجديدة ورفع تكاليف الاقتراض للمستهلكين والشركات.

وقال بنك الاحتياطي الفيدرالي ان القدرة على شراء او بيع الأصول بالأسعار التي يقتبسها المتداولون تدهورت وكانت أسوأ مما كان متوقعا نظرا لمستويات التقلب وأضافت ان انخفاض السيولة قد يضاعف من السماسرة وشركات التجارة عالية التردد الحذر بشكل خاص في ضوء ظروف السوق.

وكتب صانعو السياسة في التقرير قد يؤدي الى انخفاض العمق في اوقات عدم اليقين والتقلب المتزايد الى حلقة ردود فعل سلبية حيث يؤدي انخفاض السيولة إلى زيادة تقلب الاسعار وكانت الظروف في أسواق الخزانة والسلع والاسهم سيئة بشكل ملحوظ هذا العام حيث أفاد المتداولون بأنهم كافحوا لإجراء صفقات صغيرة نسبيا من دون التأثير على الاسعار.

كما ان التقلبات في أسعار كل شيء من سندات الخزانة الى سندات الشركات والاسهم كانت مدفوعة جزئيا بتحرك بنك الفيدرالي الأمريكي لتشديد السياسة النقدية، فضلا عن حرب روسيا ضد أوكرانيا والتباطؤ الاقتصادي في الصين.

في حين قدم البنك المركزي الأمريكي أول زيادة في سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة منذ عام 2000 ومن المقرر أن يقوم بتنفيذ زيادات إضافية بذات الحجم في اجتماعية المقبلين بشأن السياسة العامة وفي يونيو المقبل ستبدأ الإدارة الأمريكية في تقليص ميزانيتها العمومية البالغة 9تريليون دولار والتي تضخمت بعد أن جمعت السندات أثناء جائحة فيروس كورونا ومع تكثيف جهودها لكبح جماح اعلى معدل تضخم منذ حوالي 40 عاما.

وأدى احتمال ارتفاع سعر الفائدة إلى دفع العائد على سندات الخزانة القياسية لأجل 10 سنوات الى اعلى مستوى له منذ عام 2018 واجبر هذا الارتفاع المستثمرين في كل أنحاء العالم على إعادة تقييم العديد من الأسهم التي يزايدون عليها لتسجل ارتفاعات قياسية على مدار العام الماضي، مع انخفاض مؤشر **"اس أندبي 500"** بأكثر من 16 %هذا العام وتراجع مؤشر، **"ناسداك"** المركب الثقيل أكثر من 25 في المئة وأشار بنك الاحتياطي الفيدرالي أيضا إلى المخاطر المحتملة المرتبطة بالحرب الطويلة بين روسيا وأوكرانيا والتي فرضت بالفعل ضغوطا على أسواق السلع الأساسية.[1]

[1]-أندبندنت عربية ،مزجع سبق ذكره ،ص3

وقال **لايل برينارد "** نائب رئيس المركز الامريكي في بيان الى جانب التقرير يعمل الاحتياطي الفيدرالي مع المنظمين المحليين والدوليين من أجل فهم أفضل لإنكشافات المشاركين في سوق السلع الأساسية وعلاقتهم بالنظام المالي الأساسي.**"**

المبحث الثاني: تجربة البنك المركزي الأوروبي

لقد واجه البنك المركزي الأوروبي تداعيات أزمة كوفيد 19 والتي أحدثت خللا على مستوى البنوك المركزية في العالم حيث قام بالعديد من التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الأزمة وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: عموميات حول البنك المركزي الأوروبي

أولا: نشأة البنك المركزي الأوروبي ECB

لقد تقرر في أكتوبر 1993 بعد اجتماع الجمهورية الأوروبية تنفيذ المرحلة الثانية لإتفاقية **ماستريخت** حيث تم اتخاذ قرار إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية في فرانكفورت التي تضمنت مسؤوليتها تطوير العمل الخاص بالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف و القواعد و الإجراءات والتدابير الخاصة بالنظام الأوروبي المركزي "النظام الاوروبي" ويتمتع البنك بشخصية قانونية مستقرة توفر له السلطة الكاملة لممارسة مهامه في الاطار المؤسسي الموضوع ويعمل الى جانب مجموع البنوك المركزية الوطنية التي تعتبر مساهمة في رأس المال البنك المركزي الأوروبي وفق مفتاح توزيع نسبي يتشكل من شطرين : الأول يمثل الناتج الداخلي الخام PIB والذي يمثل عدد السكان ومن دون شك فإن ألمانيا تمثل المرتبة الاولى[1]كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1]-أميرة مرابحي ،دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ،كلية العوم الإقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،2018-2019،ص 17

الجدول رقم (3) : مفتاح توزيع المساهمة في رأس المال البنك المركزي الأوروبي 1993.

الدول	السكان		الناتج الداخلي الخام (pib)		الحصة في رأس مال البنك%	النسبة عن القاعدة النقدية
	بالملايين	النسبة%	ملايين الأورو	النسبة%		
ألمانيا		28.3	1854	33.4	30.9	37.4
النمسا	08.084	2.8	182	3.3	3.0	3.7
بلجيكا	10.182	3.5	214	3.9	3.7	2.8
إسبانيا	39.323	13.5	469	8.5	11.2	13.4
فنلاندا	05.140	1.8	105	1.9	1.8	1.4
فرنسا	58.607	20.2	1229	22.1	21.4	11.00
إيرلاندا	3.661	1.3	67	1.2	1.1	0.4
إيطاليا	57.506	19.8	1012	13.2	19.0	22.7
لوكسمبورغ	0.0420	0.1	14	0.3	0.2	0.1
	290.463	100.00	5548	100	100.00	100.00

المصدر :مريم ماطي ،إستقلالية البنوك المركزية و أثرها على فعالية السياسة النقدية " حالة بنك الجزائر" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2008_2009، ص 118.

من خلال الجدول نلاحظ أن ألمانيا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان الناتج الداخلي الخام و أكبر حصة في رأس المال البنك المركزي الأوروبي تليها في المرتبة الثانية فرنسا من حيث عدد السكان الناتج الداخلي الخام وحصة راس مال البنك ثم نلاحظ ايضا ان لكسمبورغ تحتل المرتبة الاخيرة من المتغيرات سابقة الذكر.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأوروبي ECB

هيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي تتمثل في:

1 : مجلس المحافظين: يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة اليورو واجتمع لأول مرة هذا المجلس في 9 جوان 1988 ويعقد على الاقل 10 مرات في العام ويعتبر هو المسؤول عن إعداد السياسات النقدية ووضع أسس وأدوات تنفيذها وفي هذا المجلس نتخذ قرارات بنظام الأغلبية البسيطة.

2: المجلس التنفيذي:

يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من الرئيس ونائب الرئيس واربعة أعضاء آخرين يختارون من بين الحكومات الأعضاء وبعد استشارة البرلمان الاوروبي ومحافظ البنك المركزي الاوروبي شريطة ان يكون من حملة جنسيات الدول الأعضاء في منطقة اليورو ،وتتمثل المهمة الرئيسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسة النقدية وفقا للتوجهات وقرارات مجلس المحافظين، وفي هذا الإطار المجلس التنفيذي يعطي التعليمات الضرورية للبنوك المركزية الوطنية وهو المسؤول عن تسيير أعمال البنك المركزي الأوروبي والتحضير لاجتماعات مجلس المحافظين.

3: المجلس العام :

وهو هيئة اتخاذ القرارات الثالثة للبنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما فيها الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو ومهمة المجلس الاستشاري حول توجهات السياسة النقدية في المنطقة ،يحضر محافظ البنك المركزي الأوروبي بصورة دورية اجتماعات مجلس المحافظين دون أن يكون له حق التصويت ويقدم المجلس استشارته بشأن ترتيبات أسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الأعضاء.[1]

ثالثا: مهام البنك المركزي الأوروبي ECB

تتمثل مهام البنك المركزي الأوروبي في:

- تحديد سياسة استقرار الأسعار في الاتحاد الأوروبي.
- رسم السياسة النقدية .
- عقد صفقات العملات الاجنبية.
- إدارة الودائع النقدية للبنك المركزي الأوروبي.
- تنشيط تدفقات المدفوعات داخل الاتحاد الأوروبي.

[1]-أميرة مرابحي ،مرجع سبق ذكره ،ص19

- منح قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء لحين الاستعداد لتقريب المعدل من سعر الصرف العام بالاضافة الى مجموعة من المهام نذكرها فيما يلي:
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها.
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي.
- اصدار أوراق البنكنوت وصك الوحدات المعدنية لليورو.
- العمل على تدعيم موازين المدفوعات دول الأعضاء وسياستها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.
- القيام بعملية الصرف.

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وادارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتج عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20 بالمئة لديه وتوزيع نسبة 80 بالمئة على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في النظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأسمال البنك.[1]

المطلب الثاني: إجراءات البنك المركزي الأوروبي في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد 19

لقد قام البنك المركزي الأوروبي بالعديد من الإجراءات من أجل مواجهة أزمة كورونا و تتمثل هذه الإجراءات في :

اولا: اجراءات خفض الفائدة

تبقى البنك المركزي الاوروبي معدله المرجعي (معدل تسهيلات الايداع) دون التغيير عند 0.50% وبرر كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الاوروبي هذا الاختيار بالطبيعة المؤقتة المتوقعة لصدمة كوفيد 19 وقد يعكس قرار البنك المركزي الاوروبي ايضا القلق من ان أسعار الفائدة السلبية هي سياسة غير مختبرة نسبية وان دفع أسعار الفائدة اكثر الى المنطقة السلبية قد يضر بشكل مفرط ربحية البنوك التجارية بنهاية يناير الماضي أبقى البنك كذلك على أسعار الفائدة دون تغيير و في بيان قيل أن عمليات إعادة التمويل الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي و تسهيلات الإقراض الهامشي وتسهيلات الودائع ستظل عند 0.00%-0.25%-0.50% على التوالي.

[1]- أميرة مرابحي ،مرجع سبق ذكره ص20

ثانيا: إجراءات التيسير الكمي

في مطلع يونيو 2020 أعلن البنك المركزي الاوروبي انه سيزيد برنامج الشراء الطارق لمواجهة الاوبئة بمقدار 600 مليار يورو (672 مليار دولار) في محاولة منه لدعم الاقتصاد في أعقاب ازمة فيروس كورونا يأتي هذا المبلغ بالإضافة الى 750 مليار دولار من مشتريات السندات الحكومية التي أعلن عنها في مارس ليصل الاجمالي الى 1.35 تريليون يورو.

كما مدد مدة البرنامج من نهاية 2020 حتى يونيو 2021 او حتى يعتقد البنك إن الأزمة قد انتهت ومع ذلك أثار بعض المحللين شكوكا في أن الزيادة 600 مليار يورو ستكون كافية لتغطية المشتريات حتى يونيو 2021.[1]

ثالثا: تخفيف المتطلبات التنظيمية مؤقتا

أقر البنك الأوروبي بإمكانية قبول قروض ذات جودة ائتمانية منخفضة وقروض لأنواع اخرى من المدينين غير مقبولة في الإطار العام للبنك المركزي الأوروبي، وقروض بالعملات الأجنبية كما اعتمد التدابير المؤقتة التالية:

- تخفيض مستوى الحد الأدنى للحجم غير الموحد لمتطلبات الائتمان المحلية باليورو لتسهيل التعبئة كضمان للقروض من كيانات الشركات الصغيرة.
- زيادة من 25 % إلى 10% في الحد الأقصى لحصة من أدوات الدين غير المضمونة الصادرة عن اي مجموعة مصرفية أخرى في مجموعة ضمانات احدى المؤسسات الائتمانية.
- زيادة مستوى تحمل المخاطر مؤقتا في عمليات الائتمان من خلال التخفيض العام لتخفيضات التقييم لضمانات بعامل ثابت بنسبة 20 %
- وفي هذا الإطار أعلن عن مجموعة من الإرشادات لمنع التجاوز في إستخدام تلك المرونة ومن بين تلك الإجراءات إعداد تقييم لكل حالة على حدة من قبل الإشراف المشتركة(sts) والعمل على تحقيق التوازن الصحيح بين مساعدة البنوك على استيعاب تأثير الانكماش الحالي من ناحية والحفاظ على ممارسات تحديد المخاطر الصحيحة وحوافز إدارة المخاطر من ناحية أخرى وكذلك ضمان الحلول المستدامة فقط المدينين المتغربين.
- وكذلك الاستمرار في تحديد تدهور جودة الاصول والابلاغ عنه وتراكم القروض المتعثرة وفقا للقواعد الحالية وذلك الحفاظ على صوره واضحة ودقيقه للمخاطر في القطاع المصري في الوقت

[1]-أحمد ذكر الله ،مرجع سبق ذكره ،ص8

نفسه يجب نشر المرونة لمساعدة البنوك على استيعاب تأثير تطورات مخاطر الائتمان والتخفيف من مسايرة دورات هذا التأثير.[1]

المطلب الثالث: مساعدات البنك المركزي الأوروبي لمنظمة اليورو

أولا: المساعدات التي قدمها البنك المركزي الاوروبي لتخفيف من التبعات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا

أعلن المصرف المركزي الاوروبي عن حزمة من المساعدات المالية تبلغ قيمتها 750 مليار يورو بغرض التخفيف من وقع وباء فيروس كورونا المستجد.

وقال المصرف أنه سيشتري ديون الحكومات والشركات في منطقة اليورو بما فيها اليونان وإيطاليا.

وفي تغريدة في موقع تويتر قالت محافظة المصرف كريستين لا غارد "أنه لا توجد أي حلول لالتزام المصرف بدعم اليورو"

وكانت عدة حكومات ومصارف مركزية حول العالم قد اعلنت في الاسابيع الماضية عن برامج تحفيز واسعة النطاق ويأتي إعلان المصرف المركزي الاوروبي عن حزمة المساعدات الجديدة والتي أطلق عليها إسم **"برنامج الشراء الطارئ لمواجهة الوباء"**

بعد ستة أيام من إطلاقه مجموعة من المبادرات لم تنجح في تهدئة قلق الاسواق، وهو ما عرضه لضغوط كبيرة لاجباره على فعل المزيد لدعم إقتصاديات الدول الاوروبية.[2]

وقالت لا غارد إن المصرف المركزي الاوروبي مصمم على بذل كل جهوده من اجل دعم العملة الاوروبية في هذه الاوقات الاستثنائية واوضح بيان أصدره المصرف أن خطة شراء الاصول ستكون مؤقتة وسينتهي العمل بها عندما يقرر المصرف أن أزمة فيروس كورونا قد إنتهت ولكن في كل الاحوال ليس قبل نهاية السنة الحالية.

وجاء الاعلان عن حزمة المساعدات عقب اجتماع عقده مجلس إدارة المصرف المكون من 25 عضو عبر الهاتف في وقت متأخر من مساء الاربعاء.

وكان المصرف المركزي الاوروبي قد تعرض في الايام القليلة الماضية الى العديد من الانتقادات لتقاعسه عن اتخاذ ما يكفي من الخطوات لدعم منطقة اليورو مقارنة بالخطوات التي اتخذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي.[3]

---

[1]- أحمد ذكر الله ،مرجع سبق ذكره ،ص9

[2]-عربي بي بي سي،المصرف المركزي يعلن حزمة مساعدات للتخفيف من التبعات الإقتصادية لإنتشار المرض،2020/03/19،ص1

[3]-عربي بي بي سي ،مرجع سبق ذكره ، ص2

ثانيا: البنك المركزي الاوروبي سيقرض المصارف بضمان سندات عالية المخاطر لمواجهة تداعيات الجائحة.

وافق حكام البنك المركزي الأوروبي الأربعاء على السماح للمصارف بالاقتراض منه بضمان سندات عالية المخاطر سواء كانت صادرة عن حكومات أو شركات في منطقة اليورو لمواجهة التداعيات جائعة فيروس العالمي.

حيث أعلن البنك المركزي الاوروبي ان حكامه وافقوا الأربعاء على السماح للمصارف بالاقتراض منه بضمان سندات عالية المخاطر سواء كانت صادرة عن حكومات أو شركات في منطقة اليورو بشرط ان لا يكون تصنيف هذه السندات قد انخفض الى هذه الخانة قبل السابع من أبريل نيسان الجاري.

وجاء في بيان للبنك المركزي ان الهدف من هذا الإجراء هو تعزيز قدرة المصارف على الاقتراض للاستمرار في توفير موارد مالية لاقتصاد منطقة اليورو في الوقت الذي يواجه فيه التداعيات الكارثية لجائحة كوفيد 19.

واضاف البيان ان أي سند صادر عن هيئة حكومية أو شركة خاصة في منطقة اليورو وكان لغاية السابع من أبريل نيسان يلبي الحد الادنى من متطلبات الجودة الائتمانية

سيتم القبول به كضمان حتى وإن انخفضت درجة تصنيفه بعد هذا التاريخ الى خانة القروض العالية المخاطر.[1]

ويعتبر هذا القرار الاستثنائي و المطمئن بحسب **ايريك دور** مدير الأبحاث في معهد الاقتصاد العلمي والادارة يعني بالنسبة إلى الأسواق في الدرجة الأولى السندات الحكومية الايطالية المهددة بالهبوط هذا الاسبوع الى خانة السندات العالية المخاطر أو كما يطلق عليها بلغة السوق "سندات المضاربة" علما ان درجتين فقط تفصلان السندات الايطالية عن هذه الخانة ومن المحتمل ان تخفض وكالة **ستاندرد أند بورز** الجمعة التصنيف الائتماني لإيطاليا بعدما وضعته سابقا تحت المراقبة السلبية وحتى ان كان من غير المتوقع ان تخفض الوكالة درجة التصنيف الائتماني لإيطاليا الى خانة سندات المضاربة يوم الجمعة فإن حصول هذا الأمر لاحقا يبدو شبه محتوم بحسب مذكرة تحليلية أصدرها" كومرز بنك" مطلع أبريل واطلعت عليها وكاله الأنباء الفرنسية.

[1]-فرانس 24/أ،ف،ب،فيروس كورونا سيعرض المصارف بضمان سندات عالية المخاطر،2020/04/23،10:00سا

المبحث الثالث تجربة البنك المركزي المصري

لقد واجهت البنوك المركزية العربية تداعيات أزمة كورونا كسابقتها من البنوك المركزية العالمية، حيث إتخذت العديد من الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة و من بين هذه البنوك البنك المركزي المصري و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: عموميات حول البنك المركزي المصري

أولا: التعريف بالبنك المركزي المصري

بنك المركزي المصري شخص اعتباري عام مستقلي بعمل طبقا للسلطات والصلاحيات المخولة له بموجب القانون 88 لعام 2003 القرار الجمهوري الرئاسي رقم 65 لعام 2004 وهو أيضا مؤسسة مالية مسؤولة عن النظام المصرفي بسوقية النقدي والمالي تتولى إصدار العملة النقدية للدولة وأداء العمليات المصرفية للحكومة والإشراف على سلامة النظام النقدي والائتماني والمصرفي بما من شأنه المساهمة في تنظيم الاقتصاد القومي.[1]

ثانيا: نشأة البنك المركزي المصري

نشا البنك المركزي في مصر عن طريق إنشاء البنك الاهلي المصري عام 1898 حيث كان يقوم بمهام البنك المركزي من حيث تولي عمليات إصدار النقد وامساك حسابات الحكومة فضلا عن الأعمال المصرفية العادية للبنك التجاري .وفي عام 1951 صدر قانون إنشاء البنك المركزي للدولة رقم 57 لسنة 1951 وأسند للبنك المركزي الاهلي المصري باعتباره قائما بأعمال البنك المركزي سلطة الإشراف على البنوك التجارية الاخرى او الاطلاع بمسؤولية الرقابة على النقود والائتمان وقد عمل البنك على توسيع سلطات البنك الاهلي فيما يتعلق بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة، ففي عام 1957 صدر قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957 وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد وفي أوائل الستينات صدر القانون رقم 250 لسنة 1961 بشأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي وقد تم ذلك الوقت تقسيم البنك الأهلي إلى مؤسستين مستقلتين تماما وهما:

- البنك الاهلي المصري :وهو يختص بمزاولة نشاط البنك التجاري العادي
- البنك المركزي المصري: وهو يختص بمزاولة مهام البنوك المركزية فقط

[1]-حنان صبحي عبد الباقي ،دور التميز لأداء البنك المركزي المصري، كلية الدراسات العليا الإفريقية،جامعة القاهرة ،2020/06/25،ص4

ثالثا: هيكل الجهاز المصرفي المصري

يقوم البنك المركزي المصري بالإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي المصري ،ويتمثل هيكل الجهاز المصري الخاضع لإشراف البنك المركزي المصري في نهاية يونيو 2007 في 41 بنكا تشمل ثلاث بنوك تجارية مملوكة بالكامل للدولة وهي بنوك الأهلي المصري ومصر والقاهرة و28 بنك المشتركة وثلاثة بنوك متخصصة و سبع فروع لبنوك أجنبية.

اضافة الى بنكين غير مسجلين لدى البنك المركزي المصري هما: بنك ناصر الاجتماعي والمصرف العربي الدولي.

وتختص مهمة الجهاز المصري في التركيز على زيادة التمويل الاستثماري وجعل البنوك أكثر قدرة على التعامل مع المتطلبات السوق عن طريق الرقابة والحوكمة مما يضمن الدقة في تحديد المسؤوليات والرقابة وتقييم الأداء وتطوير نظم المعلومات بالجهاز المصرفي واستخدام تكنولوجيا الحديثه ،تقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة ربح الاموال المستثمرة ويحسب للجهاز المصرفي المصري ثباته النسبي رغم ما يتعرض له الاقتصاد المصري من هزات عقب ثورة 25 يناير 2011 مرورا بالثورة 30 يونيو 2013.[1]

المطلب الثاني: إجراءات البنك المركزي المصري في الحد من تداعيات أزمة كوفيد 19

أصدر البنك المركزي المصري عدة تعليمات وإجراءات للحد من اثار فيروس كورونا المستجد أبرزها تخفيض أسعار العائد بنسبة 3 بالمئة لتحفيز الاقتصاد على النمو حيث قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعارالفائدة لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة أساس الإيداع للسياسة الواحدة وسعر العملة الرئيسية عند مستوى 9,25%-10.25%-9.75% على الترتيب وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.75% كإجراء استثنائي لدمج النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.[2]

وقد دعا البنك المركزي البنوك التجارية الى تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وذلك من خلال تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من مؤسسات وافراد تشمل القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لأغراض الاسكان الشخصي وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة اشهر وعدم تطبيق عوائد وغرامات على التأخير في السداد.

[1]- حنان صبحي عبد الباقي ص5-6

[2]بخدة الهاشمي ،مزيان محمد توفيق ، دور البنوك المركزية في مواجهة أزمة كورونا ،مجلة أبحاث كمية و نوعية في العلوم الإقتصادية،المجلد02،العدد0مد1، جامعة غيليزان ، 2020،ص19-20

اتخذ إجراءات للحد من التعاملات النقدية وسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الالكتروني من خلال إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع و السحب من الصرافات الآلية لمدة ستة أشهر وإعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري لمدة ثلاثة أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها.

أصدر بعض الاستثناءات لإستخدام الدفع الالكتروني على رأسها الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما فتح حسابات الإنترنت البنكي والهاتف المحمول لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقا لدى البنك تطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء بطريقة إلكترونية للعملاء الجدد.

إصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدما لمدة ستة أشهر وضع حد أقصى لعمليات السحب والايداع بفروع البنك بمبلغ 50 ألف جنيه للأفراد و 20 ألف جنيه لعملية السحب والإيداع من ماكينات الصرف الآلي.

قام بإعفاء البنوك لمدة عام من احتساب متطلب زيادة رأس المال الرقابة لمقابلة مخاطر التركز الائتماني لأكبر 50 عميل وذلك من خلال إعفاء البنوك لمدة عام من احتساب وزن المخاطر الترجيحي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر من 50 عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك بالنسبة 50 بالمئة من محفظة البنك الائتمانية.

وطبق البنك المركزي المصري المعيار الدولي للتقارير المالية(**IFRS9**) في ضوء الأزمة الحالية من خلال السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقا للمعيار المحاسبي المصري على ان يتم الالتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية ديسمبر 2020 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام وفي نهاية أجواء 2021 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها في اخر جوان من كل سنة.[1]

خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة بصورة مفاجئة استنادا الى انخفاض معدلات التضخم وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وبرر القرار بأنه يستهدف جذب مزيد من الاستثمار وتوقع البعض تخفيضا مماثلا أو مضاعفا على مدار العام حيث أعلن البنك المركزي مؤخرا عن خفض سعر الفائدة على الودائع الى15.75% بدلا من 16.75%بالمئة بينما انخفض سعر الإقراض إلى 16.75%بدلا 17.75% وهو التخفيض الاول منذ شهر مارس من العام الماضي 2011 وكان السبب الوحيد المعلن هو تراجع التضخم وصرحت لجنة السياسات النقدية بالبنك ان القرار اتخذ بغد نشر بيانات تؤكد احتواء الضغوط التضخمية وان في ضوء هذا قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى

[1]-بخدة الهاشمي ، مزيان محمد توفيق،مرجع سبق ذكره ،ص21

البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس وأن القرار جاء نتيجة تراجع مؤشرات التضخم في مصر خلال الفترة الأخيرة وحسب الارقام الرسمية تراجع التضخم بصورة تدريجية منذ مارس أدار الماضي ليصل مؤخرا الى 12 بالمئة وجاء قرار خفض الفائدة مخالفا لتوقعات معظم الخبراء الاقتصاديين الذين استطلعت رويترز وبلومبرغ آرائهم خاصة مع توقعات خفض دعم الوقود في منتصف العام الجاري 2019 مما يعني عودة مؤشرات التضخم نحو الزيادة وربما حاجة البنك المركزي لاحتواء محددا.

تحدث المؤيدين لهذا القرار أنه من المتوقع ان تستقر معدلات التضخم عند مستوى من 12 الى 14% على أقصى تقدير وأن يكون هناك مجال لخفض جديد لأسعار الفائدة سيؤثر بشكل إيجابي على أداء الاقتصاد الحقيقي في مصر ،أي أن العملية الانتاجية من حيث انشاء الشركات وعملها سيستفيد من خفض أسعار الفائدة كما توقعوا استفادة قطاعات مختلفة من الاقتصاد المصري من خفض أسعار الفائدة أبرزها زيادة أرباح الشركات الغذائية المدرجة في البورصة بنسبة 20 %

وأشار المؤيدون كذلك إلى ان القرار هو الأول في تخفيضات عدة متوقعة في نسبة الفائدة مع تباطؤ التضخم وهي دورة ستعود بالنفع على الشركات ان الشركات الصناعية التي لديها خطط استثمارية ستبدا الان في تفعيلها بينما أشار المعارضون الى اقتراب عودة مؤشرات التضخم نحو الارتفاع -ارتفع بالفعل في شهر يناير الماضي-لاسيما بعد تنفيذ ما تبقى من مراحل انفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي برفع الدعم من المحروقات والكهرباء.[1]

المطلب الثالث: الانعكاسات المتوقعة جراء أزمة كوفيد-19

أولا : آثار انخفاض سعر الفائدة على بعض القطاعات الاقتصادية

لا شك ان خفض سعر الفائدة سيكون له الكثير من الاثار الاقتصادية المختلفة ويمكن الاستعراض ذلك كما يلي:

أ- سوق الأوراق المالية:

يأتي خلف السعر الفائدة على واقع ارتفاع سعر الجنيه المصري إلى 17.546 مقابل الدولار الامريكي وهو المستوى الاعلى له منذ مارس آذار عام 2017 وقد عزز المحللون ذلك إلى انتعاش الاستثمارات الاجنبية في الدين المحلي بعد عمليات بيع حادة في أذون الخزانة المصرية والسندات العام الماضي كما اشار الى أنه من المتوقع ان تتفوق الأسهم المتداولة في القاهرة والتي تتراوح بين العقارات والشركات التي تركز على المستهلك والصناعات والبنوك على أداء أقرانهم المحليين والناشئين في السوق مع

[1]-احمد حافظ ،خفض أسعار الفائدة ، المعهد المصري للدراسات، مصر،2019/02/22 مقال متوفر على :ww.eipss.org، ص1

انخفاض نسبة الفائدة كما من المرجح أن يحفز المستثمرين سوق الأسهم لتحل محل عائدات الودائع ذات العائد المرتفع وستستفيد الشركات من الحصول على ائتمان ارخص في مصر.

وبعد هذا القرار ارتفع مؤشر بورصة مصر "ايجي إكس 30"بنسبة 1.7% بعدما خفض البنك المركزي 100 نقطة أساس في سعر الفائدة الرئيسية إلى 17.75% في 15فبراير وهو أول انخفاض منذ طرح العملة في نوفمبر 2016 ومنذ ذلك الحين ارتفع مؤشر الأسهم لأكثر من 70%.

وبالنسبة لقطاع الاسهم الاستهلاكية ففي حين ان تخفض سعر الفائدة قد لا يكون كافيا لكي يستأنف المنتوج خطط التوسع التي تعرقلها تكاليف الاقتراض المرتفعة ،فان دورة التخفيضات التي يقوم بها البنك المركزي من شأنها ان تضخ التفاؤل في قطاع يضربه بشدة انخفاض قيمة الجنيه.

خفض الفائدة بنسبة 1% يشكل تغييرا كبيرا لكن من الايجابي ان نوضح ان اتجاه الانخفاض قد بدأعندما يكون هناك انخفاض لائق في تكاليف الاقتراض فإنه يساعد على تعزيز الأداء وانخفاض أسعار الودائع سيزيد السيولة والقوة الشرائية ما يساعد على تحقيق انتعاش في السوق.[1]

2-البنوك

يرى الخبراء أنه من المرجح أن يحافظ المقرضون المصريون على مستويات مرتفعة من الأرباح نتيجة للزيادة المتوقعة في الرسوم والعملات الناتجة عن زيادة الإقراض مقابل التضييق التدريجي في هوامش الفائدة التي عززت الارباح، وأن هذه علامة على التحول في السياسة النقدية في مصر وهو أمر إيجابي للبنوك والانخفاض الذي حدث في حجم القروض والتمويلات المقدمة لرأس المال العام لقطاع الشركات في عامين 2018 و بداية 2019 لن يستمر ومن ثم سنبدأ في تزايد الاقراض في النفقات الرأسمالية في الربع الأول من عام 2019 مع استمرار انخفاض أسعار الفائدة والمزيد من الاستقرار في أسعار الصرف.

3-العقارات

يعني انخفاض نسبة الفائدة انخفاض تكاليف الاقتراض للمطورين وهذا الأمر له تأثير مباشر على الربحية كما أنه من المرجح أيضا خفض العائد على الودائع وهو الأمر الذي يجعلها اقل جاذبية وبالتالي تتجه الأموال إلى ما ثبت أنه الإستثمار المفضل للمصريين تاريخيا و هو قطاع العقارات ويؤكد العاملون في القطاع العقاري ان الاستثمار في العقار سيكون المرجع الأول للراغبين في الحفاظ على قيمة أموالهم بعد انخفاض العائد على الأوعية الادخارية وبذلك يمكن القول ان دوره التخفيض بدأت وبدات تخرج

[1]- احمد حافظ ، مرجع سبق ذكره ،ص 2-3

المزيد من الأموال خارج القطاع المصرفي وسيكون هناك المزيد من التدفقات في الاقتصاد الحقيقي بشكل عام وسوف تأخذ العقارات جزءا كبيرا منه.

4-القطاع الصناعي

نظرا لوجود نسبة عالية من الشركات المدينة فخفض سعر الفائدة يمكنها من إعادة تمويلها على مستويات اقل وان الشركات التي تعمل في الصناعات الثقيلة والتي تمتلك خطط النفقات الرأسمالية القوية سترى هذا بمثابة حافز للبدء في وضع خطط النمو والتوسع في العمل.

كما أن الشركات التي تتجه الى التوسع داخل القطاع الصناعي والبتروكميائي "لان خفض نسب الفائدة لن تكون حدثا يقع لمرة واحدة بل في الواقع سوف تعزز هذه الشركات لسنوات بدلا من مجرد قفزة مدفوعة الزخم."[1]

ثانيا: خسائر البنك المركزي المصري

رغم الجدل حول تأثير خفض سعر الفائدة على قطاعات كثيرة الا ان خسائر البنك المركزي التي أعلن عنها الأسبوع الحالي والتي تعد الاولى من نوعها وحجمها لفت الانتباه بقوة الى قرارات المركزي وتداعياتها التي تسبب في هذه الخسائر، خاصة بعد إعلانه كذلك عن خسائر قاربت330 مليار جنيه للبنوك من الشهادات ذات العائد في هذه الخسائر خاصة بعد إعلانه كذلك عن خسائر قاربت 330 مليار جنيه للبنوك من الشهادات العائد 20 %.[2]

وقد أظهرت القوائم المالية للبنك عن العام الماضي تسجيل إجمالي العائد على القروض والارصدة وسندات الخزانة نحو 118.875 مليار جنيه بنهاية يونيو الماضي أيضا بارتفاع 117% على أساس ثانوي ليسجل صافي الدخل من العائد عجزا بقيمة 10.4مليارات جنيه.

وزادت الخسائر عن العمل الماضي بنحو 22 مليار جنيه وأرجع المركزي خسائر الى تسجيل صافي داخل في العائد الصافي تكلفة الأموال بقيمة 10.4 مليار جنيه بعدما سجلت مدفوعات الفوائد 129.2مليار جنيه إيرادات الفوائد 118.8 مليار جنيه منها 11.6 مليار جنيه إيرادات القروض والأرصدة لدى البنوك 107.6 مليار جنيه إيرادات سندات وأذون خزانة وقال خبراء اقتصاديون ان مدفوعات الفوائد ارتفعت نظير ودائع البنوك المحلية الى 114.4 مليار جنيه مقابل 49.6مليار جنيه نتيجة التوسع في امتصاص فائض السيولة قصير وطويل الأجل من البنوك.

[1]- احمد حافظ ، مرجع سبق ذكره ،ص 4-5

[2]-المرجع نفسه ،ص6

واضاف ان الاستثمارات المالية خسرت بما قيمته 242 مليون جنيه وسدد المركزي 5.08 مليار جنيه مصروفات اداريه منها 3,588 مليار جنيه أجور ومزايا عينة ونقدية للعاملين واحتفظ بنحو 39 مليون جنيه مخصصات اضافية في الوقت نفسه ارتفع العائد من العملات والالعاب بالبنك 12 مليار جنيه مقابل 10.9 مليار جنيه في العام المالي 2017/2016 وذلك بعدما أخذ تراجع أرباح عمليات النقد الأجنبي الى 7.46 مليار جنيه مقابل 8.8 مليار جنيه العام الماضي من ارتفاع العملات المكتسبة بنحو 2,3 مليار جنيه لتسجل 4.5 مليار جنيه بنهاية يونيو الماضي.

واستند ان المركزي من عدة جهات بينها بنوك محلية واقليمية حيث قرر زيادة رأس ماله بنحو 7.6 مليار جنيه بينهم 6 مليار جنيه من اسهم الخزينة العامة ليصل الى 21.6 مليار جنيه وأودع المركزي 62.8 مليار جنيه لدى البنوك المركزية بنهاية العام المالي الماضي مقابل 56 مليار جنيه بنهاية يونيو 2017.

وقال مصرفيون ان تكلفة المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات التمويل الدولية ارتفع الى 5.023 مليار جنيه خلال العام المالي الماضي مقابل 4.30 مليار جنيه العام المالي السابق له نتيجة ارتفاع مساهمته في الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي إلى 1.409 مليار جنيه 1.051مليار جنيه والبنك الإسلامي للتنمية إلى 3.015جنيه مقابل 2.645جنيه والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى 174 مليون جنيه مقابل 109مليون جنيه وكشف عن مساهمته في شركة ضمان المخاطر بنحب 90 مليون تمثل 20 بالمائة من رأس مال الشركة.[1]

وقد اعتبر الخبراء ان الخسائر التي حققها البنك المركزي المصري قدرت بقيمة 33 مليار جنيه بعد الضرائب خلال العام المالي الماضي مقابل أرباح بقيمة 12.6 مليار جنيه العام المالي السابق له كارثة اقتصادية غير مسبوقة وأشارت" بسنت فهمي" عضو اللجنة الاقتصادية بالبرلمان الخبير المصرفي الى ان ليس من المفترض ان يحقق البنك المركزي خسائر خاصة ان لديه العديد من العمليات المصرفية توظيف فوائض السيولة وكذا تحقيق الأرباح فضلا عن دوره المنوط به كرقيب مصرفي.

ويرى الباحث أن خبر خفض سعر الفائدة كان مقدمة لإعلان خسائر البنك المركزي والبنوك التجارية في محاولة من إدارته من المسؤولية.[2]

[1]--حمد حافظ ، مرجع سبق ذكره ،ص 7

[2]- حمد حافظ ، مرجع سبق ذكره ،ص 8

خلاصة الفصل الثالث:

في نهاية هذا الفصل والذي يشمل عرض التجارب الدولية والعربية لتداعيات فيروس كورونا توصلنا إلى إن معظم البنوك المركزية لجأت إلى إستخدام أدوات غير تقليدية للحد من الانعكاسات السلبية لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادي أهمها التيسير النقدي ومعدلات الفائدة السلبية وحتى الصفرية.

خاتمة

خاتمة

تلعب البنوك المركزية دورا محوريا في التصدي للأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ،وتتخذ البنوك المركزية سياستها حسب درجة الاستقلالية التي تتمتع بها عن السلطة السياسية حيث تستخدم أدوات السياسة النقدية لكبح التضخم هذا في الحالات الطبيعية للاقتصاد، غير أنه في زمن الأزمات فإن البنوك المركزية تلعب أدوارا تتجاوز دورها الكلاسيكي وذلك باستخدام أدوات غير تقليدية وقصد الحد من الانعكاسات السلبية لأزمة كورونا على النشاط الاقتصادي والعمالة واستقرار الاسعار.

لقد اعتمدت البنوك المركزية عبر العالم أدوات الغير التقليدية للسياسة النقدية متمثلة في التيسير النقدي واعتماد معدلات الفائدة الصفرية وحتى السلبية التي كانت قد استعملتها لحل أزمة الرهن العقاري 2008 وأعادت استخدام نفس الأساليب في مواجهة الأزمة المالية الناجمة عن جائحة كورونا .

وقد تمكنت بواسطتها من التقليل الى حد ما من النتائج السلبية على الاقتصاد عموم.

وتقريبا جل البنوك المركزية عالميا استخدمت نفس الخطة غير ان الاختلاف يكمن في حجم التيسير الكمي الممنوح للاقتصاد الوطني حسب قوة هذا الاقتصاد ومرونته وقد خطت البنوك المركزية العربية نفس خطوات نظيرتها العالمية.

وقد خلصت هذه الدراسة مجموعة من النتائج نريدها في ما يلي:

- اختلفت إجراءات البنوك العالمية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، فمنهم من لجأ إلى تخفيض سعر الفائدة ومنها من اعتمد معدلات الفائدة الصفرية والسلبية بالإضافة الى التيسير الكمي لضخ النقد مباشرة في الجهاز المصرفي.
- خففت الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية الاضطرابات المالية مما ساهم في تهدئة الاوضاع المالية.
- إن الدول التي تتمتع بقطاع مصرفي سليم وذو مناعة ضد صدمات العرض والطلب يمكن ان تكون مستويات تأثيرها اقل لأثار جائحة كورونا.

نتائج إختبار الفرضيات:

- تتمحور الفرضية الأولى لهذه الدراسة في: "البنوك المركزية هي مؤسسات مالية تقع على قمة هرم النظام المصرفي"، مما يؤهلها لقيادة قاطرة الإقتصاد ويحتل مركز الصدارة لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك، حيث يهدف إلى تحقيق إستقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الإستقرار بالإضافة إلى الإبقاء والمحافظة على التوان النقدي الداخلي والخارجي، فالبنوك

المركزية هي التي تقوم بإتخاذ الإجراءات الملائمة خلال الأزمات، وذلك بتنسيق السياسات النقدية والمالية لإيجاد الحلول اللازمة للأزمات المتوقعة،مما يثبت صحة هذه الفرضية.

- للتأكد من صحة الفرضية الثانية التي مفادها: "الأدوات التقليدية للسياسة النقدية تصلح فقط الحالة الطبيعية للإقتصاد مما يحتم على البنوك المركزية إبتكار الجديد" وهذا لأن الأدوات التقليدية للسياسة النقدية قد تم إستخدامها في الأزمات السابقة كالأزمة العالمية 2008 ولكنها لم تعطي حلول جذرية لهذه الأزمات مما أدى إختراع أدوات جديدة كسياسة التيسير الكمي.
- تتمحور الفرضية الثالثة حول: " ليس هناك إختلاف بين البنوك المركزية العربية والعالمية في آلية مواجهة الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا" فلقد قامت البنوك العربية والعالمية بإتخاذ نفس الإجراءات المتمثلة في إجراءات خفض سعر الفائدة وإجراءات التيسير الكمي وتخفيف المتطلبات التنظيمة مؤقتا.

الإقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم بعض الإقتراحات لعلها تكون من لبنات الإصلاح المنشود:

- ينبغي أن توفر البنوك المركزية السيولة لدعم آداء الأسواق وتخفيف الضغوط الواقعة على أسواق التمويل الرئيسية ،من خلال عمليات السوق المفتوحة والتوسع في الإقراض.
- ينبغي للسياسة النقدية في الإقتصادات الصاعدة والنامية أن تحقق التوازن بين حماية النمو ومعالجة الضغوط الخارجية.
- العمل على وضع خطط بعيدة المدى لمواجهة الآزمات التي تعرقل عمل البنوك العربية والعالمية.
- محاولة تصميم إستراتيجيات تتلائم مع النظم والقدرات الإقتصادية الحالية والمستقبلية.

أفاق الدراسة:

في الأخير، على الرغم من المساهمة التي قدمها هذا البحث في سعيه إلى تقديم رؤية شاملة لتحديات التي واجهتها البنوك المركزية سواء على المستوى العالمي أو العربي إلا أن حدود الموضوعية تفرض عدم تناول بعض الجوانب البحثية الأخرى، وتفتح بالمقابل آفاقا لدراستها كمواضيع جديرة بالإهتمام ومنها:

- العمل عن بعد خلال جائحة كوفيد19 وما بعدها.
-

قائمة

المصادر والمراجع

كتب :

1. أحمد ذكر الله ، البنوك المركزي وأزمة كورونا المحددات والاجراءات ، المعهد المصري للدراسات / مصر 21 مايو2021
2. أحمد شعبان ،محمد علي، انعكاسات المتغيرة المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية الابراهيمية الاسكندرية2007
3. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود ،دار الجامعة الجديدة للنشر، طبعة 1997
4. البنك المركزي العراقي ، السياسة الاحترازية الكلية وسياسات الاقتصادية الاخرى ، سبتمبر2020
5. د. رشاد العصار، رياض الحلبي ، النقود والبنوك،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000.
6. د. حسين يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي ، 2014
7. زكريا الدوري، يسرا السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان- الاردن،2013.
8. صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية ،دار النهضة العربية، بيروت1983.
9. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ،دار الفكر ، الجزائر، 1993 .
10. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية2003.
11. محمد العريان ،اللعبة المتاحة ،إضطرابات البنوك المركزية و تفادي الإنهيار القادم ،دار الكتب خان للنشر ،2017.
12. مصطفى سليمان ،حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الاردن، سنة 2000.
13. هيثم الزغبي، حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر ،طبعة 2000.

مذكرات

1. أميرة مرابحي ،دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أرمة الديون السيادية الأوروبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ،كلية العوم الإقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،2018-2019.
2. حورية جمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري- قسنطينة 2005-2006 .
3. د.لطفي بودراع ،تحليل عرض النقود في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة 2009-2010.
4. لبنى كسيس، مريم بوخاري، تقييم فعالية البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي ،دراسة حالة البنك الفدرالي، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر ،علوم اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ـجامعة محمد الصديق بن يحيى ،جيجل ،2016-2017.
5. لبويز رجاء، بلقاسمي راضية، البنوك المركزية بين مهمتي الاستقرار النقدي والاستقرار المالي مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف-2017-2018.

محاضرات:

1. عزوز علي- مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول" إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-11-12 مارس2008.
2. بغزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000.
3. بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.
4. محمد أحمد براز، محاضرات في البنوك والنقود، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر.

مجلات:

1. مخلوفي الطاهر، مخلوفي أحمد، تداعيات ازمة كرونا على البنوك المركزية،المجلد6 ،العدد1، كلية العلوم الاقتادية جامعة الاغواط 2022.
2. بخدة الهاشمي ،مزيان محمد توفيق ، دور البنوك المركزية في مواجهة أزمة كورونا ،مجلة أبحاث كمية و نوعية في العلوم الإقتصادية،المجلد02،العدد0مد1، جامعة غليزان ، 2020.
3. عبد القادر مطاي ،سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مجلة رؤي الإقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخظر ،الجزائر ،العدد 11،ديسمبر 2016.
4. فظيلة بوطرة ،نوفل سمايلي، تقييم السياسة الإحترازية لبنك الجزائر لتحوط ضد الأزمات المصرفية، مجلة أبحاث و دراسات إقتصادية وإدارية ،العدد19،جامعة تبسة ،2016.

الجرائد:

1. حنان صبحي عبد الباقي ،دور التميز لأداء البنك المركزي المصري، كلية الدراسات العليا الإفريقية، جامعة القاهرة ،2020/06/25.

المواقع الإلكترونية:

1. أحمد حافظ ،خفض أسعار الفائدة ، المعهد المصري للدراسات، مصر،2019/02/22 مقال متوفر على :ww.eipss.org،
2. أندبند نت عربية و وكالات ،الإرتفاع الحاد، لأسعار الفائدة في الإقتصاد الأمريكي،2022/05/11، سا 09:00 ،
3. فرانس 24/أ، ف ،ب، فيروس كورونا سيعرض المصارف بضمان سندات عالية المخاطر،2020/04/23،10:00سا
4. ماهو فيروس كورونا : مقال متوفر على الرابط التالي : http:/www.cdc.gov/corona virus / index.html consulter le
5. الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، مقال متوفر على الرابط، http :www.amf.org.ae
6. عربي بي بي سي، المصرف المركزي يعلن حزمة مساعدات للتخفيف من التبعات الإقتصادية لإنتشار المرض،2020/03/19،
2. ميري جينذر، التأثير المحتمل لكوفيد19،جامعة فلوريدا أمريكا،3مارس.2020.